جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان

دراسة حالة محلية بورتسودان للفترة (2005م - 2013م)

The Role of Shadow Economy on State Income in Sudan

Case Study: Port Sudan Locality(2005-2013)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفه في الإقتصاد

إعداد:
نسرين عثمان أحمد إسماعيل

إشراف الدكتور:
عبد العظيم سليمان المهل

مارس 2016م

الآيـــــــــــة

قال تعالى:

{ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ {105}

صدق الله العظيم
سورة التوبة /الآية (105)

الإهـــــــــــداء

إلى النجم البرّاق الذى اضاء سمائى ثم افل .....والدى عليه رحمة الله
إلى ينبوع العطـــــــــــــــــــــــــــاء..... والدتى
إلى شريك حياتـــــــــــــــــــــــى ..... زوجـــــــــى
إلى مهجتـــــــــــــــــــــــى وقرة عينى..... رنيـــــــم
إلى قناديل الأمـــــــــــــــل ..... أخى و أخواتى
إلى الصديقه الوفـــــــــــــــيه ..... ولاء
إليكم جميعا .....أهدي جهدي المتواضع

شكر وعرفـــــــــان

الشكر والحمد لله عز وجل في المبتدى والمنتهى .....
الحمدلله على نعمك التي لا تعّـــــــــد ولاتحصـــــــــى . الشكر لله الذي وفقني ويسر لي إكمال هذه الرسالة
أتقدم بوافر الشكر والعرفان لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي وهبتني شرف إنضمام دراستي ضمن لوائها الشامخ والشكر يمتد لكلية الدراسات العليا ، ولأســـــــــــرة قسم الإقتصاد بكلية الدراســـــــــــات التجارية.

وأخص بالشكـــــــــــــر والعرفـــــــــــــــان مشرف الرسالة الدكتور / عبدالعظيم سليمان المهل، حيث تعجز كلماتي وحروفي عن ما قدمه من نصح ودعم وسند متواصل وتعاون طيلة فترة الدراسة .
كما أتقدم بالشكر والعرفان للأخوة بوزارة تنمية الموارد البشرية على تعاونهم ومساندتهم -الخرطوم
ويمتد العرفـــــــــــــان للأخوة بوزارة المالية/ ولاية البحر الأحمر – بورتسودان .
ولا يفوتني أن أقدم عاطر الثناء لطلابي الأوفياء للسند الكبير من خلال توزيع إستمارات الإستبانة
وكذلك شكري موصول للأستاذ صلاح حسن لمشاركته المقّـــــدرة في توزيع إستمارات الأستبانة والإجابة على إستفسارات المبحوثين..
وجزيل شكري لكل من ساهم وتعاون وقدم الدعم الفني والمعنوي ولم تسعني الفرصة لذكر إسمه....

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور إقتصاد الظل في الـدخل الـولائي، وكـذلك التعرف على حجم ونسبة أنشطة إقتصاد الظل في محلية بورتسودان. وتكمن مشكلة الدراسة في أن اقتصاد الظل ورغم مساهمته في توليد فرص للعمالة، إلا أن البيانـات والمعلومات التي تعكس وضع الإقتصاد الرسمي تكون غير دقيقة مما يترتب على ذلك أن السياسات المتخذة قد ينجم عنها آثار عكسية تضر بالاقتصاد الوطني.

إختبرت الدراسة عدة فرضيات منها هنالك علاقة ذات دلالة إحصـائية بيـن إقتصـاد الظل والدخل الولائي. توجد علاقة ذات دلالـة إحصـائية بيـن إقتصـاد الظـل وإنخفـاض معدل البطالة.

إستخدمت الدراسة في منهجيتها كـل مـن المنهـج التـاريخي لإعطـاء خلفيـة عـن نشأة وتطور إقتصاد الظل، والمنهج الوصفي التحليلي (منهج دراسـة الحالـة) . إضـافة إلى المنهج الإحصائي.

كما إعتمدت الدراسة في بياناتها على المصادر الأولية والمتمثلة فـي الإسـتبيان والمقابلات الشخصية، والمصادر الثانويـة والمتمثلـة فـي الكتـب والتقـارير والنشـرات والبحوث والدوريات علاوة على شبكة المعلومات.

وتم إستخدام برنامج الحـزم الإحصـائية للعلـوم الإجتماعيـة لمعالجـة البيانـات وتحليلها، وإستخدام إختبار مربع كاي للمعالجة الإحصائية لفرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أظهرت نتائج الدراسة أن الـدخل غيـر الرسمي يلعب دوراً هاماً في إقتصاد الولاية والمحلية من خلال زيـادة الناتـج المحلـي. وأن أعداد العاملين في القطاع غيـر الرسـمي فـي تزايـد كـبير ومسـتمر ويرجـع ذلـك لزيـادة عـرض العمـل مقابـل محدوديـة فـرص التوظيـف، وبـذلك يكـون القطـاع غيـر الرسمي قد ساهم في إنخفاض معدل البطالة بالمحلية.

وأوصت الدراسة بتعزيز الصلات بين التعليم والتوظيف، حتى تأتي مخرجات التعليم بما يتناسب مع القدرة الإسـتيعابية للإقتصـاد الـولائي فـي خلـق فـرص العمـل. كـذلك إجراء مسوحات ميدانية بصورة دورية لحصـر أنشـطة القط اع غيـر الرسـمي، وتـوفير الإحصاءات اللآزمة التي تساعد الولاية على تتبع هذه الأنشـطة، كمـا تسـاعد البـاحثين في هذا المجال.

Abstract

The study aimed to identify the role of shadow economy in state income, also to recognize size and percentage of shadow economy activities in Port Sudan locality. The problem of the study represent in the shadow economy despite of its participation in creates new employment opportunities, whereas the data and information which reflects the economic situation officially are not accurate, so the adopted policies, which might be giving rising to the negative effects reflects on distortion of the national economy.

The study has tested many hypotheises, and figure out that, there is relation with statistical significant between shadow economy and state income, also there is relation with statistical significant between shadow economy and reduction unemployment rate.

The study used in its methodology, historical method to highlighted on historical background of the origin and development of shadow economy, furthermore descriptive and analytical method (case study method), In addition to statistical method.

As the study relay on primary sources as well as personal interviews and questionnaire in its data, secondary sources represents in books, reports, periodic, research and publications moreover web site.

Statistical packages for social sciences have been used for data analysis and processing, Chi square test has been used also for statistical process of hypotheises of the study.

The study conclude into many findings, one of them, the study findings has show out that, the informal income has play important role in the economy of

the state and locality through increases of gross domestic product (GDP). The number of employee in informal sector has increase remarkably this is due to labour supply in term of limited opportunities of employment, thus the informal sector has participate in decreasing of unemployment rate.

The study recommends with strengthen relations between Education and employment, to find out education out puts in compatible with affiliation power of the state economy to create jobs opportunities, also conduct field survey periodically to determine the activities of informal sector, find sufficient statistics, which back the state up to follow this activities, where support the researcher in this field.

قائمة المحتويات

أولاً: فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهـــــداء	ب
شكـــــر وعرفـــــان	ج
المستخلـــص	د
Abstract	ه
قائمة المحتويات	و
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الاشكال	ي
فهرس الملاحق	ل
أساسيات الدراسة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: تعريف المصطلحات الرئيسة	10
المبحث الثاني: نشأة وتطور إقتصاد الظل	14
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	17
الفصل الثاني: إقتصاد الظـــــــــــــــــــل	
المبحث الأول: ماهية إقتصاد الظل	41
المبحث الثاني: أنواع وآثار إقتصاد الظل	62
المبحث الثالث: طرق تقدير حجم إقتصاد الظل	83
الفصل الثالث: إقتصاد الظل في السودان	
المبحث الأول: خلفية تاريخية عن القطاع غير الرسمي في السودان	94
المبحث الثاني: السمات الأساسية للإستخدام في القطاع غير الرسمي في السودان	102
المبحث الثالث: حجم ونمو القطاع غير الرسمي في السودان	112

الفصل الرابع: إقتصاد الظل في محلية بورتسودان	
المبحث الأول: السمات العامة لولاية البحر الأحمر ولمحلية بورتسودان	122
المبحث الثاني: سوق العمل والأنشطة غير الرسمية بالمحلية	130
المبحث الثالث: الدخل الـــــــولائي	144
الفصل الخامس: الراسة الميدانية ومناقشة النتائج	
المبحث الأول: إجراءات الراسة الميدانية	150
المبحث الثاني: تحليل بيانات الراسة	167
المبحث الثالث: إختبار ومناقشة فرضيات الراسة	191
النتائج والتوصيات والخاتمة	
الخاتمـــــة	215
النتائج	217
التوصيات	220
قائمة المصادر والمراجع	222
الملاحـــــــــــق	i

ثانياً: فهرس الجـــــــــــــــــــداول

الرقم	عـنوان الجـــــــــــــــــــــدول	الصفحة
1	وصف نموذج الراسة	5
2	الفرق بين الإقتصاد الخفي المشروع وغير المشروع	64
3	منشآت القطاع غير الرسمي	102
4	توزيعات القوى العاملة على القطاعات	109
5	توزيعات شرائح القطاع غير المنظم بولاية الخرطوم	111

6	توزيع المشتغلين في الحضر حسب نمط الإستخدام والولاية 1996م	113
7	توزيع فرص العمل (15 سنة) فأكثر في القطاع غير المنظم حسب نوع النشاط الإقتصادي الرئيسي والفئة العمرية، عام 2011م	114
8	مؤشرات الإقتصاد الكلي والقطاع غير الرسمي	116
9	التوزيع بالنسبة المئوية للعمالة في القطاع غير الرسمي في بعض بلدان العالم حسب نوع الصناعة	118
10	النسبة المئوية للإنتاج في القطاع غير الرسمي في بعض بلدان العالم	120
11	عدد المسجلين للعمل بالقطاع الحكومي بالولاية لكل الشرائح خلال الأعوام (2005-2007-2008م)	131
12	إجمالي المسجلين بالقطاع الحكومي خلال الأعوام (2005-2007-2008م)	132
13	إحصائية بعدد التوظيف بالولاية في مهن مختلفة خلال الأعوام (2007-2008م)	133
14	العمالة في القطاع الحكومي- بورتسودان خلال الأعوام(2009-2013م)	134
15	إحصائية لأهم السلع المهربة خلال الفترة(2005-2013م)	137
16	التحصيل الفعلي للزكاة بالولاية خلال الأعوام(2005-2013م)	145
17	الدخل الولائي خلال الأعوام (2005-2013م)	146
18	متغيرات الدخل الولائي خلال الأعوام(2009-2013م)	147
19	معدل نمو الدخل الولائي (2005-2013م)	149
20	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	153
21	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	154
22	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	155
23	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الإجتماعية	157
24	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة	158
25	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات العمل	159
26	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير متوسط الدخل الشهري	160
27	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الموطن الأصلي	161
28	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الإستطلاعية على الإستبيان	165
29	القطاع غير الرسمي والناتج المحلي	167
30	توافر أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي	169
31	الأربـــــــــاح	170
32	الدخل ومتطلبـــــات المعيشة	171
33	المنافسة في الســـــوق	172
34	رأس المـــــال	173
35	ساعـــات العمـــــل	174
36	ســـبب الإلتحاق بالإقتصاد غير الرسمي	175
37	عدد العاملين في الإقتصاد الخـــفي	176
38	ديمومة العمل في الإقتصاد الخـــفي	177
39	توافر الســـــلع والخدمات في السوق غير الرسمي	178
40	طبيعة السلع والخدمات في السوق غير الرسمي	179
41	الإقبـــال على السلع والخدمات	180
42	أسعار الســـلع والخدمات	181

43	تصنيع السلع في السوق غير الرسمي	182
44	صلاحية السلـــــع	183
45	مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس	184
46	الإستفادة من خدمات الكهرباء والمياه العامة	185
47	تواجد العاملين والإنفـــاق الحكومي	186
48	القوانـــــين	187
49	حجم المشروعـــات	188
50	دفع الرسوم والضرائـــــب	189
51	سبـــــب إنتشار الإقتصاد الخـــفي	190

ثالثاً: فهرس الأشكـــــــــــــــــــال

الرقم	عنـــــــــــوان الشـكـــــــل	الصفحة
1	الفرق بين إقتصاد الجريمة والإقتصاد غير الرسمي	52
2	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير العمر	153
3	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير النوع	154
4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير المستوى التعليمي	155
5	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير الحالة الإجتماعية	157
6	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير المهنة	158
7	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير سنوات العمل	159
8	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير متوسط الدخل الشهري	160
9	التوزيع التكراري لأفراد عينة الراسة وفق متغير الموطن الأصلي	161
10	القطاع غير الرسمي والناتج المحلي	167
11	توافر أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي	169
12	الأربـــــاح	170
13	الدخل ومتطلبـــــات المعيشة	171
14	المنافسة في الســـــــــوق	172
15	رأس المـــــــال	173
16	ساعـــات العمـــل	174
17	ســـبب الإلتحاق بالإقتصاد غير الرسمي	175
18	عدد العاملين في الإقتصاد الخـفي	176
19	ديمومة العمل في الإقتصاد الخـــفي	177
20	توافر الســـلع والخدمات في السوق غير الرسمي	178
21	طبيعة السلع والخدمات في السوق غير الرسمي	179
22	الإقبـــال على السلع والخدمات	180
23	أسعار الســلع والخدمات	181
24	تصنيع السلع في السوق غير الرسمي	182
25	صلاحية السلـــع	183
26	مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس	184
27	الإستفادة من خدمات الكهرباء والمياه العامة	185
28	تواجد العاملين والإنفـــاق الحكومي	186

29	القوانـــــــين	187
30	حجم المشروعـــات	188
31	دفع الرسوم والضرائـــــب	189
32	سبـــب إنتشار الإقتصاد الخـــــفي	190

رابعاً: فهرس الملاحـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــق

الرقم	عنـــــــــوان الملـــــــــــحق	الصفحة
1	تحكيم الإستبانة	i
2	هيئة تحكيم الإستبانة	ii
3	إستمارة الإســـــــــــتبيان	iii
4	نموذج أسئلة مقابلة شخصية/ ديوان الضرائب – بورتسودان	ix

المقدمة

1/ تمهيد :

يعتبر إقتصاد الظل من الظواهر الإقتصادية القديمة، ولقد عرفت في كافة الإقتصاديات المختلفة، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إلا أن الإهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينيات من القرن الماضي .

ويعُرف إقتصاد الظل بأنه عبارة عن أنشطة إقتصادية غير مشروعة أو مشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وهنالك العديد من الأمثلة على هذا الإقتصاد مثل المشروعات الحرفية غير المرخصة، الباعة المتجولين، خدم المنازل، مزاولة الدروس الخصوصية، دور الدعارة والقمار، سيارات الأجرة غير المرخصة، تجارة المخدرات.... وغيرها.

وقد أطلقت تعبيرات متعددة على إقتصاد الظل، فقد أسماه البعض الإقتصاد التحتي، الإقتصاد الأسود، الإقتصاد غير المرئي، الإقتصاد المغمور، الإقتصاد السفلي، الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الثاني، الإقتصاد المقابل، إقتصاد الباب الخلفي، ومهما كانت التسمية فإن إقتصاد الظل يعد من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلي درجة أكبر من التحليل والفهم.

وقد إنقسم الإقتصاديون تجاه إقتصاد الظل مابين مؤيد ومعارض، ومابين شارح لمزاياه وإيجابياته، ومفصل لعيوبه وسلبياته؛ حيث يري بعض الإقتصاديين أن أنشطة إقتصاد الظل تؤدي إلي رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية في ظل ظروف معينة، عادة ما تكون مقيدة .

كما يرى معظم الإقتصاديين أن إقتصاد الظل يؤثر بشكل سلبي علي القيمة المضافة المتحققة لدي شركات قطاع الأعمال العام، إذ تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى علي ضعف إنتاجيتهم في الشركات العامة، ومن ثم نجد الدخل الشخصي مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية، مما يؤثر سلباً على الدخل القومي .

2/ مشكلة الدراسة :

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة تهدد إقتصادياتها تتمثـل فـي إقتصاد الظل، ويشكل هذا النوع من الإقتصاد نسبة لايستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي فـي أغلـب تلـك الـدول، وفـي بعـض الأحيـان ينمـو هـذا الإقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإقتصاد الرسمي .

وتكمن مشكلة الدراسة في أن إقتصـاد الظـل ورغـم مسـاهمته فـي توليد فرص للعمالة، إلا أن البيانات والمعلومات التي تعكس وضع الإقتصاد الرسمي تكون غير دقيقة مما يترتب على ذلك أن السياسات المتخذة قــد ينجم عنها آثار عكسية تضر بالإقتصاد الوطني، مثل تأثيرها على مسـتويات التشـغيل والبطالـة وأنمـاط توزيـع الـدخل القـومي ومسـتويات الأجـور ومعدلات الإدخار الحقيقي .

والفجوة البحثية التي تسعى الدراسة لتغطيتها تتمثل في تناول الدراسة جانبي الإقتصاد الخفي المشروع وغيـر المشـروع وآثارهمـا علـى الإقتصـاد المحلي. وتطرق الدراسة على معظم الجوانب الإيجابيـة للإقتصـاد الخفـي مثـل إنخفـاض البطالـة وزيـادة الناتـج المحلـي بمنطقـة الدراسـة.وكـذلك الجوانب السالبة والمتمثلـة فـي زيـادة الإنفـاق الحكـومي وزيـادة الإنفـاق الإستهلاكي والتي تعمل على زيادة معدل التضخم في المدى الطويل. كمـا سعت الدراسة للوصول إلى حجم الأنشطة الهامشـية ونسـبتها مـن جملـة الدخل بمحلية بورتسودان.

ويمكن تناول مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:-

1- كيف يؤثر إقتصاد الظل على الدخل الولائي؟

2- كيف تتسبب القيود الحكومية في ظهور وإنتشار الإقتصاد الخفي؟

3- كيف تلعب الأنظمة الضريبية غير العادله دوراً في ظهور إقتصاد الظل؟

4- هل يعمل النقص في عرض السـلع الإسـتهلاكية والرأسـمالية دوراً فـي تنامي ظاهرة الإقتصاد غير المنظم؟

5- هل يعمل اقتصاد الظل على تخفيض معدلات البطالة؟

3/ أهمية الدراسة:-

الأهمية العملية: تتمثـل فـي أن إقتصـاد الظـل يكتنفـه الكـثير مـن الغموض إذ أنه يعمل وفقاً لمبدأ السرية أو اللاعلنية علـى الرغـم مـن أنـه

يضم كافة أشكال العلاقات إلا أنها تتم بشكل غير رسـمي وبعضـها بشـكل غير قانوني، كما توجد به كل أنواع الفسـاد والجريمـة، إذ أنـه يعتمـد علـى مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهذا الأمر يلقـي بظلالـه علـى المجتمـع والدولـة ككل. والأهم من ذلـك أنـه إقتصـاد لايخضـع للرقابـة الحكوميـة، ولا تـدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القوميـة، وهـذا مـا ينعكـس علـى الأداء الإقتصادي للدولة لأنه يتم تقدير الناتج القومي بأقل مـن قيمتـه الحقيقيـة. كما نجد أن إقتصاد الظل يعتبر مستهلكاً للخدمات المقدمة من الدولة، أي أنه يستفيد من كل ما تقدمه الدولة من بنيات تحتية وغيرها من الخـدمات، وفي المقابل لا يساهم في خزينة الدولة لأن أرقامه لا تدخل في حسـابات الدولة الرسمية، لذلك فإنه يمثل هدراً لموارد الدولة وتحميلها فوق طاقتها دون مقابل .

الأهمية العلمية: وكذلك تتمثل أهمية الدراسة في أنها تمثل إضافة مـن الناحية العلمية وذلك لقلة الدراسـات الـتي تنـاولت هـذا الموضـوع ، علـى الرغم من أهميته وتأثيره على معظم متغيرات الإقتصاد الوطني.

4/ أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى الآتي:-

1- تسليط الضوء على ظاهرة إقتصاد الظل ودوره في الدخل الولائي.

2- التعرف على أسباب إنتشار ونمو إقتصاد الظل .

3- تقدير حجم ونسبة أنشطة إقتصاد الظل في محلية بورتسودان .

4- الوقوف على الآثار السالبة الناجمة عن وجود إقتصاد الظل.

5- الوصول إلى حلول مثلـي لمعالجـة المشـكلات والعقبـات الناجمـة عـن تواجد إقتصاد الظل.

5/ فرضيات الدراسة :-

تقوم الدراسة بإختبار الفرضيات الآتية:-

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل والدخل الولائي .

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصـائية بيـن إقتصـاد الظـل وإنخفـاض معـدل البطالة .

3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إتساع إقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الإستهلاكي .

4- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الحكومي .

6/ نموذج الدراسة:-

تتكون الدراسة من متغيرين تابع ومستقل، حيث يمثل المتغير التابع (الدخل الولائي) وذلك لأن أي تغيير في حجم الإقتصاد غير الرسمي سيتبعه تغيير في مستوي الدخل الولائي. بينما يمثل المتغير المستقل إقتصاد الظل) الإقتصاد غير الرسمي) والذي يشتمل على مجموعة من المتغيرات المستقلة الفرعية.

وتتمثل المتغيرات المستقلة الفرعية في الآتي:-

1- القيود الحكومية: والتي تتمثل في الأنظمة الضريبية غير العادلة، الرسوم المتعددة، الإجراءات الحكومية المعقّدة.

2- المعلومات : حيث تلعب المعلومات دوراً هاماً في نجاح أداء إقتصاد الظل ، فكلما توفرت معلومات عن السلع والخدمات وأسعارها في السوق الرسمي كلما ساعد ذلك في نجاح النشاط غير الرسمي .

3- ندرة السلع الإستهلاكية : حيث يعمل النقص في عرض السلع الإستهلاكية في السوق الرسمي إلى زيادة إنتشار عرض تلك السلع في السوق غير الرسمي وبأسعار منخفضة .

جدول (1-1)

يوضح وصف نموذج الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	
الدخل الولائي	المتغيرات الفرعية	المتغيرات الأساسية
	-الأنظمة الضريبية غير العادلة - الرسوم المتعددة	القيود الحكومية

	- الإجراءات الحكومية المعقّدة	
	- معلومات عن طبيعة السلع والخدمات في السوق الرسمى - معلومات عن الأسعار في السوق الرسمي	المعلومات
	-	ندرة السلع الإستهلاكية

المصدر: الباحث من واقع متغيرات الدراسة.

7/ منهجية الدراسة :-

تتبع الدراسة عدة مناهج بحثية تتمثل فيما يلي :

(1) المنهج التاريخي :

وذلك للتعريف بإقتصاد الظل فى السودان من حيث النشأة والتطور عموماً وولاية البحر الأحمر ومحلية بورتسودان على وجه الخصوص.

(2) المنهج الوصفي التحليلي :

وذلك لوصف وتفسير ظاهرة إقتصاد الظل وتأثيره على الدخل الولائي ووصف مسببات الظاهرة وأسباب إنتشارها ونموءها وصفاً دقيقاً كذلك وصف الدخل الولائي لمعرفة تأثير إقتصاد الظل عليه .

(3) المنهج الإحصائي :

وذلك بإستخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات الخاصة بظاهرة إقتصاد الظل وذلك من خلال برنامج (spss) (برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية) ، وإستخدام إختبار مربع كاي لإستخراج العلاقات القوية بين المتغيرات والخروج بتفسيرات منطقية للبحث .

8/ مجتمع الدراسة: القطاع غير الرسمي .

عينة الدراسة: عينة من أصحاب الأعمال الهامشية(الباعة المتجولون، المهربون، الورش غير المرخصة، وسائل النقل غير المرخصة،،،)

نوع العينة: عشوائية بسيطة .

9/ مصادر جمع المعلومات :

تعتمد الدراسة علي مصدرين أساسيين لجمع المعلومات هما :

1- المصادر الأولية : وهي تتمثل في الإستبيان والمقابلات الشخصية مع الجهات الحكومية ذات الصلة والعاملين في القطاع غير الرسمي .

2- المصــادر الثانويــة : وهــي الكتــب والمراجــع والــدوريات والتقــارير والمنشورات والرسائل العلمية بالإضافة إلي شبكة المعلومات (الإنترنت).

10/ الجهات المستفيدة من الدراسة:

1- الدولة: تهتم الدولة بالدخل القومي لتأثيرة علي ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال مكوناته المتمثلة في الأوعية الضريبية والزكوية وبالتالي لابد لهــا من معرفة تأثير إقتصاد الظل علـي الـدخل القـومي وحجـم هـذا الإقتصـاد وذلك لوضع السياسات والإسـتراتيجيات الـتي تحـد مـن إنتشـاره أو كيفيـة معالجته وإدراجه ضمن المكونات الأساسية للدخل .

2- القطاعات الرسمية: تعاني القطاعات الرسمية كثيرا من الإقتصادات غير الرسمية)إقتصاد الظل(وذلك من جوانب كثيرة من أهمها المنافسة الشديدة خصوصاً إن هذا النوع من الإقتصاد يتهرب من الضرائب والزكاه مما يجعله يتيح السلعة للمستهلك بسعر أقل من أسعار سلع القطاعات الرسمية .

11/ حدود الدراسة :

الحدود المكانية: يغطي البحث بالدراسة والتحليل إقتصاد الظل ودوره في الدخل الولائي)محلية بورتسودان).

الحدود الزمانية : الفترة من (2005م - 2013م) .

12/ محددات الدراسة (الصعوبات التي واجهت الدراسة) .

1/ محدودية المراجع التي تتناول موضوع الإقتصاد الخفي.

2/ صعوبة الحصول على دراسات عربية وأجنبية سابقة، حيث تمكن الباحث الحصول عليها من خارج السودان.

3/ قلة الدراسات المحلية ذات الصلة، مما أدى الي تكبد الباحث عناء الحصول على معلومات ومرجعيات محلية تفيد الدراسة.

4/ عدم تعاون بعض الجهات فى تقديم المعلومة والإجابة على أسئلة المقابلات الشخصية.

5/غالبية المبحوثين من المستوى التعليمى الأولى، مما جعل الباحث يستعين ببعض الكوادر لملء الإستمارات والرد على إستفسارات المبحوثين.

6/ غياب الإحصاءات التى تتعلق بهذا الموضوع فى الماضى والحاضر مما يضع صعوبة أمام إستقراءات المستقبل وتحليل إتجاهها.

13/ تنظيم الدراسة:

تتكون الدراسة من الفصول والمباحث الآتية :

الفصل الأول(الإطار النظري للدراسة) ويشتمل على تعريف المصطلحات الرئيسة، نشأة وتطور إقتصاد الظل، الدراسات السابقة.

الفصل الثاني :الإطار النظري) إقتصاد الظل (مشتملاً على ماهية إقتصاد الظل تعريفه، خصائصه، أسباب ظهوره، مزاياه وعيوبه أنواع وآثار إقتصاد الظل، طرق تقدير حجم إقتصاد الظل.

أما الفصل الثالث (إقتصاد الظل في السودان) ويشتمل على خلفية تاريخية عن القطاع غير الرسمي في السودان، السمات الأساسية للإستخدام في القطاع غير الرسمي في السودان، حجم ونمو القطاع غير الرسمي في السودان .

الفصل الرابع (إقتصاد الظل في محلية بورتسودان) ويحتوي على الاتي السمات العامة لولاية البحر الأحمر، السمات العامة لمحلية بورتسودان، سوق العمل والأنشطة غير الرسمية بمحلية بورتسودان، الدخل الولائي.

أما الفصل الخامس(الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج) ويشتمل على إجراءات الدراسة الميدانية، تحليل بيانات الدراسة، إختبار ومناقشة فرضيات الدراسة.

كما تشتمل الدراسة على النتائج (نتائج عامه ، نتائج خاصة بالدراسة)، والتوصيات

) توصيات عامه، توصيات خاصه ، توصيات بدراسات مستقبلية(. بالإضافه إلي الخاتمة، قائمة المراجع والمصادر، ثم الملاحق .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1-1: تعريف المصطلحات الرئيسة

1-2: نشأة وتطور إقتصاد الظل

1-3: الدراسات السابقة

1-1: تعريف المصطلحات الرئيسة :

إقتصاد الظل :

يعني كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت، ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي، ويشمل اقتصاد الظل أنشطة اقتصادية مشروعة مثل (الأعمال المنزلية، الأعمال التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصغيرة لصالح منشآتهم دون تقييدها في السجلات المحاسبية للمنشأة ، استخدام المرء لسيارته كسيارة أجرة كما يحدث في موسم الحج ...)، كما يشتمل على أنشطة غير مشروعة مثل (تجارة المخدرات، تجارة السلع المسروقة والمهربة، تهريب البشر، الرشاوى، الاختلاسات...).

غسيل الأموال :

هو إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات إستثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولّدت من مصدر مشروع، ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة (الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، الرقيق، الدعارة، الأسلحة).

إقتصاد الجريمة :

هو إقتصاد ذو طبيعة خاصة يستمد خصوصيته ليس من كونه إقتصاد مستقل، ولكن لكونه إقتصاد متداخل ومتشابك في علاقاته مع باقي الإقتصاديات الأخرى، كما يوجد بينه وبين الاقتصاد الأبيض الرسمي والشرعي منطقة الاقتصاد الرمادي التي تجمع وتضم أنشطة محرّمة قانوناً لكنها تمارس بشكل شرعي وعلني. إذن اقتصاد الجريمة هو جريمة فرضت نفسها كواقع أليم، فالمجرمون لا يدفعون أي ضرائب سواء في الاقتصاد الأسود أو الرمادي، ومن ثم فان الفساد الاقتصادي واقتصاد الجريمة كلاهما يحصل على تدفقات نقدية نـدخل إليه من الخارج، إلا أن

الجزء الأكبر منها يحتفظ به داخله ويتم حجبه عن التعامل ويتم تجميده عن التداول واكتنازه.

الإحتيال :

هو الإستيلاء على مال الغير بخـداعه وحملـه علـى تسـليم ذلـك المـال، والاحتيـــال يـأتي بالإعتـداء علـى حـق الملكيـة سـواءً الملكيـة المنقولـة أوالعقارية، ويتميز بالأسلوب الذي يتحقق عن طريقـه هـذا الاعتـداء، ذلـك أن المحتال يصدر عنه فعل خداع من نوع ما حدده القـانون فيـترتب عليـه وقوع المجني عليه في الخطأ وإقدامه على تصـرف مـالي أوحـى بـه إليـه المحتال وجعله يعتقد أنه في مصلحته أو في مصلحة غيره ومن شـأن هـذا التصرف تسليم مال إلى المحتال الذي يستولي عليه بنية تملّكه.

الناتج القومي الإجمالي :

هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

الدخل القومي النقدي :

هو مقدار مايكسبه الفرد من دخل مقاساً بوحـدات نقديـة. ويكـون بـذلك الدخل النقـدي هـو مجمـوع الـدخول النقديـة الـتي يحصـل عليهـا أصـحاب عناصر الإنتاج.

الدخل القومي الحقيقي :

هـو مقـدار مـا يسـتطيع أن يحصـل عليـه الفـرد مـن وحـدات السـلع والخدمات بدخله النقدي. فالأفراد يستلمون دخلـوهم فـي صـورة وحـدات نقديـة ومـن ثـم يتصـرفون بهـا للحصـول علـي إحتياجـاتهم مـن السـلع والخدمات.

الإستهلاك (الإنفاق الإستهلاكي):

هو إنفاق الدخل على السـلع والخـدمات الـتي يمكـن إسـتعمالها خلال فترة قصيرة كإستهلاك المواد الغذائية والملابس والسـيارات. وطبقـاً لهـذا المفهوم فإن الدخل الذي لاينفق يوجه إلى الإدخار ومن ثم يمكن إستهلاكه في المستقبل.

الإدخـــار:

هـو ذلـك الجـزء مـن الـدخل الـذي لايسـتعمل للإنفـاق علـى السـلع الإستهلاكية، أو أنه ذلك الجزء من الدخل الذي أُحتفظ به بعد الإستهلاك.

البطالة:

يمكـن أن تطلـق علـى أي مـورد مـن المـوارد المتاحـة للمجتمـع غيـر مستغل إستغلالاً كـاملاً، إلا أن الإسـتعمال الشـائع لمفهـوم البطالـة يقـترن بالعنصر البشري، ولعل السبب في إقران البطالة بالعنصر البشـري يرجـع إلي توفر الإحصائيات عن القوي العاملـة وكـذلك لوضـوحها عنـدما تقـترن بالعنصر البشري، فالشـخص الـذي يبحـث عـن العمـل مـن السـهل إطلاق البطالة عليه. وبذلك تعرف بأنها ظاهرة إختلال التوازن في سـوق العمـل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصـول علـى عمـل منتج، رغم أنه راغب وقادر علـي القيـام بالعمـل. وبنـاءً علـى ذلـك، يمكـن إعتبار الفرد المتعطل عن العمل بأنه الفرد الذي يزيد عمره عن حد معين، وكان خلال الفترة المرجعية الزمنية بدون عمل وهـو مسـتعد ويبحـث عـن العمل. أو تعرف البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعـروض وحجـم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السـائدة فـي سـوق العمـل وذلـك خلال فترة زمنية معينة. أو الحالـة الـتي يكـون فيهـا الشـخص قـادراً علـي العمل وراغباً فيه وباحثاً عنه ولكنه لايجده.

الإنفاق الحكومي (العام):

ماتنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية على السلع والخدمات والإعانات والمنح والرواتب والأجور وفوائد الدين العام ومعاشات التقاعد وغيرها.

1-2 نشأة وتطور إقتصاد الظل :

يعتبر إقتصاد الظل (الاقتصاد الخفي) من الظـواهر القديمـة فـي كافـة المجتمعات الانسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابـتزاز وغيرهـا من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية قديمة قدم الانسان نفسـه علـى هـذه الأرض. كذلك يمكن إفـتراض أن جرائـم التهـرب الضـريبي والتحايـل على القوانين والاجراءات الحكومية قد بـدأت فعليـاً مـع إدخـال نظـم الضـرائب والإجــراءات المنظمــة لممارســة الأنشــطة الاقتصــادية المختلفــة فــي المجتمعات المختلفة. إلا أنه مع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي.

ويعد جوتمان أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصـادية الـتي لايتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهيِّـن الـذي يمكـن معـه إهمالهـا، ونتيجـة لـذلك حـاول الكـثير مـن الاقتصـاديين إثبـات الفرضية التي طرحها جوتمان وذلك من خلال التأكـد مـن الأهميـة النسـبية للإقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة.

إن مفهوم الاقتصاد الخفي بالنسبة لكل من جوتمان و فيجي ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات. أما بالنسبة لتانزي ا؛ فإن الإقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لاتدخل ضمن حسابات الدخل القومي (يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول) .

ويتفق الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الخفي على أن مصطلح الاقتصاد الخفي يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي، غير أن هناك جانباً لا يمكن إهماله من الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون، على سبيل المثال فإن أنشطة الرشوة والعمولات والسرقة وبيع السلع المسروقة وتجارة المخدرات وأنشطة التهريب السلعي وتهريب الأموال وأنشطة القمار والدعارة وأنشطة المافيا أو فرض الإتاوات ....إلى آخر هذه القائمة من الأنشطة التي تعد مخالفة للقانون قد تمثل جانباً لا يمكن إهماله. [1]

ويشير سميث وروجر إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الخفي سيعتمد على المنظور الذي ينظر منه إلى هذا الاقتصاد، فقد ننظر إلى الاقتصاد الخفي على أنه يضم الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد، أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل.

ومن المنظور الأول فان نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، ووفقاً لذلك فإن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تولِّد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة، أما من المنظور الثاني؛ فإن الاقتصاد الخفي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي

1( ) نسرين عبد الحميد نبيه 2008م: الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ص 28.

يـترتب عليهـا توليـداً للـدخل سـواء أكـانت هـذه الأنشـطة قانونيـة أو غيـر قانونية، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل مولسيفكي يشير إلـى أن عبارة الاقتصاد الخفي لا تعني أن كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي لا تسجل في الاحصاءات الرسمية للدخل القـومي، فهنـاك احتمـال أن يشمل الاقتصاد الخفي جانباً من المعاملات التي تتم أصلاً في الاقتصـاد الرسمي، فقد تنتج بعض السلع فـي الاقتصـاد الرسـمي، ومـن ثـم تسـجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم استخدامها فـي الاقتصـاد الخفـي، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم عليها في الإقتصـاد الخفـي ضـمن حسابات الناتج القومي.

ومما سـبق؛ يمكـن تعريـف الاقتصـاد الخفـي بـأنه ((كافـة الأنشـطة المولّدة للدخل الذي لا يسجل ضـمن حسـابات الناتـج القـومي إمـا لتعّمـد إخفائه تهرباً من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإمـا بسـبب أن هـذه الأنشـطة المولّـدة للـدخل بحكـم طبيعتهـا تعـد مـن الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد)).[1]

ووفقاً لهذا التعريف؛ فإن أنشـطة الاقتصـاد الخفـي تشـمل الـدخول المولّـدة بطـرق شـرعية ولكـن لا يعلـن عنهـا للإدارات الضـريبية، وكـذلك الأنشطة الإجرامية التقليديـة مثـل الإتجـار بالمخـدرات والقمـار والتهريـب وغيرها.

1-3 الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المحلية :

المصدر السابق، ص 130

(1) دراسة) سامية عباس عبدالمطلب 2003م) [1]:

وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي:

- ماهي الدوافع والأسباب التي إنتقلت بالمرأه للعمل غير الرسمى ؟

- ماهي الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تترتب علي مستوي الأسرة والمجتمع من ممارسة المرأه للنشاط غير الرسمى ؟

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها :

- إن الدافع الإقتصادي المتمثل في ظاهرة الفقر كان من أقوي الأسباب في ممارسة المرأه للنشاط غير الرسمى خاصة وأن الدراسة أثبتت أن دخل أزواج العاملات لايكفي لسد إحتياجاتهن الأُسرية .

-أثر ممارسة المرأة للنشاط غير الرسمى في رفع المستوي الإقتصادي للأسرة خاصة أعمال الغزل والنسيج وبعضهن بائعات الأطعمه والملابس) وبعضهن قمن بشراء قطع أرض سكنيه وبعضهن شرعنّ في بنائها ومنهن إمتلكن وسيلة إنتاج (كارو، ماكينه) وشراء بعض الأجهزه التي ساعدتهن في ممارسة أنشطتهن .

وتوصلت الدراسة إلي التوصيات الآتية:

- تسهيل عملية إستخراج الكرت الصحي والرخص التجارية حتى لاتتعرض المرأه للملاحقه من قبل السلطات .

- على الدولة إدخال المرأه العامله في النشاط غير الرسمى في خطط وبرامج التنمية من أجل تحسين الوضع الإجتماعى والإقتصادى .

(2) دراسة) إيمان محمد أحمد القراي 2006م) [2]:

وتتمثل مشكلة الدراسة في الآتي :

قلة الدراسات التي إستهدفت القطاع غير المنظم رغم قدمه وتوسعه المستمر.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :

1( ) ساميه عباس عبدالمطلب 2003م: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنشاط غير الرسمى للمرأة فى مدينة شندى، رساة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة الخرطوم.

2( ) إيمان محمد أحمد القراى 2006م: القطاع التجارى غير المنظم وأثره على التنمية الإقتصادية - دراسة حالة محلية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه لجامعة أمدرمان الإسلامية.

- القطاع غيـر المنظـم يـدعم محليـة بحـري ب 15% مـن جملـة إيراداتهـا البالغه 27 مليار جنيه .
- القطاع غير المنظم يحمي أسر عديدة من التشـرد والتسـول والإنخـراط في صفوف الجريمة .
وتوصلت الدراسة إلي التوصيات الآتية :
- تغيير النظـرة تجـاه القطـاع غيـر المنظـم والتعامـل معـه ككيـان يمكـن تطويره وإدماجه في الإقتصاد الإيجابي .
- الإستفادة من السواعد المنتجة في هذا القطاع ودمجهم فـي الصـناعات الصغيرة والصغيرة جدا" وكذلك توفير التمويل اللآزم لهذه المشاريع .
) 3) دراسة) هاجر الزبير عبد المجيد 2010م) [1] :
ولقد هدفت الدراسة إلـى تقـدير حجـم الإقتصـاد غيـر المنظـم ونسـبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وأسباب توجه العمالة للقطـاع غيـر المنظم وتوضيح الصعوبات الـتي يواجههـا هـذا القطـاع. وقـامت الدراسـة لإختبار الفرضيات التالية:
- القطاع غير المنظم يؤثر إيجاباً في إجمالي الناتج المحلي .
- هنالك علاقة إحصائية بيـن رأس المـال المسـتخدم والنشـاط الإقتصـادي من جهه والقيمة المضافة من جهه أخري .
وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها أن القطاع غير المنظم يؤثر إيجاباً في إجمالي الناتج المحلي، وذلك من خلال خلق قيمة مضافة موجبة .
من خلال الدراسة الميدانية للقطاع غيـر المنظـم بمحليـة كـرري نجـد أنـه كلما كان هناك نشاط إقتصادي وكلما إرتفع رأس المال كلما زادت القيمـه المضافه للقطاع غير المنظم .
وكانت أهم توصيات الدراسة :
- العمل علي وضع الأسس والمعايير التي تساعد في إيجاد تعريـف موحّـد للقطاع غير المنظم لتسهيل إجـراءات التعـرف علـي واقـع وظـروف هـذا

1() هاجر الزبيرعبد المجيد 2010م: القطاع غير المنظم وأثره علي الإقتصاد السوداني – دراسة حالة محلية كرري، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمه لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

القطاع وتحديد إحتياجاته علي أن تكـون المعـايير المعتمـدة منسـجمة مـع المفاهيم الدولية لأغراض المقارنة .

- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات في الوزارات والدوائر ذات العلاقـة للوقـوف علي ظروف عمل القطاع غير المنظم ومساهمته في الإقتصاد الوطني .

(4) دراسة) نسرين محمد أحمد 2011م)[1] :

هدفت الدراسة إلي التعريف بمفهوم الإقتصاد الخفي وأدبياته وأنــواعه وتحليل الأسباب والعوامل التي تؤدي إلـي نشـؤه، ومـن ثـم قيـاس تـأثيره علي الحصيله الضريبية والتنمية والإستقرار الإقتصادي، إضافة إلي التعرف علي أبعاد ومآلات الإقتصاد الخفي وأثره علي إقتصاديات الدول النامية .

وتمثلت فرضيات الدراسة في الآتي:

- الأنظمة الضريبية غيرالعادلة لها علاقة مباشرة بازديـاد أنشـطة الإقتصـاد الخفي في الدول النامية.

-الإقتصاد الخفي يشـكل نسـبة عاليـة مـن الناتـج المحلـي الإجمـالي فـي الإقتصاديات النامية.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

- بينت الدراسـة إن إرتفـاع أسـعار ضـرائب الـدخل والضـمان الإجتمـاعي وضعف معـدلات العقوبـة المرتبطـة بها وإنخفـاض إحتمـال كشـف عمليـة التهرب من الأسباب الرئيسية في نمو أنشطة الإقتصاد الخفي فـي الـدول النامية .

- أظهرت نتائج الدراسة أن عمليات غسيل الأموال تشكل نسبة عالية بين أنشطة الإقتصاد الخفي في الدول النامية تـتراوح مـابين 30-50% بنسـب مختلفة.

وأوصت الدراسة بالآتي:

-ضرورة العمل علي تخفيض رسوم ضـريبة الـدخل والضـمان الإجتمـاعي ورفع معدلات العقوبة ورفع إمكانية وكفاءة الإدارة المنفذه لها والــتي مــن

1( ) نسرين محمد أحمد 2011م: الإقتصاد الخفى وآثاره على إقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة البحرالأحمر.

شأنها أن تؤدي إلي الحد مـن أنشـطة التهـرب الضـريبي وبالتـالي تقليـص أنشطة الإقتصاد الخفي.

- علـى السـلطات المختصـة فـي الـدول الناميـة الـتي تراقـب البنـوك والمؤسسات المالية الأخرى أن تتحقق من أن المؤسسات محل المراقبـة لديهم نظم كافية للحماية ضد غسيل الأموال.

ثانياً: الدراسات العربية :

(1) دراسة (جيهان دياب 1983م) [1]:

هدفت الدراسـة إلـى الكشـف عـن الـدخل الخفـي مسـتندة إلـى عـدة مصادر منها جهاز الأمن العام وقسـم مكافحـة التهـرب الضـريبي والقسـم الخاص بالملكيات المسجلة، وتقارير المدعي الإشتراكي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود العديد من الأنشطة في مصر ذات الدخل الخفي منها أنشطة ضوء القمر، وبناء مساكن بدون ترخيص والتهرب الضريبي للمنشـآت والمحلات والسوق السوداء.

- أن الدخل الخفي يعمل على حراك الأفراد من طبقة أدنى إلى أعلى مما يؤثر على توزيع الدخول في مصر.

(2) دراسـة (معهـد الدراسـات الاجتماعيـة لاهـاي والمركـز القومي للبحوث 1983م) [2] :

هدفت الدراسة إلى دراسة شريحة تعمل بالقطاع غير الرسمي ومـدى إمكانية تنميتها، كما حاولت أن تربط بين الفقر والقطاع غير الرسمي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1( ) جيهان دياب 1983م: الإقتصاد الخفي في مصر ، القاهرة.

2( ) معهد الدراسات الاجتماعية لاهاي - هولندا بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 1983م: إمكانات التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفض ، القاهرة.

- وجود علاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
- أن بعض المنشآت الرسمية تصبح في بعض خصائصها قطاع غير رسـمي من حيث عدم دفع تأمينات للعاملين وإستخدام تكنولوجيا بسيطة.

(3) دراسة (حسين طه الفقير 1984م) [1] :

هدفت الدراسة للكشـف عـن ملامـح القطـاع غيـر الرسـمي مـن خلال ارتفاع أسعار الأحذية، كما اهتمت بدراسـة منشـآت تشـغيل الجلـود يدوياً وميكانيكياً والتي بلغت (86) منشأة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية :-

- تفتقر الورش إلى التكنولوجيا الحديثة وقد يُـمارس النشاط يدوياً.
- تعتمد الورش في حصولها على المواد الخام على الموارد المحلية.
- إن أهم ما يعوق الورش مشكلة التسويق نظراً لضآلة رأس المال.

(4) دراسة (عبد الباسط عبد المعطي 1988م) [2] :

هدفت الدراسـة إلـى التعـرف علـى عمالـة المـرأة فـي القطـاع غيـر الرسمي والظروف التي تدفعهن للعمل بهذا القطاع.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- هناك تداخل بين أدوار المرأة التقليدية على مستوى الأسرة وبيـن دورهـا في العمل خاصة النساء اللائي يعملن وفق نمط التشغيل الذاتي من خلال الأسرة، وتخف حدة هذا التداخل عند عمل المرأة لدى الغير.
- تقع على المرأة العاملة في هذا القطاع صور إستغلال غيـر قليلـة يرتبـط بعضها بالعمـل وسـاعات الجهـد المبـذول فيـه وشـروط الأمـان والسـلامة المهنية ويتعلق بعضها بالجهد الذي تبذله داخل الأسرة.

(5) دراسة (عمر حلبلب 1989م) [3] :

1( ) حسين طه الفقير 1984م: مكمن الارتفاع في أسعار الحذاء ، القاهرة ، الإهرام الاقتصادي ، العدد (788) .

2( ) عبد الباسط عبد المعطي 1988م: المرأة في القطاع غير الرسمي ، القاهرة.

هدفت الدراسة إلى الإطلاع على وضع المرأة، وخاصة الأعمال الهامشية التي تقوم بها لمعرفة المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك صعوبات تواجه النساء في القطاع الهامشي وهي صعوبة التوفيق بين العمل الهامشي والعمل المنزلي، إضافة إلى مشكلة عدم وجود أي ضمانات صحية وإجتماعية تساعدها على تحمّل أعباء المعيشة أو تؤمن لها ولأسرتها العلاج والرعاية الصحية، كذلك افتقارهن إلى المؤهلات العلمية الكافية لتطوير عملهن والاستفادة من مستجدات العصر.

أسفرت الدراسة عن عدة نتائج من بينها :

- أن نسبة كبيرة من النساء يمارسن أعمالهن داخل المنزل، حيث تتوفر لهن الشروط الملائمة للعمل.
- أن الدافع الأساسي لإختيار المرأة لعملها الهامشي هو الحاجة لسد ولتحمل أعباء الأسرة المادية نتيجة الإحساس بالمسئولية الأسرية والتأثر بغياب الزوج وأخريات بسبب غياب الوالدين أو هروباً من الفراغ.

(6) دراسة (أميرة مشهور وعالية المهدي 1989م) [1]:

هدفت الدراسة للتعرف على دور ومساهمة القطاع غير الرسمي بوحداته المختلفة في النشاط الاقتصادي للمنطقة (منطقة شياخة معروف).

واتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها من خلال المسح الشامل للوحدات الاقتصادية بـ(شياخة معروف) من خلال وضع استمارتين للعمل الميداني إحداهما للوحدات الثابتة والأخرى للوحدات الجائلة.

ولقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها :

3( ) عمر حلبلب 1989م: دور المرأة في القطاع الهامشي (دراسة ميدانية عن لبنان) (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (16) ، الأمم المتحدة.

1( ) أميرة مشهور وعالية المهدي 1989م: القطاع غير الرسمي في حضر مصر.

- للقطاع غير الرسمي جـوانب إيجابيـة وأخـرى سـلبية وأن إيجابيـات هـذا القطاع تفوق سلبياته بمراحل .

- إتساع قاعدة القطاع غير الرسـمي يمكـن أن يجعـل منـه مجـالاً مناسـباً لإستيعاب فائض العمالة وتدريبها في ظل مشكلة البطالة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد المصري.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

- ضرورة تبسيط الإجراءات الرسمية التي يلزم إتباعها حتى يمكن مزاولـة النشاط بشكل رسمي.

- إعداد أسواق صغيرة وأماكن محددة تسـمح للوحـدات الجائلـة بممارسـة نشاطها بأسلوب أكثر استقراراً ورسمية.

(7) دراسة (هناء الجوهري 1989م) [1] :

هـدفت الدراسـة إلـى محاولـة فهـم ظـاهرة العمـل الإضـافي غيـر الرسمي لموظفي القطاع الرسمي والتي بـرزت خلال عقـدي السـبعينات والثمانينـات والـتي أصـبحت ملمحـاً مـن ملامـح التكـوين الاجتمـاعي والاقتصادي للمجتمع المصري.

وتمثلت مشكلة الدراسة فـي أن هنـاك بعـض المشـكلات الاقتصـادية التي تواجه الموظف الحكومي والتي تدفعه إلى البحث عن عمـل إضـافي، ومـن هـذه المشـكلات، الإسـكان، الـدروس الخصوصـية، المواصـلات، العلاج....وغيرها. ولا يكفي المرتب لمواجهة تلك المشكلات، ومن ثم يلجـأ إلى العمل الإضافي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- أن العمل الإضافي غير الرسمي بصوره المتعددة قد نشـأ نتيجـة عوامـل وقوى بنائية بحتة.

- لعب متغير النـوع دوراً أساسـياً فـي بنـاء الظـاهرة وذلـك لتبـاين المهـام والأعباء الاجتماعية والاقتصادية الملقاة على عاتق الأفراد، فالظروف التي

1( ) هناء الجوهري 1989م: الأعمال الإضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة ، تحليل سوسيولوجي للظاهرة ، وعلاقتها بعملية التنمية في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة.

تدفع الذكور أرباب الأسر للعمل الإضافي قـد تختلـف عـن الظـروف الـتي تجعل الإناث يحجمن عن القيام بعمل إضافي.

(8) دراسة (ثروت إسحق 1994م) [1] **:**

ولقد هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة القطـاع غيـر الرسـمي فـي محافظة الجيزة وخصائص الشرائح التي تعمل في إطاره وأحوالها المهنيـة والمعيشية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن غياب الاهتمام بالقوى العاملة في هذا القطاع وغياب وجود سياسة رشيدة لرعايتها يعد من بين التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر وغيرهـا مـن الدول النامية وهي نتيجة حتمية للتحديات القائمة فـي العدالـة الاجتماعيـة والتعثر في التخطيط والعجز عن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- لا تتمثل مشكلة القطاع غير الرسمي في نقـص الانتاجيـة وتـدني الأجـور والاستعانة بالتكنولوجيا البسيطة فحسب، بـل فـي تهـرب أصـحاب العمـل بشتى الوسـائل مـن التـأمين علـى العمـال ضـد العجـز والوفـاة وإصـابات العمل.

- إفتقار العمال في هذا القطاع للقدرة على الإبداع والابتكار لأن الهـاجس الأساسي لديهم هو الحصول على الدخل الـذي يمكنهـم مـن إشـباع حاجـة الطعام والسكن فقط.

وأوصت الدراسة بالآتي :

- ضرورة الاهتمام بالشرائح العاملة في هذا القطاع.

- تقليص الفجوة بين القطاع غيـر الرسـمي ونظيـره الرسـمي بغيـة حشـد الجهود لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري.

(9) دراسة (نادر فرجاني 1994م) [2] **:**

1( ) ثروت إسحق 1994: القطاع غير الرسمى الحضرى 1994م: دراسة إستطلاعية فى محافظة الجيزة ، جامعة عين شمس

2( ) نادر فرجاني 1994م: الدراسة الاستطلاعية عن النساء الحضريات ، والعمل ومكافحة الفقر في مصر ، النتائج الأولية للمسح الميداني "ورقة مقدمة للحلقة البحثية التي نظمت بمركز المشكاة بالتعاون مع منظمة اليونسيف بالقاهرة " وبرعاية منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، القاهرة.

هـدفت الدراسـة الكشـف عـن الأنشـطة المـدِّرة للـدخل بيـن النسـاء الفقيرات في حضر مصر في برنامج يستهدف تمكين النساء الفقيرات في الحضـر مـن مكافحـة فاعلـة للفقـر والتغلـب علـى الآثـار السـلبية لبرامـج التعديل الهيكلي.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- تنحصر أعمال المبحوثات في العمل داخل المنزل أو خارجه، علاوة علـى قيام الأغلبية بالأعمال التي لا تتطلب حد أدنى من المهارة.
- الحاجة الاقتصادية هي الحافز الوحيد للعمل لكافة الحالات.

(10) دراسة (عايدة فؤاد 1998م) [1] :

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على آليات التغلغل الرأسمالي في ضوء خصوصية المجتمع المصري، كمـا يكشـف عنهـا الواقـع مـن خلال آليات تكييف المرأة، ومـا تجسـده مـن مظـاهر إبـداع أو إخفـاق داخـل سوق العمل في إطار الحي العشوائي بالحضر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن آليات التغلغل الرأسمالي في العالم الثـالث تـزداد فـي إطـار النظـام العالمي الجديد، وهذا من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي، وقد ترتب علـى آليات التحول انتشار الرأسمالية كثقافة مما أدى إلـى تعـايش المجتمعـات النامية نمط الإزدواجية في السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- تواجه المرأة معوقات أساسية داخل سوق العمل الحضـري ، فضـلاً عـن أنها تعايش بيئة حضرية تفتقر للخدمات الأساسية.
- أن المرأة التي تضطلع بمسئولية مشروع صغير تعايش إزدواجية واضحة في الوجود المعرفي لديها، فهناك بعض ملامح الثقافة التقليديـة جنبـاً إلـى جنب مع بعض ملامح الثقافة الرأسمالية.

(11) دراسة (محيا زيتون 1998م) [2] :

1( ) عايدة فؤاد 1998م: الرأسمالية الجديدة وآليات تكييف المرأة الفقيرة ، القاهرة.

2( ) محيا زيتون 1998م: أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر، قضايا أساسية، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد 35، العدد الأول، القاهرة.

هـدفت الدراسـة إلـى مناقشـة خصـائص عمالـة المـرأة بـالنظر إلـى مجموعـة مـن المتغيـرات الأساسـية(مسـاهمة المـرأة فـي قـوة العمـل والنشاط والمساهمة وفقاً لفئات العمر والحالة التعليمية، الحالـة العمليـة، القطاع، النشـاط الاقتصـادي والبطالـة) مـع بيـان وضـعها النسـبي مقارنـة بالرجل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مـا تـزال متواضـعة إذ تـواجه المرأة مشكلة البطالة بشكل أكثر حدة من الرجـل، فيبلـغ معـدل البطالـة وسط النساء على مستوى الاقتصـاد القـومي ثلاثـة أمثـال معـدل البطالـة وسط الرجال.

- تزاول المرأة نشاطها في سوق عمـل تسـوده درجـة عاليـة مـن التمييـز المهنـي بيـن الجنسـين، حيـث تـتركز المـرأة فـي مهنـتين رئيسـيتين همـا: الأعمال المكتبية والمهن الفنية والعلمية.

- أن وضع المرأة في القطاع غيـر الرسـمي يفـوق معـدل مسـاهمتها فـي القطاع الرسمي.

- أن النسـاء العـاملات فـي القطـاع غيـر الرسـمي لا يخضـعن لتشـريعات العمل ولا تحميهن نقابات ويتعرضن للاستغلال مـن جـانب أصـحاب العمـل بدفع أجور منخفضة لهن ويعملن بدون عقود عمل.

(12) دراسة (سهير أبو العينين 1998م) [1] :

هـدفت الدراسـة إلـى تنـاول أوضـاع المـرأة العاملـة فـي القطـاعين الرسمي وغير الرسمي في قطاع الحضر في مصر مع الإشارة إلـى بعـض المقارنات العربية لإلقاء الضوء على موقع مصر في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

- هنـاك العديـد مـن المشـكلات الـتي تـواجه المـرأة العاملـة فـي القطـاع الرسمي في مصر، وترتبط هذه المشكلات بصفة عامـة بموقـف المجتمـع تجاه عمالة المرأة مثـل: إنخفـاض فـرص العمـل، ضـعف تشـجيع خروجها للعمل.

1( ) سهير أبو العينين 1998م: أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر ، قراءة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية ، المجلة الإجتماعية القومية ، المجلد 35 ، العدد الأول ، القاهرة.

- أن القطاع غير الرسمي يستوعب جزءاً كبيراً من عمالة النساء.

(13) دراسة (وفاء مرقس 1998م) [1] :

هدفت الدراسة للتعرف على خصائص العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي من حيث السن، الحالة التعليمية، الحالة الزواجية والطبقة الاجتماعية، كما هدفت إلى إستعراض الصعوبات التي تواجه عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- هناك صعوبات تواجه قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- تمارس المرأة في القطاع غير الرسمي أنشطة متنوعة منها ما هو داخل المنزل ومنها ما هو خارجه.

(14) دراسة (محمد إبراهيم منصور 1999م) [2]

هدفت الدراسة إلى تناول قضية عمل المرأة باعتبارها من القضايا المجتمعية والتعرف على الأنشطة اليومية للمرأة سواء داخل المنزل أو خارجه.

وتمثلت مشكلة الدراسة أن هناك بعض الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية التي تقوم بها المرأة داخل منزلها يتم استبعادها باعتبارها جهداً يصعب قياسه وإدخاله في الحسابات القومية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن عمل المرأة في المجتمع التقليدي يدخل في الأعمال الانتاجية والخدمية في آن واحد.
- أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تدفع بالنساء للالتحاق بالقطاع غير الرسمي متمثلة في تحقيق عائد اقتصادي للأسرة .

وأوصت الدراسة بالآتي:

1( ) وفاء مرقس 1998م: العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي ، المجلة الإجتماعية ، مجلد 35 ، العدد الأول ، القاهرة.

2( ) محمد إبراهيم منصور 1999م : عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي ، المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل ، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت.

- إجراء معالجة إحصائية شاملة دقيقة للأنشطة التي تقوم بها المرأة بغرض قياس مشاركتها الفعلية في المجتمع.
- صياغة التشريعات الاجتماعية المنظمة لعمل المرأة بما يتيح لها القدرة على توسيع مشاركتها المجتمعية وخاصة في سوق العمل.

(15) دراسة (إعتماد علاّم 1999م) [1]:

هدفت الدراسة إلى مناقشة الخصائص الأيكولوجية والبنائية لمنشآت القطاع غير الرسمي في منطقتي (بولاق والمطرية) بالقاهرة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- النتائج المتعلقة بالخصائص الأيكولوجية:
- إنفراد القطاع غير الرسمي بخاصية التشغيل الذاتي للعمالة .
- إعتبار القطاع غير الرسمي إمتداداً للمجتمع المحلي الذي يحتضنه.
- النتائج المتعلقة بالخصائص البنائية :
- صغر حجم المنشآت داخل هذا القطاع.
- هيمنة رأس المال الفردي والعائلي على نشاط المنشآت.
- تعدد أساليب دفع الأجور.
- عدم التقيد بساعات عمل محددة.

(16) دراسة (سحر حافظ 1999م) [2] :

هدفت الدراسة للتعرف على الأبعاد القانونية لمنشآت القطاع غير الرسمي والوصول إلى معالجة قانونية لحل إشكالية هذا القطاع حتى يمكن وضعه على خارطة الاقتصاد المصري ومحاولة الاعتراف القانوني بمنشآته وتبسيط الإجراءات الرسمية التي تكفل حمايته قانونياً وإضفاء الشرعية والحماية لشرائحه المتعددة والتي يدخل ضمنها الفئات

1( ) إعتماد علاّم 1999م: الخصائص الأيكولوجية والبنائية لمنشآت القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة ، المؤتمر السنوي الأول ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية.

2( ) سحر حافظ 1999م: الأبعاد القانونية لمنشآت القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة ، المؤتمر السنوي الأول ، القاهرة .

المهمشة، ومحاولة إستيعابها ضمن فئات مواطني الدولة في سياق النظر في إعادة هيكلة اقتصاد الدولة على ضوء التوجه الاقتصادي الجديد.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- طول وتعقد الإجراءات كان من أهم المشاكل التي تواجه المنشآت، وبالتالي عزوفها عن الإلتزام بإتباع الإجراءات الرسمية اللازمة إلى جانب قصور فاعلية أنظمة التفتيش والرقابة والمتابعة عن أداء دورها مما يؤدي إلى المزيد من توالد هذه المنشآت غير الرسمية وإنعدام الحماية التشريعية والرعاية القانونية والصحية لكل من العاملين والمتعاملين مع منشآت هذا القطاع.
- إبتعاد منتج القطاع غير الرسمي ومنشآته عن أعين الرقابة في ظروف تصنيعه وعدم معرفة جودته وخاماته وتسعيرته.

(17) دراسة (نسرين البغدادي وآمال هلال 1999م) [1] :

هدفت الدراسة إلي الكشف عن الخصائص الديمغرافية للعاملين بمنشآت القطاع غير الرسمي بمدينة القاهرة والمتمثلة في (التكوين النوعي، التكوين العمري، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي). إضافة إلى الكشف عن الخصائص الاجتماعية مثل (حجم الأسرة، الأصول الريفية الحضرية، طبيعة العلاقات الإجتماعية بين العاملين، حجم العاملين داخل المنشأة).

وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- وقوع غالبية العاملين بالمنشآت غير الرسمية في الشريحة العمرية الوسطى.
- انخفاض المستوى التعليمي للعاملين.
- أغلب العاملين بمنشآت القطاع غير الرسمي ينتمون إلى أصول حضرية.

1( ) نسرين البغدادي ، آمال هلال 1999م : الخصائص الديمغرافية والإجتماعية للعاملين في منشآت القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة ، المؤتمر السنوي الأول.

- انخفـاض أعـداد العـاملين حيـث لا يتجـاوز فـي الغـالب خمسـة عمـال بالمنشأة الواحدة.

(18) دراسة (ليلى كامل عبد الله البهنساوي 2003م) [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الأنشـطة الـتي تمارسـها المرأة داخل القطاع غير الرسمي.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أن هنـاك العديـد مـن القيـود الـتي تـواجه عمال القطاع غيـر الرسـمي خاصـة المـرأة الـتي يكـثر تواجـدها فـي هـذا القطاع نظراً لضيق العروض المتاحة أمامها فـي القطـاع الرسـمي، علاوة على أن أعمال هذا القطاع تتسم بانخفاض الأجور.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :-

- تعمل غالبية النساء في القطـاع غيـر الرسـمي داخـل المنـزل أو خـارجه بالأعمال التي لا تتطلب حد أدنـى مـن المهـارة وتمثـل الحاجـة الاقتصـادية الحافز الوحيد للعمل لكافة الحالات.

- غياب الزوج بسبب (الوفاة، الطلاق، السجن) يعتبر الحـافز المباشـر إمـا المساهمة في دخل الأسرة أو لتجهيز أنفسهن للزواج.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

- ضـرورة الاهتمـام بـالمرأة وتعليمهـا حـتى يتسـنى لهـا الانضـمام للعمـل بالقطاع الرسمي.

تحسـين أوضـاع المـرأة داخـل القطـاع غيـر الرسـمي وعـدم تهميشـها أو التمييز بينها وبين الرجل.

)19) دراسة (أسامه الجيلانى على 2006م): [2]

ولقد هدفت الدراسة إلي الآتي:-

تسليط الضوء على ظاهرة الإقتصاد الخفي فـي الإقتصـاد الليـبي وتقـدير حجمه ونسبة مساهمته في الناتج المحلـي الإجمـالي للأنشـطة الإقتصـادية غير النفطية .

1( ) ليلى كامل عبد الله البهنساوي 2003م: الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة .

2( ) أسامه الجيلانى على 2006م: الإقتصاد الخفى فى ليبيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، بنك ليبيا المركزى.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- الإرتفاع النسبي في مساهمة الإقتصاد الخفي خلال النصف الثـاني مـن عقد الثمانينات والتسعينات مقارنة بالسنوات الاخـري إنمـا هـو نـاجم عـن تطبيق الإجراءات المتبعة في الرقابة علي الصرف الاجنـبي والقيـود علـي الواردات .

- إن إتساع رقعة أو حجم الإقتصاد الخفي في الإقتصاد الليـبي خلال عقـد التسعينات مقارنة بالسنوات الأخري راجع بصفة اساسية الي مجموعة من العوامل، لعّل أهمهـا فتـح المجـال أمـام القطـاع الخـاص للإسـتيراد بـدون تحويل عملة مما يضـطر معـه المسـتورد إلـي شـراء العملـة الأجنبيـة مـن السوق الموازية.

- اظهرت البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تقدير نسـبة مسـاهمة الإقتصاد الخفي في الإقتصاد الليبي ان الرقابة علي الصرف الأجنبي والتي ترتب عليها من ظهور للسوق الموازية للعملات قد ادت إلي إرتفـاع نسـبة مسـاهمة الإقتصـاد الخفـي فـي الإقتصـاد الليـبي خلال عقـدي الثمانينـات والتسعينات ومن ثم فإن القضاء علي هـذه السـوق مـع بدايـة عـام 2002 أدى إلى إنخفـاض نسـبة مسـاهمة الإقتصـاد الخفـي فـي الإقتصـاد الليـبي بشكل ملحوظ.

) 20) (دراسة) وفاء رضوان عبد العزيز 2006م) :[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصـائص المشـتغلين بالقطـاع غيـر المنظم وحجمهم وتوزيعهم الجغرافي والنشـاط الاقتصـادي لهـم والهياكـل المهنية الخاصة بهم، والتعرف على العوامل المؤثرة على إستمرار العمــل في هذا القطاع،كذلك دراسـة إمكانيـة تـدعيم هـذا القطـاع وتنميتـه كأحـد السبل لحل مشكلة البطالة في مصر.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه لا يزال مهمشاً، فنجـد أن المنتجـات ليسـت علـى درجـة عاليـة مـن الجـودة تمكنه من المنافسة لنظيره المنتج من القطاع المنظم.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1( ) وفاء رضوان عبد العزيز 2006م: القطاع غير المنظم والبطالة في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة.

- يستوعب القطاع غير المنظم أعداد متزايدة من الأيدي العاملة مما ساعد في تقديم معالجة جزئية لمشكلات البطالة والفقر.
- عدم أو قلة تأثر هذا القطاع بالأحداث الإقليمية والدولية، حيث أن وحدات هذا القطاع تعمل على تلبية حاجات معظمها محلية.

كما أوصت الدراسة بالآتي :

- تنمية الوعي لدى العاملين في القطاع غير المنظم وتوجيههم لأهمية وجود تنظيم في شكل نقابات متخصصة تعمل لحماية حقوقهم ومساعدتهم في زيادة إنتاجهم من خلال التعاون بين أعضاء هذه النقابات.
- الإهتمام بالبرامج التدريبية للعاملين بالقطاع غير المنظم سواء من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية.

(21) دراسة (وزارة القوى العاملة والهجرة ومنظمة العمل الدولية 2006م) [1] :

هدفت الدراسة إلى الوقوف علي حقيقة القطاع غير المنظم ومنشآته من حيث الحجم والتوزيعات المختلفة للعاملين وأصحاب الأعمال والظروف البيئية المحيطة بهم، كما هدفت إلى التعرف على أهم المهن والأنشطة الاقتصادية التي تتركز فيها العمالة بهذا القطاع.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الأنشطة الاقتصادية التي يزاولها العدد الأكبر من الوحدات الاقتصادية إجمالاً هي : تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 53.3%، الصناعات التحويلية بنسبة 18.3%، الزراعة والصيد وتربية الحيوان بنسبة **10**.3 %.
- معظم الوحدات الاقتصادية بمنطقة الدراسة تعتمد في إنتاجها على المواد الخام المحلية بنسبة 97.5% من الإجمالي.

(22) دراسة (حيان أحمد سلمان 2008م)[2]:

وقد هدفت الدراسة الي:

1( ) وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية 2006م: دراسة ميدانية عن العاملين بالقطاع غير المنظم بمنطقتي منشية ناصر والدويقة ، القاهرة.

2( ) حيان أحمد سلمان 2008م: الإقتصاد الخفى مازال خارج الخطة والتغطية ، مجلة الإقتصاد والنقل ، ص 64.

- التعرف علي مفهوم إقتصاد الظل .
- الوقوف علي حجم إقتصاد الظل في سوريا ومقارنته مع بعض الدول الاخري.

قامت الدراسة لإختبار الفرضيات الآتية :

- إنخفاض مستوي دخل الفرد هو المسبب الرئيسي لإقتصاد الظل في سوريا .

- وجود علاقة بين التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات وسيطرة العلاقات الشخصية ووجود الأبواب الخلفية) إقتصاد الظل).

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- إن هروب وتهريب الأموال يؤدي إلي التأثير السلبي علي الحركة الإستثمارية ويؤدي إلي إنخفاض معدلات نمو الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلي زيادة معدلات التضخم نتيجة لتعميم الإنتاج الإستهلاكي.

- إن الإقتصاد الإجرامي وخاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلي إتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء التي يمكن أن تؤدي إلي إضطرابات سياسية.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

- التوجه نحو زيادة معدلات النمو؛ بحيث تساعد علي توليد إمكانية توسيع القطاع المنظم وبالتالى يحل تدريجيا محل القطاع غير الرسمى .

- التوسع الأفقي والتكامل العمودي في القطاع العام والخاص من أجل زيادة إمكانية إستيعاب الأيدى العاملة القادمة إلي سوق العمل، وتأطير وتنظيم هذه الأيدى وتدريبها لزيادة إنتاجها وبالتالى زيادة الناتج الإجمالي.

ثالثاً : الدراسات العالمية :

(1) دراسة (كيث هارت Keith Hart 1973) [1] :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدخل الخفي المتولد من أنشطة القطاع غير الرسمي في غانا والتعرف على مزايا هذا القطاع وكيفية الاستفادة من الاقتصاد الخفي في دعم الاقتصاد الرسمي.

1( ) Keith Hart 1973: Informal income opportunities and Urban Employment in Ghana, The Journal of Modern) African Studies, Vol II, No 1.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أن أنشطة القطاع الخفـي تكـون مهملـة ونادراً ما تحظى بالمعونة ، ولا تجد أحياناً سوى الإحباط من الحكومة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- أغلب العاملين في القطاع غير الرسمي عمالـة ريفيـة مـن الأميين غيـر المهرة.
- أنه مع زيادة معدل البطالة ينمو القطاع غير الرسمي لأنه يستقبل جيشـاً من العاطلين ممن لا مكان لهم في القطاع الرسمي.

(2) دراسة (كارين هانسن Karen Hansen 1980) [1]:

هـدفت الدراسـة إلـى الكشـف عـن النسـاء العـاملات بالقطـاع غيـر الرسمي في إحدى ضواحي لوساكا في زامبيـا، ومـدى تـأثير عمـل المـرأة على دورها في الأسرة ومساهمتها الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ثمة عوامل إقتصادية وإجتماعية تدفع بالنسـاء إلـى العمـل بالقطـاع غيـر الرسمي.
- أن عمل المرأة داخل الوحدة المعيشـية يمكنّهـا مـن أداء أدوارهـا داخـل الأسرة.

(3) دراسة (سيزورامان Sethuraman 1981) [2] :

هدفت الدراسة إلى التعرف علـى طبيعـة الاقتصـاد غيـر الرسـمي وخصائصـه وخصـائص العـاملين فيـه وذلـك فـي عـدة دول فـي آسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة مثـل سـيراليون ونيجيريـا وغانـا وسـيرلانكا والبرازيل والفلبين والأرجنتين والصين وأندونيسيا.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الشخص يعمل لحساب نفسه أو لدى العائلة.

1( )Karen Tranberg Hansen 1980: The Urban Informal Sector as development issue: Poor women and work in Lusaka, Zambia, Urban Anthropology, Vol. 9, No. 2.

2( ) Sethuraman, S.V .1981: The Urban informal sector in developing countries employment, poverty and)environment, I.L.O., Geneva.

- أغلب العاملين بالقطاع غير الرسمي من ذوي التعليم المنخفض.
- تصل منتجات هذا القطاع إلى المستهلك مباشرة.
- لا يلتزم القطاع غير الرسمي بأي قواعد قانونية.

(4) دراسة (دونالد ميد Donald C. Mead 1982) [1] :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصناعات الصغيرة فـي مصـر خاصـة صناعة الأثاث باعتبارها إحدى الصناعات الضرورية والمهمة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية :

- وجود تقسيم للعمل بالورش ويتم ذلك وفقاً لهرمية العمل.
- غالباً ما تكون السيادة لصاحب العمـل أو أحـد العمـال المهـرة مـن ذوي الخبرة والذي يعمل منذ فترة طويلة بالمنشأة.

(5) دراسة (بيونج جاب Pyong Gap 1984م) [2] :

هدفت الدراسة إلي الكشف عن أسباب إلتحاق المهاجرين الكوريين في أمريكـا بالقطـاع غيـر الرسـمي بعـد أن كـانوا يعملـون فـي مجتمعهـم بالقطاع الرسمي .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تحـول المهـاجرين الكـوريين مـن القطـاع الرسـمي إلـى القطـاع غيـر الرسمي كان نتيجة الإقامة في أمريكا.
- أحد أسباب التحول كان عن عدم قدرة المهاجرين على التكيُّف والتوافق مع الإقامة الجديدة والتعامل مع المؤسسات الرسمية.

(6) دراسة (هيلموت ك. أنهير Helmut K. Anheier 1992) : [3]

1() Donald C. Mead 1982 : Small industries in Egypt: an exploration of economies of small furniture) producers, Middle East study.

2()Pyong Gap 1984: from white – Caller occupation to the small business; Korean immigrant occupational adjustment, the Sociological quartary , 25, summer

3((Helmut K. Anheier 1992: Economic Environments and Differentiation, a comparative study of informal economic in Nigeria, World development, Vol.20, No 11.

هدفت الدراسة للكشف عـن البيئـات الاقتصـادية الـتي يتواجـد فيهـا القطاع غير الرسمي، كذلك التعـرف علـى خصـائص المنشـآت وخصـائص العاملين والمالكين والتنظيم وأثر البيئة على المنشآت.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- أغلب منتجات المنشآت ذات صبغة شعبية يقبل على شـرائها أفـراد ذوي الدخل المحدود أو فئات خاصة.
- يتحدد القطاع غير الرسمي من خلال البيئـة الاقتصـادية الـتي يوجـد فيهـا وهو بذلك يعتبر جزءاً من الاقتصاد الكلي يؤثر فيه ويتأثر به.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السـابقة فـى الـدور الـذى يلعبه الإقتصاد الخفى (غير الرسـمى) فـى الناتـج المحلـى الإجمـالى وفـى المشـاكل الـتى تكتنـف القطـاع غيـر الرسـمى والصـعوبات الـتى تـواجه العـاملين فيـه. كمـا تتفـق الدراسـة الحاليـة مـع الدراسـات السـابقة فـى المناهج المتبعة مثل المنهج الوصفى والمنهج الإحصائي .

كما يوجد إتفـاق لحـد كـبير مـع بعـض الدراسـات السـابقة مـن حيـث دراستها للعلاقة بين القطاع غير المنظم والناتج المحلى الإجمالى ومن ثم تأثيره على متغيرات الإقتصاد الوطنى .

إختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، فى أن بعـض الدراسـات السابقة حاولت توضيح العلاقـة بيـن القطـاع غيـر المنظـم (الخفـى) وبيـن متغيرات أخرى مثل عمالة النساء، وخصائص العاملين داخل هـذا القطـاع، والأبعاد القانونية لمنشآت القطاع غير المنظم.

مايميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السـابقة أنهـا أوضـحت العلاقـة بين القطاع غير المنظم والدخل الولائي وركزت بصفة خاصـة علـى حجـم الدخل غير الرسمي فى محلية بورتسـودان. وبالتـالي تكـون الدراسـة قـد ساهمت الولاية والمحلية في إتخاذ قرارات مبنية على أرقام واقعية.

كذلك ما يميّز الدراسة الحالية أنها أوضحت العلاقـة بيـن القطـاع الظلـى (غير المنظم) وبين المتغيرات الفرعية للـدخل مثـل الإسـتهلاك، الإدخـار،

الإســتثمار، الإنفــاق الحكــومى، البطالــة فــى منطقــة الدراســة (محليــة بورتسودان).

الفصل الثاني

الإطار النظري (إقتصاد الظل)

2-1: ماهية إقتصاد الظل

2-2: أنواع وآثار إقتصاد الظل

2-3: أساليب تقدير حجم إقتصاد الظل

2-1 ماهية اقتصاد الظل

2-1-1 تعريف اقتصاد الظل

تعددت التعريفات التي قيلت بشأن تعريف الاقتصاد الخفي، ولكنها برغم ذلك تشابهت، وهذه التعريفات هي: مجموع الدخول المكتسبة وغير المبلّغ عنها لدى الجهاز الضريبي/ مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية/ مجموعة الأنشطة غير المسجلة ضمن إطار الحسابات القومية والناتج القومي الإجمالي التي لا يكشف عنها أصحابها للسلطات/ كافة الأنشطة المولّدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعّمد إخفائها تهرباً من الإلتزامات القانونية أو لمخالفة هذه الأنشطة للقانون في الدولة .

والاقتصاد الخفي هو نشاط اقتصادي يحدث من أي فرد من الدولة على أرضها، ولكنها لا تدرجه ضمن الحسابات القومية أوالأجهزة الضريبية التابعة لها وذلك لأسباب عديدة ترجع معظمها إلى الفرد نفسه، فالأفراد هم الذين يجعلون نشاطهم الاقتصادي خفي أو ظاهر.

إقتصاد الظل أو الاقتصاد المستتر أو ما شابه، مصطلحات تعني شيئاً واحداً ألا وهو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي، ويشمل اقتصاد الظل أنشطة اقتصادية مشروعة ونظيفة ولا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة مثل كافة الأعمال المنزلية التي يقوم بها أفراد الأسرة الواحدة أو بمساعدة جيرانهم وأقربائهم في المناسبات المختلفة وهي التي لا يتم تسويقها، بل يتم استهلاكها داخل المنزل مثل طهي الطعام وتنظيف الملابس وتنظيف المنزل والعناية بالحدائق المنزلية وأعمال الصيانة الخفيفة للمنزل أو لبعض الأجهزة، وكافة الأعمال التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصغيرة لصالح منشآتهم دون أن يتقاضوا عليها عوائد مباشرة، ودون أن يتم قيدها في السجلات المحاسبية للمنشأة. ولكن من الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أيضاً وغير النظيفة في

الوقت ذاته والتي تدخل تحت مسمى الاقتصاد الخفي: تجـارة المخـدرات، تجارة السلع المسروقة والسلع المهربة، لعب القمار وتهريـب البشـر بيـن الدول والرشاوى والإختلاسات وكافة صور الفساد المالي الـتي تـؤدي إلـى كسب المال بطـرق غيـر مشـروعة واختفـائه مـن القيـود المحاسـبية فـي القطاعين العام والخاص. [1]

ويرى توكمان وسوزا أن القطاع غيـر الرسـمي يشـير لمجموعـة مـن الأشخاص والمستخدمين في المشـروعات الصـغيرة والعـاملين بالأنشـطة غير النظامية التي تفتقد التحديد الواضح بين العمل ورأس المال، بينما تعد الأجور غير مجزية مادياً وتتراجع التشريعات الإجتماعيـة عـن رفـع معـدلات الأجور الدنيا في الوقت الذي تستخدم فيه التكنولوجيا التقليدية التي بطل استعمالها وعلى مدى متسع بما يقلل من معدلات الانتاج في النهاية، ومـن وجهة نظر توكمان وسوزا ؛ فإن القطاع غير الرسمي يضم الشريحة الدنيا في المجتمع الحضري الذي يضم الخـدمات الشخصـية والأعمـال العرضـية والعمال الذين يشتغلون بأنفسهم والعمال فـي المشـاريع الصـغيرة الـذين تقل أجورهم عن أقرانهم في القطاع النظامي.

ويعّد وجود هذا القطـاع أحـد مظـاهر مشـكلة الهامشـية ولاسـيما فـي أمريكا اللاتينية حيث تزداد مسـاحة الأعمـال العرضـية والبطالـة، والبطالـة المقنعة، ويعجز الأفراد عن تلبية متطلباتهم الأساسية.

ويـرى ميرفـي وسـيلبي أن القطـاع غيـر الرسـمي يفتقـد العمـال فيـه للتأمين على حياتهم ضد العجـز والوفـاة ويحرمـون مـن الرعايـة الصـحية، بينما يخضع العمال _ ولاسيما الفقراء _ للتهديد المستمر نتيجة لإشـتغالهم بالأعمال والمهن غير الثابتة، فهم قوة عاملـة مهـددة بالفصـل مـن العمـل والاستبعاد في أية لحظة.

إعترفت منظمة العمل الدولية في تقرير المؤتمر الرابع عشـر لخـبراء إحصاءات العمل عام 1987م بصعوبة التوصل إلى مفهـوم محـدد للقطـاع غير المنظم. وبناءً على إستعراض الخبراء المجتمعين بجنيف لـ 18 دراسـة عن القطاع غير المنظم في أفريقيـا وآسـيا وأمريكـا اللاتينيـة أعـدت خلال

1() نسرين عبد الحميد نبيه : المرجع السابق ، ص 25.

الخمسة عشر عاماً السابقة على انعقاد المؤتمر، اتضح أن عدداً كبيراً من المتغيرات قد أستخدم لتعريف القطاع غير المنظم، وقد كانت أكثر المتغيرات شيوعاً:[1]

- الحجم (غياب العاملين بأجر بشكل منتظم أو انخفاض عدد العاملين بأجر عن 5 أو 10 عاملين).
- التنظيم (غياب المشتغلين بالأعمال المكتبية أو المحاسبية ووجود نظم إدارية بسيطة بحد أدنى من المكاتبات وعدم وجود ترخيص بالعمل أو بممارسة النشاط).
- المهارات المكتسبة (إنخفاض المستوى التعليمي لمعظم المشتغلين واكتساب المهارات الفنية بشكل رئيسي خارج النظام التعليمي الرسمي).
- مكان العمل (أماكن مؤقتة أو بشكل جائل أو مسكن صاحب العمل).
- الحقوق الاجتماعية (غياب الإجازات مدفوعة الأجر وغياب التأمينات الإجتماعية والصحية والمعاشات).
- أخرى (انخفاض الدخل وانخفاض الانتاجية ووجود عقود عمل مؤقتة وغياب الاشتراك في التنظيمات النقابية وعدم الوصول إلى سوق رأس المال أو إلى الإئتمان المصرفي).

وقد خلص المشاركون في المؤتمر إلى أن المفهوم المقترح يقوم على اعتبار القطاع غير المنظم يضم الأنشطة المستقلة الصغيرة، سواء كانت تستخدم مشتغلين بأجر أم لا، والتي تمارس بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف وتستهدف في المقام الأول توفير فرص عمل ودخول للمشتغلين بها، وتعتبر هذه الأنشطة غير ظاهرة طالما أنها تمارس دون تصريح رسمي من السلطات المختصة ولا تخضع بالتالي للآليات الإدارية المختصة بفرض احترام التشريعات الضريبية والتشريعات الخاصة بشروط العمل.

ويلاحظ أن التعريف السابق يعتمد على ثلاثة معايير أساسية ترتبط **بالحجم** (عدد العاملين بأجر بشكل منتظم) **والمستوى التنظيمي** (الإشتراك في صناديق التأمينات الإجتماعية أو المعاشات أو نظام

1( ) المؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل ، جنيف ، 1987م.

الفواتير) **والمستوى التكنولوجي** (المهارات اللازمة أو نوع القوى المحركة المستخدمة). وعلى هذا يمكن أن يصنّف ضمن التعاريف متعددة المعايير، كما يؤكد المؤتمر على ضرورة ربط تعريف القطاع غير المنظم بالوحدة الاقتصادية وليس بالمشتغل فيها ،وأخيراً اختتم المؤتمر بإمكانية قياس القطاع غير المنظم على أساس معيار التسجيل إلى جانب بعض المتغيرات المكملة سالفة الذكر.

من ناحية أخرى؛ أكد مؤتمر العمل الدولي عن (مأزق القطاع غير النظامي) عام 1991م أنه ((من المستحيل حتى الآن التوصل إلى تعريف واضح حول ما يشكل نشاطاً غير نظامياً أو ما يميزه عن وحدة إنتاج نظامية)) وأضاف المؤتمر أنه على الرغم من استمرار الخلافات حول أنواع النشاط وفئات العمال المحددة التي يشملها هذا التعبير، فإن هناك على الأقل قدراً من الفهم المشترك للخصائص الرئيسية للقطاع غير المنظم وأين تكمن قضاياه الرئيسية.

وإستخلص من المؤتمر أن معايير الانتماء للقطاع غير المنظم :-

- صغر الحجم مقاساً بعدد المشتغلين وبرأس المال.
- انخفاض المستوى التكنولوجي.
- انخفاض مستوى الإنتاجية ومستوى الدخل.
- غياب التسجيل الرسمي بمختلف أنواعه.

وعلى الرغم من أن مؤتمر العمل الدولي لعام 1991م لم يأتي بجديد فيما يخص تعريف القطاع غير المنظم، إلا أنه يمثل سبقاً من زاويتين:

<u>أولاً</u>: أنها كانت المرة الأولى التي يظهر فيها موضوع القطاع غير المنظم كبند رئيسي في جدول أعمال مؤتمر دولي بهذا الحجم.

<u>ثانياً</u>: كما أنها كانت المرة الأولى التي يناقش فيها هذا الموضوع على أساس دولي من الشركاء الاجتماعيين الثلاثة (العمال وأصحاب الأعمال وممثلي الحكومات).

وأكد المؤتمر في ختام أعماله على أن القطاع غير المنظم لايتجه للاختفاء تلقائياً مع النمو الاقتصادي، بل الأرجح أن ينمو في السنوات

القادمة، فإن ذلك يعتبر بمثابة دعـوة للمزيـد مـن الدراسـات الجـادة لهـذا القطاع ذي الأهمية المتنامية.

كما وصف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخـبراء إحصـاءات العمـل عام 1993م القطاع غير المنظم بصفة عامة بأنه مجموعـة مـن الوحـدات المنتجة للسلع أو الخدمات بهدف رئيسي وهو توفير فـرص عمـل ودخـول للأشخاص المعنيين، وعادة ما يكون لهذه الوحدات هيكل بدائي جـداً حيـث يصعب التمييز بين العمل ورأس المال كعنصـري إنتـاج وحيـث تكـون هـذه الوحدات صغيرة الحجم، وتقـوم علاقـات العمـل حيـن توجـد علـى العمـل العرضي وعلاقـات القرابـة أو العلاقـات الشخصـية والاجتماعيـة أكـثر ممـا تقوم على الاتفاقات التعاقدية التي تحمل ضمانات واضحة.

ويمكن تلخيص تعريف المؤتمر المـذكور للقطـاع غيـر المنظـم بـأنه يتكون مـن مجموعـة الوحـدات الانتاجيـة الـتي تشـكل جـزءاً مـن القطـاع العائلي، أي المشروعات المملوكة للأسـر المعيشـية، كمـا يعـرف القطـاع غير المنظم بغض النظر عن مكان العمل أو عن قيمة الأصول الرأسـمالية أو عن طول فترة نشاط المشروع أوعما إذا كان يعتـبر نشـاطاً رئيسـياً أم ثانوياً _ بأنه يتكون من: [1]

-مشروعات العاملين لحسـاب أنفسـهم وتسـتخدم عـاملين لـدى الأسـرة بـدون أجـر وعـاملين بـأجر بشـكل عرضـي حسـب ظـروف كـل دولـة أو المشروعات غير المسجلة منها.

- مشروعات أصحاب الأعمال غير المنظمين وتستخدم عاملاً أو أكثر بـأجر بشكل مستمر والتي ينطبق عليها أحد المعيارين التاليين أو كليهما.

- أن يكون حجم المنشأة أصغر من حد معين يحدد وفقاً لظروف كل دولـة على أساس تشريعاتها أو علـى أسـاس الممارسـات العمليـة أو الإحصـائية لديها.

- عدم تسجيل المشروع أو المشتغلين به.

وفي محاولة للتوصل إلـى إتفـاق دولـي حـول تعريـف القطـاع غيـر المنظم وطرق قياسـه؛ قـامت اللجنـة الإحصـائية للأمـم المتحـدة عـام

1( )المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل ، جنيف ، 1993م.

1997م بتكـوين مجموعـة دوليـة للخـبراء فـي إحصـاءات القطـاع غيـر المنظم هي مجموعة دلهي التي تهدف في المقـام الأول إلـى التعـاون مع منظمة العمل الدولية في تشجيع إمعان التفكير في مفهوم القطـاع غير المنظم، وقد قامت بصياغة عـدد مـن التوصـيات الـتي تهـدف إلـى تحقيق التوافق بين التعاريف القومية للقطـاع بنـاءاً علـى الإطـار الـذي أعدته التوصية الدوليـة. وقـد أدى هـذا التعريـف التـوفيقي إلـى تطـبيق تعريف القطاع غير المنظم وقصره على قطاع فرعـي منـه يفـترض أن تكون الدول قادرة على إتاحة بيانات عنه قابلة للمقارنة الدولية . وبنـاءً على هذا التعريف؛ يتكون القطاع غير المنظم من المشروعات الخاصة غير المشهرة التي تنتج جزءاً علي الاقل من السلع والخـدمات للـبيع أو للمقايضة، ويعمل في غير الأنشطة الزراعية. ورغـم هـذا التطـبيق فـي تعريف القطاع غير المنظم، لم يقم سوى عد محدود من الدول بتـوفير بيانات قومية حسب هذا التعريف التوفيقي.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي نشرها مكتب العمل الدولي عام 2002م عن منشآت القطاع غير المنظم في (54) دولة توضـح أن معظم هذه الدول ما تزال تطبق تعاريفها الوطنية والتي لا تتماشى مـع التعريف الإحصائي الدولي الذي اعتمده المؤتمر الخامس عشر لخـبراء إحصاءات العمل عام 1993م.

يوضح التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي في عام 2002م (العمل اللآئق والاقتصاد غير المنظم) سبب تفضـيله لتعـبير ((الاقتصـاد غير المنظم)) علـى تعـبير ((القطـاع غيـر المنظـم)) وهـو أن الظـاهرة ليست قطاعاً بمعنى أنهـا تمثـل مجموعـة صـناعات محـددة أو نشـاطاً اقتصادياً بعينه، حيث أن تعبير الاقتصـاد غيـر المنظـم يشـمل مجموعـة متوسـعة ومتزايـدة التنـوع مـن العمـال والمنشـآت فـي كـل المنـاطق الريفية والحضرية التي تعمل بشكل غير منظم. ويشـمل الاقتصـاد غيـر المنظم هؤلاء العمال العاملين لحساب أنفسـهم فـي أنشـطة الكفـاف، مثل الباعة في شـوارع ومنظفـي الأحذيـة وجـامعي النفايـات وجـامعي الخردة وعمال الخدمة المنزليـة بـأجر والعم ال ف ي الـورش الصـغيرة.

وقد أطلق على مختلف هـذه المجموعـات تعـبير غيـر منظـم، إذ تجمـع بينها سمة هامة: أنـه لا يتـم الإعـتراف بهـم أوحمـايتهم بمـوجب الأطـر القانونية والتنظيمية.

ولعل ما توصل إليه مؤتمر العمل الدولي عـام 2002م بعـدم وجـود توصـيف أو تعريـف دقيـق أو مقبـول عالميـاً لمصـطلح الاقتصـاد غيـر المنظم، يحسم الأمر ويعود بنا إلـى توصـيات المـؤتمر الخـامس عشـر لخبراء إحصاءات العمل 1993م لنعتبرها آخر التوصـيات الصـادرة عـن منظمة العمل الدولية بخصوص تعريف القطاع غير المنظم.

نخلص من التحليل السابق لتطور توصـيات منظمـة العمـل الدوليـة بخصوص تعريـف القطـاع غيـر المنظـم إلـى أن هـذا التعريـف لا يـزال يواجه نوعين أساسيين من الصعوبات:

أولاً: تعدد المعايير المقترحة وغياب الإجماع بشأنها.

ثانياً : عدم وجود اتفاق _ فيما يخص كل معيـار منهـا _ علـى الخطـوط الفاصلة التي يقع ما دونها داخل إطار القطاع غير المنظم.

وقد أتاحت التوصيات الدولية قدراً مـن المرونـة للـدول فـي تعريـف القطاع غير المنظم حسبما يتفق وطبيعة كل دولة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد محاولة إجراء المقارنات على المستوى الـدولي بسـبب الإختلاف في المفاهيم التي تقوم عليها الإحصاءات والإختلاف في فروع النشـاط الاقتصادي والاختلاف حول استبقاء أو استبعاد العاملين بأجر في أعمال الخدمة المنزلية وأصحاب الوظائف الثانويـة فـي القطـاع غيـر المنظـم وأصحاب المهن الحرة، وكذلك الإختلاف في مصادر البيانات وفي مـدى التغطية الجغرافية.

2-1-2 خصائص ظاهرة اقتصاد الظل :

يتسم إقتصاد الظل بعدة سمات ويمكن تناولها على النحو الآتي:

- أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مـدخلاته ومخرجـاته في الحسابات القومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد (السرية في عمله شراءً وبيعاً وعملاً). أي بعيـداً عـن أعيـن الرقابـة ولا يمسك دفاتر نظامية.
- أنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجـاه الدولـة سـواء كانت رسوم أم ضـرائب أم خطـط أم تقـديم بيانـات.....) ويسـتفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها.[1]

ونظراً لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة حسـب مجـال العمـل الـذي يمارسـه، فـإذا كـان متعـاملاً بسـلعة محرمـة الاسـتخدام والتعامل (أسلحة، مخدرات، سرقة الآثار، المتاجرة بالبشـر ،،،)، فإننـا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة Economy (Black). أما إذا كان التعامل به ممنوعاً واستخدام السـلعة مسـموحاً مثـل (السـوق السـوداء لبعـض السـلع، إنتـاج السـلع بمعامـل غيـر مرخصـة، دكـاكين وورش غيـر مسـجلة، دروس خصوصـية، أعمـال الأجـرة، عقـود مـن البـاطن غيـر موثقـة ...) فإننـا نـدعوه الإقتصـاد غيرالرسـمي (Informal Economy).

- أنه يختلـف عـن الاقتصـاد الإجرامـي تقريبـاً فـي كـل شـئ، إلا أنـه يشترك معه في (اللاعلنيـة، عـدم مسـك دفـاتر نظاميـة، التهرب من الاسـتحقاقات المترتبـة عليـه.....) ولـذلك فـان إهمـاله وعدم الاهتمام به من قبل الدولة يمكن أن يحوله في لحظة ما إلى اقتصاد إجرامي لأنه يعمل وفق مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة).
- وتوجد خصائص مشتركة لهذا الاقتصاد في كـل دول العـالم نـذكر منهـا على سبيل المثال لا الحصر: من السـهولة العمـل فيـه فلا يحتـاج إلـى إجـراءات ومعـاملات، إن الإدارة والملكيـة كـثيراً مـا تكـون محصـورة بصاحب العمل ، أكثر مدخلاته مواد أولية محلية ، يعتمد النمط العـائلي في عمله، يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بـدلاً مـن رأس المـال، تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة، مهارات العـاملين بـه

1( ) 64 ،ص السابق المصدر :سلمان أحمد حيان.

يتم اكتسابها بالخبرة وممارسة العمل، متنوع في طبيعـة عملـه، لـذلك يصعب تصنيفه من (تجار الباحة، عمال تبيع قوة عملها، مكاتب صرافة .....)

إن الفجوة بينه وبين القطاع الرسمي ناتجة عـن القـوانين والأنظمـة النافذة والتشريعات وهذا مـا أشـارت إليـه المدرسـة (القانونيـة) الـتي ظهـرت فـي منتصـف ثمانينـات القـرن الماضـي، واعتـبرت أن جـوهر التفريق بين القطاعين يكمن في:

- التنظيم Regulation بما في ذلك شروط العمل والعلاقة مع النقابات.
- القانونية Legality أي علاقة المشروع بالدولة من خلال سياسة الأجور أو العطل الرسمية أو اعتماد النظم المحاسبية.
- قسم منه يرتبـط بمنشـآت ثابتـة محـددة جغرافيـاً مثـل (مراكـز الصـرافة، ملاهي ليلية، ورش ميكانيكية، حلاقين، دكاكين، بعض الورش الصـغيرة) والبعض الآخر غير مرتبط بمكان جغرافي محـدد وغيـر مسـجل رسـمياً مثـل (أعمـال الأجـرة، الباعـة المتجولـون، خـدم الـبيوت، مدرسـون خصوصيون، متعهدو الأعمال وضـامنو المواسـم الزراعيـة ،،،،،) ورغـم هذا التنوع إلا أنه توجد بعض الخصائص المشتركة بين النوعين ومنها:

أ/ أغلب هذه الأعمال تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.

ب/ أغلبها يعتمد على الشكل العائلي أو عدد قليل من العمال.

ج/ غالباً ما يكون صاحب العمل هو المـدير، حيـث لا يوجـد فصـل بيـن الإدارة والملكية.

د/ لا يوجد أي إلتزام تجاه الدولة سواء مـن خلال تسـديد الضـرائب أو الرسوم، ولكن في نفس الـوقت يسـتفيد مـن خـدمات البنيـة التحتيـة الموجودة.

هـ/ يستخدم تكنولوجيا غير متطـورة وبالتـالي يعتمـد علـى الاسـتخدام الكثيف للعمل بدلاً من رأس المال.

و/ أغلـب منتجـاته تتـوجه نحـو السـوق الـداخلي لكـن بـدون رقابـة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

ز/ أغلب هذه المشاريع تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع وتنتشر في مناطق المخالفات بشكل كبير.
ح/ يتفاوت دخل العـاملين فيـه، فمنهـم مـن يسـعى لتـأمين متطلبـات الحياة له ولعائلته، ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع.
ط/ يتميـز القطـاع غيـر الرسـمي (غيـر المنظـم) بـأنه يكمـل القطـاع النظامي الرسمي مثل: (شـركات النقـل خـارج المركـز، العقـود مـن البـاطن ،،،،) وبالتـالي فـإنه يضـم مختلـف الشـرائح الاجتماعيـة مـن (الأميين وحتى حملة شهادات الدكتوراه).

شكل (2-1-1)

يوضح الفرق بين اقتصاد الجريمة والاقتصاد غير الرسمي

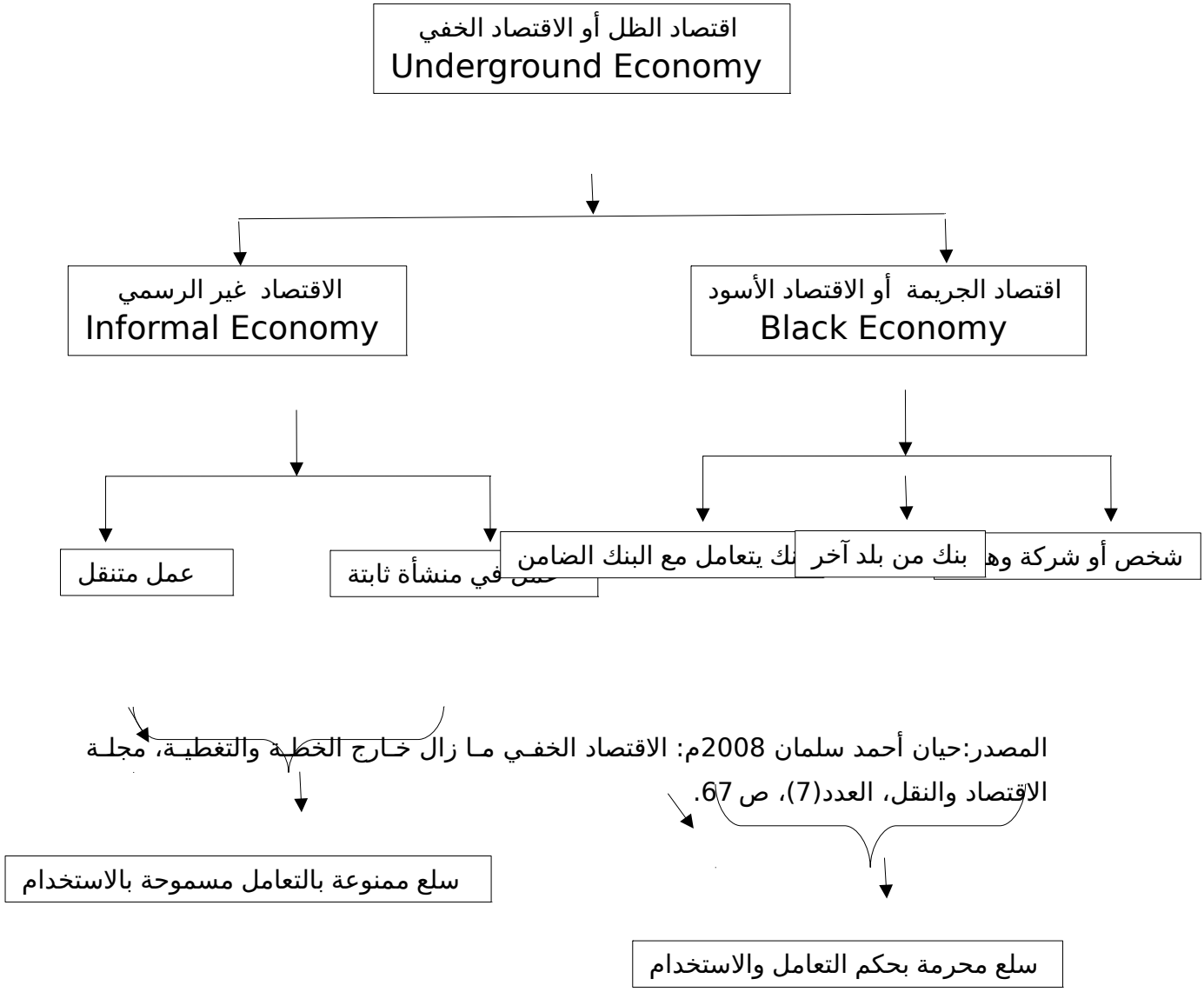

المصدر:حيان أحمد سلمان 2008م: الاقتصاد الخفـي مـا زال خـارج الخطـة والتغطيـة، مجلـة الاقتصاد والنقل، العدد(7)، ص 67.

2-1-3 أسباب إنتشار ظاهرة إقتصاد الظل

2-1-3-1 أسباب ظاهرة اقتصاد الظل من منظور عام :

تختلف أسباب الظاهرة من دولة لأخرى، ولكن أهمها يمكـن تنـاوله علـى النحو التالي:

- إرتفاع مستوى الضرائب :

يتزايد الحافز نحو التحـول إلـى العمـل فـي الاقتصـاد الخفـي إذا كـانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعـرض للمزيـد مـن الضـرائب مـن وقـت لآخر، ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصـاد الخفـي للتهـرب مـن الضـرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قـد يتعـرض لهـا الفـرد فـي حالـة اكتشاف التهرب، وكافة المخـاطر الأخـرى، وبيـن الـدخول الإضـافية الـتي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب آخذاً في الاعتبار مدى استعداده لتحمّل المخاطرة، وبناءً على هذه الموازنة يتخذ الفـرد قـراره بـالتهرب أو عدم التهرب.

ويؤدي نمو العبء الضريبي سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشـرة أو الضرائب غير المباشرة إلى رفـع نسـبة الضـرائب إلـى الناتـج القـومي، وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضـرائب، ويؤدي ارتفاع العبئ الضـريبي إلـى تحويـل بعـض الأنشـطة إلـى الإقتصـاد الخفي، حيث تصبح هذه الأنشطة غيـر مسـجلة وبالتـالي لا تـدفع ضـرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الإقتصاد الخفي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف مـن دولـة إلى أخرى، على سـبيل المثـال؛ فـإن نمـو الاقتصـاد الخفـي فـي الولايـات المتحدة يعزي إلى الضرائب على الدخل، بينما يعزي نمو الاقتصـاد الخفـي في أوروبا إلـى ارتفـاع اشـتراكات التأمينـات الإجتماعيـة والضـرائب علـى القيمة المضافة. أما إذا ما أخذنا الدول النامية في الاعتبار، فـإن الضـرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضاً فـي قائمـة العوامل المسؤولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يؤدي تخفيـض معـدلات الضـريبة إلـى القضاء على الاقتصاد الخفي؟.

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضـرورة القضـاء علـى الاقتصـاد الخفي، ذلك أن المتعاملين في الاقتصاد الخفـي يتمتعـون بمعـدل ضـريبي فعلي يساوي صفراً، وبالتالي فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليـس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقيـة ودفع الضريبة المطلوبة، على أنـه علـى أحسـن الفـروض يمكـن تخيـل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، أما هؤلاء الذين يتعـاملون فعلاً فـي الاقتصـاد الخفـي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.

- النظم والقيود الحكومية:

يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب، فإن الاقتصاد الخفـي سـوف يستمر أيضاً في الظهور بسبب القيود الحكوميـة الأخـرى المفروضـة على النشاط الاقتصادي للأفراد وتفرض هذه النظم أو القيود إمـا بهـدف تنظيـم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفـراد وضـمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان، أو قد تفـرض بسـبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية مـن المنظـور الاقتصـادي أو الاجتماعي، وإذا كانت هـذه القيـود مصـحوبة بغرامـات مرتفعـة ونظـام فعّال للرقابة، فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنهـا فـي أغلـب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي.

في كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنـواع الوظـائف أو الحـرف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص، كما تهدف هذه النظم إلى الحد مـن الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة، وهو ما ينشـأ عنـه فـي بعـض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضـة والكميـة المطلوبـة مـن هـذه السـلع والخدمات، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصـاً بمزاولـة المهنة أوبإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصـاد الخفـي والعمـل بـأجر أقـل أو الانتـاج بسـعر أقـل فـي الاقتصـاد الخفـي بـدون تحمـل الاستثمارات المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.

- دور المشروعات الصغيرة:

يعتبر الاقتصاد الخفي مهم جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جداً لوجود الاقتصاد الخفي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة في إيراد المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي في عدد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياً.

- ندرة السلع :

نجد أن هذا السبب مرتبط بالدول النامية، حيث نجد أن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد الخفي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها.

إن النظام الخاص بالاسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحياناً زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة انتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

- دور المعلومات :

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاقتصاد الخفي، فكل من المشترين والبائعين في سوق السلع والعمل يحتاجون إلى معلومات عن

الأطراف موضع المعاملات التي تتم على أرض الواقع، كذلك قد تكون هناك حاجة إلى المعلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل، ولكي ينمو الاقتصاد الخفي، فلابد من توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة.

وتنبغي الإشارة إلى أنه إذا كانت البيانات متاحة بهذه السهولة للأطراف المتعاملة في الاقتصاد الخفي، فإنه من المتوقع بالتالي أن تكون متاحة أيضاً للحكومة، ومما لا شك فيه أن المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الاقتصاد الخفي، ومن ثم فان ازدهار الاقتصاد الخفي في هذه الحالة سوف يعني أن الحكومة إما لا تستطيع جمع هذه المعلومات أو لا ترغب في جمعها أصلاً.

وعموماً يمكننا ايجاز أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة اقتصاد الظل في النقاط الآتية:

- الأنظمة الضريبية غير العادلة والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيّل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، وإن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد المرفوض والمدمر.

- الأنظمة السياسية غير العادلة والتي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضاً.

- إن ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية، وقد تمت ملاحظة أن بعض العاملين في الأنشطة الاقتصادية الخفية وخصوصاً في الدول النامية يفضلون هذه الأنشطة ويقبلوا عليها إلى درجة أنهم يرفضون بالفعل فرص العمل الأخرى الرسمية عندما يجدونها، وقد يكون مكسبهم من الوظائف المستترة يفوق مكسبهم من الوظائف الرسمية بالنسبة لمن لديهم تلك الوظائف.

- إن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية، وكل ذلك يؤدي إلى تشتيت مقدرات الأفراد وتبديد طاقتهم وبالتالي عدم إخلاصهم للعمل أواتقانهم له ما يؤثر سلباً على المجتمع والدولة من جميع النواحي.

- إن تعّقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك قد تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل المستترة الأخرى.

- تعّقد الاجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، والتي تدفع الأفراد إلى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها.

- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى، حيث يؤدي ذلك بدوره إلى خلق جيش من البطالة ثم تدفعها ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تدفع بهم إلى التشتت والضياع والمساهمة بتكريس ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي.

- إن ظهور الفساد الإداري والمالي لاشك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.

- يؤدي وجود البطالة المقنّعة كذلك إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد؛ حيث أن وجود البطالة المقنّعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وانتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الاضافي يجدون بها ذواتهم ويستفيدون منها مادياً ومعنوياً.

2-1-3-2 أسباب الاقتصاد الخفي من المنظور الإسلامي:

ومن أبرز أسباب الاقتصاد الخفي من وجهة نظر الدين الاسلامي ما يلي:

1/ الفساد الديني (العقائدي)، إذ إن هؤلاء قد طمس الله على قلوبهم وأصبحت قاسية بل أشد قسوة من الحجارة ولا يخافون الله.

2/ الفساد الأخلاقي وانتشار الخيانة والسرقة والكذب والنصب والتدليس والضرر والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل والتعامل في الحرام الخبيث.
3/ الفساد السلوكي: ومن أبرز صور الفساد السلوكي؛ الأنانية والذاتية وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة والكراهية والحقد.
4/ الفساد الإداري والبيروقراطية والتعقيد وسوء تأويل وتفسير القانون.
5/ الفساد السياسي وتسرب من لا قيّم ولا أخلاق ولا وطنية لهم إلى المناصب الأساسية للدولة.[1]

2-1-4 مزايا وعيوب إقتصاد الظل :

الحقيقة أن أنشطة الاقتصاد الخفي ليس كلها سلبية، حيث إن بعضها سلبي وبعضها الآخر إيجابي لكنه يبقى بعيداً عن سجلات الدولة وحساباتها وتقاريرها الاقتصادية، وبعض تلك الأنشطة والطرق مشروعة وبعضها الآخر غير مشروعة.

وقد يكون النشاط الاقتصادي الخفي ظاهرة اقتصادية صحية إذا كان نشاطاً مشروعاً، حيث إن انتاجية العامل في الاقتصاد الخفي قد تكون أعلى منها في الاقتصاد الظاهر أحياناً، وذلك نظراً لإرتفاع حوافز العمل الخفي وتأقلم العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها، وقد يكون ذلك مناسباً للظروف الاقتصادية للدول النامية أيضاً.

علاوة على ذلك؛ يقوم الاقتصاد الخفي بدور إيجابي في إستيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد في سوق العمل أو المحالين إلى المعاش المبّكر نتيجة إتباع برامج الخصخصة، كما إستطاع هذا الاقتصاد (القطاع غير الرسمي) أيضاً استيعاب المهاجرين من الريف إلى الحضر.[2]

أما فيما يتعلق بالجانب السلبي لهذا الاقتصاد فهو الجانب الأعظم ، حيث أن النشاط الاقتصادي الخفي يشكل ظاهرة سلبية منكرة إذا كانت تلك الأنشطة غير مشروعة أو انتاجية العامل فيه منخفضة أو أنه يضر بالصالح العام أو الاقتصاد القومي الفعلي وغير ذلك، وفي كافة الأحوال،

1()www.google.onislam.com/18/12/2013

2( ) www.mfti.gov.eg/SME/studies2-htm.23/12/2013.

فـإن اقتصـاد الظـل يـؤدي إلـى تزايـد معـدل التهـرب مـن دفـع الضـرائب والرسوم والغرامات حيث تفقد الحكومة إيرادات كـبيرة تـؤثر سـلبياً علـى ميزانيتها العامة وعلـى مسـتوى الإنفـاق العـام، ثـم علـى مسـتوى التنميـة الاقتصادية بشكل عام، وقـد يـؤدي ذلـك بالحكومـات إلـى إتبـاع سياسـات اقتصادية أكثر تعقيـداً مثـل زيـادة الضـرائب والرسـوم والغرامـات وتعقيـد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والأمنية والقضـائية وزيـادة النفقـات العامـة الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري وعلى حساب الإنفاق علـى البنيـة الأساسية دون مبررات منطقية.

ويمكننا إمعان النظـر فـي سـلبيات الاقتصـاد الخفـي مـن خلال النقـاط التالية:

- كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي (الظاهر) كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الامكانيات الاقتصادية الحقيقيـة للمجتمـع وأدى إلـي سـوء تخصـيص المـوارد الاقتصـادية وسـوء توزيع الناتج المحلي ، وكذلك سوء إعادة توزيعه.
- يؤثر اقتصاد الظل كثيراً على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والاجتماعيـة التي من المفـترض أن يعتمـد التعامـل بيـن كافـة أفرادهـا علـى الـوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية أولاً.
- يعتبر اقتصاد الظل مظهراً من مظاهر تخلف المجتمعـات لأن مـن أهـم سلبياته التي لابد من الـتركيز عليهـا هـي عمليـة هـدر المـوارد الماديـة والبشـرية وسـوء إسـتغلالها، ممـا يـؤدي إلـى تفـاقم معـدلات البطالـة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفيـة غيـر سـوية بسـبب غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسـليمة الـتي يجـب أن تأخـذ بعيـن الاعتبـار المصـلحة العامـة وحاجيـات المجتمـع الأساسـية لا المصـالح الخاصـة والربـح السـريع الناتـج عـن عمليـات تجاريـة واقتصـادية غيـر مشروعة ولا تتناسب وحاجيات الأفراد والدول.
- تؤثر الدخول التي تتم فـي إطـار الاقتصـاد الخفـي سـلباً علـى العمليـة الاقتصادية، حيث يبدو ذلك من ناحية في ضـعف الانتاجيـة، حيـث يكـون أداء الأعمال الإضافية لمن يعمـل فـي أكـثر مـن وظيفـة علـى حسـاب

الأعمال الأصلية، وتقل ساعات العمل الفعلية فيؤثر ذلك سلباً في الدخل القومي فينخفض كما يبدو من ناحية أخرى في زيادة درجة عدم العدالة في التوزيع.

- يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل سلبي في القيمة المضافة المتحققة لدى المؤسسات والهيئات الحكومية، حيث تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف اتجاهاتهم في الشركات العامة والجهاز الإداري الحكومي الحقيقي مسجلاً بأعلى من قيمته الحقيقية، بل يمكن أن يترتب عليها نتائج اجتماعية سيئة، حيث تصعد الفئات الدنيا من المجتمع التي تحصل على دخول غير مشروعة خفية إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل، كما يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة والتي تقبل على الأعمال الدنيا وهو ما يؤدي في النهاية إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي.
- يؤدي اقتصاد الظل إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة وزيادة نسبة التسرب من التعليم وارتفاع معدل الأمية.
- من الناحية الأمنية يوجد ارتباط وثيق بين الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي وتمويل أنشطة الإرهاب المحلي والدولي في مختلف أنحاء العالم ودعم الجماعات الإرهابية مادياً. [1]

2-2 أنواع وآثار إقتصاد الظل

2-2-1 أنواع اقتصاد الظل :

يتنوع الاقتصاد الخفي إلى نوعين، نوع مشروع ونوع غير مشروع وذلك تبعاً لمدى مشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء. ويمكن تناولهما على النحو الآتي :

- الاقتصاد الخفي المشروع :

وهو النشاط الاقتصادي الخفي الذي يمارس في الخفاء ولكنه في نفس الوقت لا يشكل جريمة، بل يمثل مصلحة الفرد الذي يمارسه وقد

1( ) نسرين عبد الحميد نبيه : مرجع سابق ، ص ص 37-38.

تحميه الدولة، فالفعل الاقتصادي الخفـي هنـا هـو عمـل شـرعي لا تجرمـه الدولة ولكن السلطات الضريبية كانت تنتظر من القائم به أن يبلغهـا عنـه، ولكن لم يفعل، ولا نغفل حالة الجمارك أيضاً، فـالتهرب الجمركـي وإخفـاء السلع المهربة لا يدخل حقوق الدولـة فـي ميزانيتهـا، وهنـا جلـب السـلع لا يمثل جريمة فـي حـد ذاتـه، ولكـن الجريمـة الحقيقيـة تتمثـل فـي التهـرب الجمركي أي التهـرب مـن أداء الرسـوم الجمركيـة المفروضـة علـى هـذه السلع. فالاقتصاد الخفي المشروع هـو ذلـك النشـاط الخفـي الـذي يكـون عائده مالي ولكنه بالرغم من حدوثه في الخفاء، إلا أنـه لا يمثـل جريمـة أو فعل غير مشروع، كل ما يمثله هو أنه اقتصاد خفي قـد يسـتوجب العقـاب من السلطات الضريبية لإعتباره تهرب ضـريبي، فمثلاً مـن تقـوم بالحياكـة داخل منزلها وتذهب بالملابس للناس فـي منـازلهم وهـي تمـارس اقتصـاد خفـي يعتـبر فـي الخفـاء (فـي منزلهـا) ليـس لـه سـجل تجـاري أو ملـف بالضرائب أو غير ذلك فنشاطها خفي ولكنه في نفـس الـوقت مشـروع ولا يعاقب عليه القانون، كل ما هنـاك أنـه اقتصـاد (نشـاط خفـي) ولا عقـاب للقانون هنا إلا إذا كان النشـاط خاضـع للمحاسـبة الضـريبية ولـم يحاسـب عليه ضريبياً، هناك يصبح ذلـك تهـرب ضـريبي يخضـع للعقـاب، وكـل مـا لا يخضع للمحاسبة الضريبية هو نشاط مشروع ولكنه خفي، فلا عقـاب علـى النشـاط الاقتصـادي الخفـي المشـروع إلا إذا كـان يمثـل تهربـاً ضـريبياً يستوجب العقاب، والأمثلة كثيرة مثـل الحياكـة فـي المنـزل والـترزي فـي منزله وصانع الأحذية في منزله والمشروعات المنزلية الصغيرة.

- الاقتصاد الخفي غير المشروع :

وهو النشاط الاقتصادي الذي يتم في الخفاء نظراً لعـدم مشـروعيته أي أنه إجرام خفـي اقتصـادي يحـدث فـي غيبـة سـلطات الدولـة ويشـكل جريمة عادة، فالاقتصاد الخفي غير المشروع يدخل في نطاقه كـل جرائـم المخدرات، الدعارة، غسيل الأمـوال وكـل أنـواع الجرائـم المعّقـدة، خفيـة ومنظمة وبل يمكن التوسيع من نطاق هذا النوع من الاقتصاد ليشـمل كـل العوائد من الجرائم حتى لو كانت جرائم بسيطة، وعلى ذلك فكـل جريمـة ينتج عنها عائد مادي أو نقدي تشـكل جريمـة اقتصـاد خفـي غيـر مشـروع،

فمن يسرق ويعود عليه ناتج السرقة، يكون قد حقق اقتصاد خفي أي نقود خفية بشكل غير مشروع، وكذلك من يتقاضى مبلغاً من النقود نظير قتل شخص معين يعتبر ما يحصل عليه من نقود نظير قتل هذا الشخص نشاط غير مشروع، وهذا إذا ما وسعنا من مفهوم الاقتصاد الخفي غير المشروع له مفهومان أحدهما ضيق وهو إذا ما حصرنا نطاقه في الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد والتي تحدث في الخفاء مثل جرائم غسيل الأموال والإتجار بالمخدرات وغيرها، أي الجرائم المنظمة بوجه عام، أما المفهوم الثاني هو الموسع لنطاق الجرائم التي يتولد عنها اقتصاد خفي غير مشروع وذلك مثل الجرائم المعّقدة والخفية والمنظمة.

وحتى يسهل الأمر، يمكننا أن نميز بين الاقتصاد الخفي المشروع وغير المشروع بالجدول التالي:

جدول (2-2-1)

الفرق بين الاقتصاد الخفي المشروع وغير المشروع

طبيعة الإختلاف	الاقتصاد الخفي المشروع	الاقتصاد الخفي غير المشروع
من حيث الظهور	خفي عن أعين السلطات الضريبية، وظاهرة لأعين الناس والسلطات العامة.	خفي عن أعين الناس والسلطات الضريبية
النشاط	نشاط اقتصادي مشروع	يمثل جريمة (نشاط إجرامي)
العقوبة	يستوجب العقاب من السلطات الضريبية فقط	يستوجب العقاب من السلطات الضريبية والسلطات العامة أيضاً

المصدر : الباحث من واقع المعلومات التي وردت سابقاً.

2-1-2-1 جرائم الإقتصاد الخفي غير المشروعة:

تتعدد جرائم الاقتصاد الخفي غير المشروعة ما بين جريمة غسيل الأموال، تجارة المخدرات، الرقيق، الدعارة، تجارة الأسلحة، ويترتب على

وجود هذه الجرائم العديـد مـن الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية خاصة جريمة غسيل الأموال.

- جريمة غسيل الأموال :

لا أحـد يسـتطيع أن يؤكـد فعليـاً مـتى بـدأت أول عمليـة لغسـيل الأمـوال، ولكـن مـن المؤكـد أن بعـض الحضـارات القديمـة عرفـت هـذه الجريمـة، فإبـان الإمبراطوريـة الصـينية مثلاً، كـان التجـار يحـاولون إخفـاء أموالهم عن الحكام خشية مصادرتها، فكـانوا يلجـأون إلـى اسـتثمارها فـي مشاريع أخرى في المناطق البعيدة أحياناً خارج الإمبراطورية .

وخلال العقود المتلاحقة لم يتغير مبدأ غسيل الأموال، بل تغيـرت الأساليب خاصة مع دخول التقنيات الرقمية.

أما في الولايات المتحدة فقد ظهر مصطلح غسيل الأمـوال خلال حقبة السبعينات حينما لاحظ رجال مكافحة المخدرات أن تجار المخـدرات الذين يبيعون للمدمنين بالتجزئة لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة مـن النقـود الورقيـة والمعدنيـة، وعـادة مـا يتجهـون إلـى المغاسـل الموجـودة بالقرب من كل تجمع سكني لإستبدال النقود مـن الفئـات الصـغيرة بنقـود من فئات كبيرة ليقوموا بعد ذلك بإيـداعها فـي البنـك القريـب مـن أمـاكن تواجدهم.

ونظراً لأن فئات النقد الصغيرة عادة ما تكون ملوثة بآثار المخـدرات التي ربما تكون عالقة في أيدي تجار التجزئة، فقد حرصت المغاسل علـى غسل الأموال الملوثة بالبخار أو الكيماويات قبل إيداعها فـي البنـوك الـتي توجد بها حساباتهم، ومن هنـا جـاء الربـط بيـن تجـارة المخـدرات وغسـيل الأموال غير المشروعة الناتجة عن الجريمة المنظمة على مستوى العالم. (1)

تـوزعت معظـم عمليـات غسـيل الأمـوال فـي المراكـز الماليـة الكبرى مثل نيويورك وزيورخ ولندن وجنيـف وبـاريس وهونـغ كونـغ، ولكـن تشدد هذه المراكز في رقابة العمليات ومكافحة حصولها دعا أصحابها إلـى

1( ) رمزي نجيب القسوس 2002م: غسيل الأموال-جريمة العصر(دراسة مقارنة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 15 – 16.

التوجه إلى دول ذات قـوانين متساهلة فـي مجـال غسـيل الأمـوال والـتي كانت تمتاز بما يلي: [1]

- اعتمادها سرية الحسابات والأعمال المصرفية.
- اعتمادها تحرير الخدمات التجارية وإطلاقها.
- ضعف نظامها الضريبي وتراخي رقابتها على المصارف.
- وجود شبكة وسائل اتصالات حديثة ومتطورة.

إن مصطلح غسيل الأموال أو تـبييض الأمـوال الملوثـة هـو تعـبير واحـد يقصـد بـه إخفـاء أو تمـويه المصـادر الحقيقيـة غيـر المشـروعة للأمـوال المنقولة وغيـر المنقولـة المتأتيـة عـن ارتكـاب الجرائـم المنظمـة كتجـارة المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريب الأسلحة والأشـخاص وتزويـر النقـود وتجارة الرقيق وإختلاس المال العام ،،، إلخ .ومن ثم إدخـال هـذه الأمـوال ضمن نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها بصورة طبيعيـة ومشروعة.

وقد جاء تعريف " اللجنـة الأوروبيـة لمكافحـة غسـيل الأمـوال" الصـادر عام 1990م واضحاً وشاملاً حيث عرّف هذه الجريمة بأنها: ((عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكـار المصـدر غيـر الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة شخص إرتكب جرماً بتجنـب المسئولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم)).

كذلك فمن الممكن تعريف غسيل الأموال بأنه " تحقيق لأرباح مـن أموال مسـتخدمة أو ناتجـة عـن نشـاط إجرامـي يمكـن إظهـاره علـى أنـه نشاط قانوني" .

من خلال التعريف السابق لغسيل الأموال؛ نجد أن هذه الجريمـة ليسـت فعلاً واحداً، وإنما تنطوي على مجموعـة مـن المراحـل والإجـراءات والـتي نجملها بالمراحل الثلاثة التالية:

أولاً: مرحلة التوظيف والإيداع: أي مرحلة إدخال المال في النظـام المـالي والقانوني، وبمعنى آخر التخلص من الأموال القذرة وذلك من خلال إيداعها

1( ) أحمد سفر 2001م: المصارف وتبييض الأموال / تجارب عربية وأجنبية، اتحاد المصارف العربية، دار بلال، ص 25.

فـي البنـوك أو شـراء العقـارات أو الـذهب أو التحـف النـادرة أو السـلع المعّمرة أوحتى شراء الأسهم والسندات والشيكات السياحية، إضافة إلــى الدخول في مشاريع استثمارية داخل البلاد أو خارجها. [1]

ثانياً: مرحلة التعتيم والتمـويه أو الترقيـد: عنـدما ينجـح الغاسـل فـي وضـع أمواله غير المشروعة داخل النظام المالي للدورة الإقتصـادية، ينتقـل بعـد ذلك من مرحلة التوظيف إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التعتيم والترقيـد فيقوم بخلق عدة صفقات ماليـة معّقـدة تهـدف إلـى إخفـاء معـالم مصـدر المال وإبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتّبـع حركتـه مـن أجـل منـع كشـف منبعه غير المشروع.

ثالثاً: مرحلة الدمـج أو الاسـتثمار فـي الاقتصـاد المشـروع: تشـكل مرحلـة الدمج المرحلة الأخيرة من سلسلة غسـيل الأمـوال وهـي المرحلـة الأكـثر علنية مـن مثيلاتهـا بحيـث يصـعب اكتشـاف أمرهـا، فهـذه المرحلـة تـؤمن الغطاء النهائي للمظهر الشرعي للثروة ذات المصدر غيـر المشـروع وبهـا توضع الأموال المغسولة مرة أخرى في الاقتصـاد بطريقـة يبـدو معهـا أنـه تشغيل قانوني لمال من مصدر نظيف.

وبناءً على ما ذكر؛ يمكن تلخيص الآثار المترتبة على غسيل الأمــوال كالآتي:

أولاً: في المجال الاقتصادي:

تؤثر عمليات غسيل الأمـوال علـى الاقتصـاد القـومي مـن خلال دعـم الجرائم الأصلية مثل المخدرات والفساد الإداري والسياسي وغيرها، حيـث تؤدي إلى تهريب جانب كبير من الدخل القومي المشروع إلى خارج البلاد، وهـي حصـيلة الأمـوال الـتي يحصـل عليهـا تجـار المخـدرات. مثلاً؛ مـن المتعاطين أو الأموال الحكومية والعامة المستولى عليها نتيجة الفساد وهو ما يعني إضعاف الدخل القومي المحلي وما يرتبط به من آثار سلبية تؤدي إلى تراجع الدخل القومي.[2]

1() Guide to the prevention of money laundering/ International Chamber of Commerce/ United Kingdom/ Page6

2() أحمد سفر : المرجع السابق ، ص 68 .

إضـافة إلـى انخفـاض معـدل الإدخـار بسـبب هـروب رأس المـال إلـى الخـارج، وفـي مثـل هـذه الحالـة تعجـز المـدخرات المحليـة عـن الوفـاء باحتياجـات الاسـتثمار ويتسـع نطـاق الفجـوة التمويليـة، حيـث يتـم إيـداع المدخرات في البنوك الخارجية دون أن توجه إلى قنوات الاسـتثمار داخـل البلاد[1]

كذلك فإن عملية غسيل الأموال تـؤثر تـأثيراً سـلبياً علـى قيمـة العملـة الوطنية نظراً للإرتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال إلى الخارج وما يعنيه ذلك من زيادة الطلـب علـى العملات الأجنبيـة الـتي يتـم تحويـل الأمـوال المهربـة إليهـا بقصـد الإيـداع فـي البنـوك الخارجيـة أو بغـرض الاستثمار في الخارج، ولا شك بأن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مما يوجب التصدي لهذه العملية حماية للعملة الوطنية.

ثانياً: في المجال السياسي:

من خلال مراجعة تاريخية، نجد أن عمليات غسيل الأمـوال لعبـت أدواراً مهمة في بعض النزاعات والقضايا الدوليـة . وكـانت الأمـم المتحـدة قد أشارت في دورتها التي انعقدت في 8 حزيران 1998م إلى أن الأربـاح الناتجة عن تبييض الأموال تموّل بعض أعنـف النزاعـات الدينيـة والعرقيـة، حيـث يقـوم المبيضـون ببـث الخلافـات الداخليـة وإشـعال الفتـن الدينيـة والعرقية، إذ يعمدون إلى تمويلها بالسـلاح والمسـاعدات وغيرهـا بواسـطة الأموال القذرة. [2]

ثالثاً: في المجال الإجتماعي:

إن نجاح أصحاب الدخل غير المشروع في الانتفاع بحصيلة الجريمة، يمكن أن يؤدي إلى صعود هؤلاء المجرمين إلى قمة الهرم الإجتماعي في البلاد، في الوقت الذي يتراجع فيه مركز العلماء والمكافحين إلى أسفل قاعدة الهرم، كذلك يصبح المال هو معيار القيمة للأفراد في المجتمع

1( ) نادر عبد العزيز شافي 2001م: تبييض الأموال (دراسة مقارنة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ص 192.

2( ) رمزي نجيب القسوس:مرجع سابق،ص 60.

بصرف النظر عن مصدره مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط لدى قطاع الشباب بالأخص وهو ما يعني اهتزاز قيم المجتمع.

رابعاً : في المجال المالي والمصرفي:

من النتائج السلبية المتوقعة على القطاع المصرفي والمالي، نستعرض بعض النقاط:

- اضطراب الأسواق المالية بشكل قد يصل أحياناً إلى إنهيارها.
- التأثير على أسعار صرف العملة المحلية وذلك نتيجة إلى تحويل الملوث منها إلى ذهب ومجوهرات لتسهيل بيعها في الخارج مقابل عملات أجنبية قوية.
- التأثير على أسعار الفوائد وعلى التسهيلات والودائع .[1]

- تجارة الرقيق والدعارة:

بدأت تجارة الرقيق الأبيض إنطلاقاً من أوروبا الشرقية بعد إنهيار الأنظمة الإشتراكية في دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية والوسطى في بداية التسعينات، ولقد شهدت هذه الدول أزمات اقتصادية دفعت بمواطنيها إلى البحث عن لقمة العيش في المهاجر، وقد تعرضت الفتيات المهاجرات من هذه الدول للإستغلال في دول أوروبا الغربية والشرق الأوسط، حيث وقعن ضحية شبكات الدعارة المنظمة التابعة لعصابات المافيا الدولية.

وتشير الدراسة التي تعدها المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان إلى أن معظم الفتيات اللواتي يقعن ضحية شبكات الدعارة، إنما يلتحقن بالوظائف الموعودة عن طريق وسطاءهم في الغالب من أقربائهن أو أصدقائهن، لكن ما أن تصل هؤلاء الفتيات إلى الأماكن المقصودة حتى يجدن أنفسهن مديونات مادياً لسماسرة يعملون على إبتزازهن.

1( ) أحمد سفر ، مرجع سابق ، ص ص 67 – 71 .

(ج) تجارة المخدرات: حسب الإحصائيات الحكومية الأمريكية تصل عمليات المتاجرة بالهروبين إلى 5.5 بليون دولار سنوياً، وتتركز العصابات المروّجة للمخدرات في المدن الكبرى مثل نيويورك ونيو أورليانز.

أما في روسيا فقد استنتجت وزارة الداخلية الروسية في تقريرها الرسمي الأخير إن بعض جماعات الإجرام الروسية دخلت في اتحاد مع تجار المخدرات الكبار في العالم وباتت جزءاً من شبكتهم ويعتقد الخبراء أن قرابة 1600 عصابة تضم 6000 شخص تتاجر بالمخدرات في روسيا، وقدرت قيمة المخدرات المسوقة في عام 1999م بـ(1.9) مليار دولار أمريكي ويوظف الجزء الأساسي من هذه الأموال في إقتصاد الظل أو يهرَّب إلى الخارج.

- تجارة الأسلحة :

أصبحت تجارة الأسلحة رائجة بسبب النزاعات في العالم سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها نتيجة للدكتاتوريات الحاكمة والسياسات العنصرية والقومية والطائفية. وأصبحت مافيا السلاح تجني الأرباح العالية من صفقات الأسلحة المصدرة والمستوردة، وبالتالي يكون لديها مبالغ كبيرة من المال .

(هـ) جرائم الإحتيال:

يمر الإحتيال بالخطوات التالية:

- فعل الخداع .
- وقوع المجنى عليه بالغلط .
- إثبات المجنى عليه تصرفاً مالياً من شأنه تسليم مال إلى المحتال.

ويفترض أن الإحتيال وثيق الارتباط بكل خطوة من الخطوات السابق ذكرها أعلاه ولصلة سببية ما، يضحى الخداع هو المحتجب خلف النية المبيتة مما يؤدي إلى الوقوع في الخطأ والتصرف المالي وتسليم المال من تداعيات ومآلات ذلك التصرف.

يقع جرم الإحتيال علي اي من المواضيع الآتية:

- الأموال المنقولة: وهي الأشياء القابلة للنقل من مكان لآخر والقابلة للتملك بمعزل عن قيمتها الحقيقية أو المعنوية وبمعزل عن كون اقتناؤها شرعياً أم لا.
- الأموال غير المنقولة: أي العقارات ، وهنا يحصل الإحتيال في هذه الحالة بصورة غير مباشرة ــ أي عن طريق الحصول (بوسائل إحتيالية) على المستندات اللازمة لتملك هذه العقارات أو لإثبات أحقية زائفة بها بغرض التغول عليها.

(و) جرائم الرشوة والفساد :

الرشوة من أكثر صور الفساد تفشياً في المجتمعات الانسانية المعاصرة سواء في دول العالم الأول أو العالم الثالث. ويُعـرّف الفساد على أنه " إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين سواء كان شغل هذا المنصب عن طريق التعيين أو عن طريق الانتخاب، ويتم استغلاله بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة.

وقد اكتشف الإقتصاديون علاقة الفساد بالتخلف عندما لاحظوا الآثار السلبية للفساد على أداء المؤسسات العمومية الأمر الذي يؤدي إلى البطء في عملية التنمية وتفاقم ظاهرة الركود الإقتصادي ، بينما خلص الباحثون في مجال القانون إلى أن الفساد يندرج في نطاق العمل الإجرامي ورتبوا عقوبة على الفساد نظراً لكونه يعّد خروجاً على القانون من أوجه عديدة أهمها الإثراء دون وجه حق.

وحاول الباحثون في مجال العلوم السياسية دراسة العلاقة بين الفساد والنظام السياسي وتبين لهم أن الفساد يؤدي إلى فقدان الشرعية بالنسبة لنظام الحكم، حيث تصبح النخبة الحاكمة جراء انتشاره مجرد مافيا ينبغي التخلص منها لكي لا تنهار الدولة ويتمزق المجتمع.

ولاحظ خبراء علم الإجتماع أن الفساد يهدد السلوك الاجتماعي، ويعتبر خروجاً على المألوف من القيم والمثل الانسانية، فهو في مضمونه عبارة عن سلوك غير أخلاقي وخيانة للأمانة، ومع تعدد زوايا النظر إلى الفساد بحكم إختلاف وتنوع مرجعية الباحث، استحال وجود تعريف جامع له متفق عليه بين الجميع وشامل لكل صوره وتجلياته العديدة.

(ز) جريمة بيع الأعضاء البشرية :

تعتبر تجارة الأعضاء البشرية سوقاً سوداء تتمدد مع تمـدد طلبـات ذوي الجاه، ومافيات هذه السوق القاتمة المخلة بأبسط حقوق الأحياء والأموات على حد سواء تحميها ترسانة من القوانين الجاهزة، إنها تجارة مربحة تنمو وتترعرع وتدر عملة صعبة بالمليارات لمحترفيها وسماسرتها وسماســرتها. (1)

(ح) جرائم إختلاس المال العام:

الإختلاس لغة يعني سلب الشـئ بسـرعة وسـرية، وهـو فـي القـانون الجزائي الإستيلاء على المال من قبـل موظـف يضـع يـده عليـه ورغـم أن الإختلاس في جوهره لا يخرج عن كـونه سـرقة، إلا أن بينـه وبيـن السـرقة اختلافاً في العناصر والأركان، فالسرقة هي أخذ مال للغير دون رضاه، أمـا الاختلاس فهو الاستيلاء على المال العام من قبل من أوكل إليه أمر إدارتـه أو جبايته أو صيانته.

(ط) بيع السلع المسروقة والمهربة:

تجتاح العالم ظاهرة الإتجار بالسـلع والمنتجـات فـي السـوق السـوداء باسعار تقل عن السعر الحقيقي أو تزيد عليه أضعافاً وفقاً لطبيعة السـلعة والظروف الـتي تتحكـم فـي سـوقها. وهـذه الظـاهرة ليسـت غريبـة علـى المجتمعات بل هي قديمـة قـدم التعـاملات التجاريـة وإن لـم تكـن عرفـت شكلها المنظم كما هو اليوم.

وفي الواقع إنتشر هذا النوع من التجارة السوداء في الحرب العالمية الاولي عندما إضطرت الدول إلي تقنين المواد الأولية الضـرورية للمجهـود الحربي .

في أسواق الظل تباع اللحوم غيـر المختومـة والأثـاث والمفروشـات وقطــع الغيــار المســتعملة والمســروقة والأجهــزة الكهربائيــة والتحــف والملابس. ونظراً للاسعار المتدنية سحبت هذه الأسواق فئات جديـدة مـن

1( ) نسرين عبد الحميد نبيه: مرجع سابق، ص 303.

المستهلكين ينتمون للطبقات المتوسطة يدفعون أموالاً في سلع يكتشفون فسادها ولا يعرفون لمن يلجأون [2].

(ي) جرائم الإنترنت:

تعرف جرائم الحاسوب الآلي والإنترنت بأنها ذلك النوع من الجرائم التي تتطلب إلمام بالحاسوب الآلي ونظم المعلومات لإرتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها وهو عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسوب كأداة أو موضوع للجريمة.

وتعود أسباب صعوبة إثبات جرائم الحاسوب الآلي إلى خمسة أمور هي:

- أنها كجريمة لا تترك أي أثر بعد ارتكابها.
- صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت.
- أنها تحتاج إلى خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها.
- أنها تعتمد على الخداع في ارتكابها والتضليل في التعرف على مرتكبيها.
- أنها تعتمد على قمة الذكاء في ارتكابها.

كما وتعد جرائم الإنترنت مهدد للأمن الاجتماعي وخاصة في المجتمعات المغلقة والشرقية، حيث أنها تسبب تلوثاً ثقافياً يؤدي إلى تفسخ اجتماعي وإنهيار في النظام الاجتماعي لهذه المجتمعات، ويمكننا أن نستعرض أمثلة لبعض جرائم الانترنت كما يلي:

- الجرائم والممارسات غير الأخلاقية (المواقع والقوائم البريدية الإباحية، إنتحال الشخصية، جرائم الإختراقات...).
- الجرائم المالية.
- جرائم السطو على أرقام البطاقات الإئتمانية.
- تجارة المخدرات عبر الإنترنت.

2()www:gafila.com,23.2..2014

(ك) جرائم الإرهاب:

لقد اتسعت دائرة العنف والإرهاب فـي الآونـة الأخيـرة لتشـمل دولاً كثيرة في معظم أنحاء العالم متجاوزة في ذلـك ليـس فقـط الجرائـم فـي دول محددة بل الجرائم ذات الطابع الدولي، وهو ما يضر بالنظـام الـدولي العام وبمصالح الشعوب والمواطنين وأمـن وسـلام العـالم وكـذلك حقـوق وحريات المواطنين والأفراد الأساسية في مختلف بقاع المعمورة.

ووفقاً لما ورد في المعجم القانوني لمؤلفه (بلاك) أن الرهبـة تعـرف على أنها (ذعر أو رعب أو فزع أو حالـة ذهنيـة تسـببها الخشـية مـن ضـرر جراء حادث أو مظهر معاد أو متوعد)، أو هي (خوف يسببه ظهـور خطـر). وعنف الترهيب يمكن أن يرتكب إمـا لأسـباب عاديـة أو لأسـباب سياسـية، ويمكن أن ترتكب أفعال عنف الـترهيب مـن قبـل فـرد أو مجموعـة أفـراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة، وكذلك يمكن أن تقترف من قبل دولــة من الـدول أيضـاً ويطلـق علـى هـذا الشـكل ((إرهـاب الدولـة)) أو إرهـاب تسانده الدولة أو ترعاه الدولة.

يتضح أن ملامـح جريمـة الإرهـاب تختلـف عـن غيرهـا مـن الجرائـم فـي النقاط التالية : -

- أن الإرهاب هو وسيلة وليس غاية.
- أن الوسائل المستخدمة عديدة ومتنوعة وتتميز بطابع العنف وتخلق حالة من الفزع والخوف.
- الحديث عن جريمة الإرهاب لا يثار إلا إذا كان هناك مشكلة سياسـية أو موقف معين، أو في قول آخر؛ فريقان مختلفان، وغالباً مـا تكـون هناك أسباب سياسية لهذه الجرائم.
- عدم مراعاة حقوق الأقليات وعدم مراعاة حق الشعوب فـي تقريـر مصيرها.
- عدم احترام حقوق الإنسان.

2-2-2 آثار إقتصاد الظل:

على الرغم من المزايا والآثار الإيجابيـة الـتي يحققهـا اقتصـاد الظـــل والمتمثلـــة فـــي اســـتيعاب فـــائض العمالـــة، إعـــادة تـــدوير النفايات.....وغيرها ، إلا أنه في المقابل يترك عدد من الآثـار السـالبة فـي كافة النواحي الاقتصـادية والاجتماعيـة حيـث أن وجـود الاقتصـاد الخفـي لا يؤدي إلى تشوية بيانات الناتج القـومي الإجمـالي فقـط، وإنمـا يـؤثر علـى معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مسـتويات التشـغيل والبطالـــة وأنمـــاط توزيـــع الـــدخل ومســـتويات الإدخـــار الحقيقـــي فـــي المجتمع ..... وفيما يلي نتناول هذه الآثار بشئ من التفصيل.

(أ) الآثار السلبية:

- **فقدان حصيلة الضرائب:**

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هـي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصـاد لا يـدفع عنـه ضـرائب، ويحـدث ذلـك عنـدما لا يقـوم الأفـراد بالكشـف عـن دخـولهم أو طبيعـة وظائفهم التي يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية ، كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضـريبة القيمـة المضـافة وضـريبة المبيعـات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يصبح حجـم الاقتصـاد الخفـي جوهرياً فإنه يؤدي إلى فقـد جـوهري فـي الإيـرادات العامـة ويـترتب علـى الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مسـتويات الضـرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم.

لقد قدرت إدارة الضرائب في الولايات المتحـدة مسـتوى الخسـارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بحوالي 40 – 42 مليـار دولار عـام 1976 م، أمـا فـي عـام 1981 م فقـد قـدرت خسـارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي مـا بيـن 86 ـ 90 دولار، وهو ما يعني أن خسـارة الضـريبة علـى الـدخل الناتجـة عـن وجـود

الاقتصاد الخفـي تمثـل 30% تقريبـاً مـن إجمـالي حصـيلة الضـرائب علـى الدخل.[1]

- **الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي:**

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى وقـوع صـانع السياسـة فـي خطـر وصـف طـرق علاج غيـر صـحيحة بسـبب تشـخيص غيـر سـليم للمشـكلة، فنمـو الاقتصـاد الخفـي ينتـج عنـه نـوع مـن المغـالاة فـي المؤشـرات الرسـمية للتضخم والبطالة ومعـدلات نمـو الناتـج، وبالتـالي فـ إن سياسـة الاسـتقرار الاقتصـادي قـد تسـتجيب لمشـكلات غيـر واقعيـة. وإذا ماحـاولت سياسـة الإستقرار الإقتصادي أخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات سينشأ عنها إجراءات تحـدث نوعـاً مـن عـدم الاسـتقرار فـي الاقتصـاد الرسـمي، لدرجـة أن المشـكلات غيـر الحقيقيـة تصـبح مشـكلات حقيقيـة بمقتضـاها يتحول الاقتصاد الخفي من خلال التضـخم والبطالـة إلـى إقتصـاد ذو حجـم أكبر.

- **تشوه المعلومات:**

إن القـرارات الاقتصـادية المرتبطـة بالسياسـة تقـوم أساسـاً علـى المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبـار، فإن كفاءتها يصبح مشكوكاً فيها للإعتبارات الآتية:

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العـام، ومن ثم قد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشـكلات الاقتصـادية التي يواجهها الاقتصاد .
- إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنهـا سياسـات غيـر سـليمة، فالمعلومـات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجـراءات مكثفـة أكـثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحـالات إلـى سياسـة مختلفـة تمامـاً عن السياسة المطلوب اتخاذها.
- إن عدم وجود نمو اقتصادي مقاس في الاقتصاد الرسمي قد يكـون راجعـاً إلى تركز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد الخفي، ولقد دفـع ذلـك

---

1 فيتو تانزي 1982م: الإقتصاد السري – أسباب هذه الظاهرة العالمية –واثارها، مجلة التمويل والتنمية ،العدد الرابع ، مجلد رقم 22، ص 20.

الأمر البعض إلى إفتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي ، على سبيل المثال إدعى فيجي أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينات مع الارتفاع في مستويات الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد الخفي.

- **الأثر على معدلات البطالة :**

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة، ف إن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

ويشير جوتمان إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في أو أن لها صلة بالاقتصاد الخفي سواء أفراد يعملون في وظائف إضافية ، بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الاقتصاد الخفي، أما النسبة الباقية فتعمل في الاقتصاد الخفي بصفة أساسية.

- **معدلات النمو الاقتصادي :**

عندما يتواجد الاقتصاد الخفي، فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازية، فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الخفي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فأن معدل النموء الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وعلى ذلك فإن قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان تصبح غير مناسبة.

إن الدراسات توضح أن تقديرات معـدلات نمـو الناتـج فـي الاقتصـاد الخفي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصـة بالاقتصـاد الشـرعي. علـى سبيل المثال، فقد بلغت معدلات النمو الأسمي للناتج في الاقتصاد الخفـي وفقـاً لــ جوتمـان مـا بيـن 8.1% ـ 8.3% بالمقارنـة بــ 7.9% للاقتصـاد الشرعي في الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من 1939م - 1976م ، كذلك يشير فيجي إلى أن معدلات النمو للاقتصاد الشرعي في الولايـات المتحدة بلغت خلال الفترة من 1976م-1978م حـوالي 11.8%، بينمـا إذا تم أخذ الاقتصاد الخفـي فـي الاعتبـار، فـإن معـدلات النمـو ترتفـع إلـى 16.9%.[1]

إن نمو الاقتصاد الرسمي سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصـاد الخفـي لآثاره على عرض العمل، حيث أن التوسع فـي نشـاط الاقتصـاد الرسـمي يؤدي إلـى زيـادة مسـتويات الـدخول وكـذلك زيـادة الضـغوط نحـو العمـل الإضافي لهؤلاء العمال المنتسبين إلى الإقتصاد الرسمي وهو ما يؤدي إلـى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لأداء بعـض المهـام البسـيطة الـتي عـادة مـا يقوم بها الفرد بنفسه كما هو الحال في الدول المتقدمة من طلاء المنـازل وإصلاح السـيارات... وغيرهـا، أو أداء بعـض الأعمـال المنزليـة مثـل إعـداد الطعـام والجلـوس بالأطفـال وتنظيـف المنـازل والعنايـة بالحـدائق..... ، ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخـدمات بـدلاً مـن أن يؤديهـا الفـرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يسـتفيد منـه الاقتصـاد الخفـي بالدرجة الأولى.

وأخيراً فإن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، لأنهـا تـدفع بـالأفراد نحـو شـرائح ضـريبية أعلى بسبب زيادة الدخل وهو ما يدفع الأفـراد نحـو التحـول إلـى الاقتصـاد الخفي حيث لا توجد ضرائب.

- **معدلات التضخم :**

وجود الاقتصاد الخفي يعني أن معدل التضخم سـيكون مغـالى فيـه، حيـث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلـى التزايـد بمعـدلات أقـل عـن تلـك

1( ) فيتوتانزي : المرجع السابق ،ص 25.

السائدة في الاقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكـون الاقتصـاد الخفـي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فأحد جـوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السـلع فـي الاقتصـاد الخفـي أقـل مـن الأسعار في الاقتصاد الشرعي بأعباءه الضريبية والإجرائية.

- **السياسة النقدية :**

إن وجود الاقتصاد الخفـي سـوف يعنـي أن الطلـب علـى النقـود لأغـراض إجـراء المعـاملات فـي الاقتصـاد الخفـي لابـد وأن يضـاف إلـى الـدوافع الأساسـية للإحتفـاظ بـالنقود، إلا أن مثـل هـذا الطلـب علـى النقـود ليـس حساساً للتغيرات في معدلات الفائدة، لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضـريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفيـة قويـة للغايـة. وعلـى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعـدل الفائـدة فـي الاقتصـاد ككل، ويعتمد ذلك على حجم الاقتصاد الخفي.

كذلك فإن وجود الاقتصـاد الخفـي يـؤثر علـى السياسـة النقديـة مـن خلال سـلوك الأسـاس النقـدي، أي إحتياطـات البنـوك والنقـود السـائلة، والـتي يفترض أنها تحت تحكم وسـيطرة البنـك المركـزي، وبمـا أن نسـبة النقـود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الخفي تعتبر مرتفعة، فإن سياسـة البنـك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

- **الأثر على توزيع الموارد:**

تؤدي زيادة الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي إلى دفـع المزيـد مـن الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي، حيث تزداد العوائد مـن التهـرب الضريبي، وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسـة غيـر عادلـة بيـن الاقتصـاد الخفـي والاقتصـاد الرسـمي بالشـكل الـذي يمكـن الاقتصـاد الخفـي مـن إجتذاب قدر أكبر من المـوارد، وسـوف يسـتمر هـذا التـدفق مـن المـوارد المحولة من الاقتصـاد الرسـمي نحـو الاقتصـاد الخفـي طالمـا أن معـدلات العائد الصافي (بدون الضريبة) أعلى فـي الاقتصـاد الخفـي عـن الاقتصـاد الرسمي.

إن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد الخفي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تحتلف عن هذا الوضع، كذلك فإن الاقتصاد الخفي عادة ما يستخدم أنواعاً معينة من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير، كذلك فإنه يقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر والتي يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات. أما الاقتصاد الرسمي فيستخدم نظم للتكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال أقل تكلفة، وعلى ذلك فإنه على المدى البعيد ستكون الانتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الخفي أقل من الانتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الرسمي. إلا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي قد يميل نحو تفضيل السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي، بالرغم من سيادة نظم الانتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة في هذا الاقتصاد.[1]

(ب) الآثار الإيجابية للإقتصاد الخفي:

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساساً على الجوانب السالبة التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي. إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد، إذ يشير سميث وموريس إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي على المستوى القومي، ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي، كذلك فإن هذا الاقتصاد سيكون قادراً على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثاراً توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ويعني ذلك أن الاقتصاد الخفي قد

1( ) عمر عبدالحي صالح البيلي 1997م: الإقتصاد الخفي في الدول النامية- إتجاهات وتوقعات ، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد الثالث، ص 115.

يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل، على أن ذلـك لا ينطبـق علـى كافة السلع الـتي يتـم انتاجهـا فـي الاقتصـاد الخفـي، فهنـاك بعـض السـلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي ولكنهـا تحمـل آثـاراً سـلبية على المستوى الإجتماعي مثل المخدرات والقمار وغيرها.[1]

2-3 تقدير حجم إقتصاد الظل:

عندما تمت محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الخفي وجد أن هذه التقــديرات متضاربة حتى بالنسبة للاقتصـاد الواحـد وذلـك بسـبب عـدم الاتفـاق علـى تعريف محدد للاقتصاد الخفي، ومـن ثـم يختلـف التقـدير بـإختلاف تعريـف الأنشطة التي يتم تقديرها، كذلك تتعدد الأسـاليب المسـتخدمة فـي تقـدير حجم الاقتصاد الخفي وتختلف من حيث المدخل المستخدم في القياس.

وفيما يلي يتناول الباحث المداخل المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد الخفي بشئ من التفصيل:

- **مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق:**

يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العـائلي ودخله، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربمـا يخفـون جانبـاً من دخلهم والذي قد يرجع إلى دخول مولّـدة أصـلاً فـي الاقتصـاد الخفـي، ويقوم هذا المدخل على فـرض رئيسـي مـؤداه أن الأفـراد يحصـلون علـى دخول من مصادر مختلفة وأن هناك جانباً من هذه الدخول لا يتـم الإفصـاح عنها أو على الأقل إخفاء جانباً منها، إلا أن هـذه الـدخول المخفاهــ سـوف تتحول إلى إنفاق آجلاً أو عاجلاً، وبمعنـى آخـر؛ فـإن هـذا الأسـلوب لتقـدير حجم الاقتصاد الخفي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصـاد الخفـي لـن تظهر في صورة دخل، ولكنها ستظهر في صورة إنفاق، فإذا مـا كـان ذلـك صحيحاً، فإن هذه الفروق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومــات حول حجم الاقتصاد الخفي.

1( ) عبدالمطلب عبدالحميد 2001م: العولمة وإقتصاديات البنوك،الدار الجامعية،الإسكندرية،ص 255.

على سبيل المثال قام بارك بدراسة عن الولايات المتحدة في محاولة لقياس الفروق غير المبررة بين تقدير الدخل الشخصي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي وتلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية بواسطة إدارة الضرائب، وبإجراء بعض التعديلات لتجنب أثر الفروق في التغطية الإحصائية لبيانات الحسابات القومية وبيانات الضرائب، وكذلك لإختلاف المفاهيم الخاصة بالدخل، بهدف جعل هذه التقديرات أكثر توافقاً توصل إلى أنه في عام 1977م كانت التقديرات -المعدلة - لبيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب التحليل الإقتصادي تتعدى تلك الخاصة بإدارة الضريبة بأكثر من 82 مليار دولار، أو 4% من الناتج المحسوب، أما بالنسبة للسنوات السابقة، فقد توصل بارك إلى نسب 5.5% عام 1968 و 9.4% عام 1948م، ويعني ذلك أننا لو اعتبرنا ذلك إنعكاساً للاقتصاد الخفي فإن تقديرات "بارك" تشير إلى أن حجم الاقتصاد الخفي قد انخفض في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى .

ويمكن إيضاح هذه الفروق أيضاً على مستوى التحليل الجزئي، وذلك من خلال تقدير الفروق غير المغطاه بين الدخل والإنفاق للقطاع العائلي، وفي هذا المجال فقد تمت بعض الدراسات على بعض الفئات من القطاع العائلي أو بعض المنتمين إلى مهنة أو فئة دخلية معينة.

ويشير " فري" إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى المنتمين إلى القطاع العائلي الخاص في المملكة المتحدة، وعلى رأسه الأفراد الذين يعملون لحسابهم لم يعلنوا عن 2.1 مليار جنيه إسترليني من دخولهم في إجاباتهم عن مسح المستهلك وهو ما يمثل حوالي 2% من الدخل القومي ونفس النتائج توصل إليها مكتب الإحصاء المركزي في المملكة المتحدة. [1]

وتنبغى الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل، فمن الممكن أن زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الإدخار السلبي أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة.

---

1) (Christopher A.Pisardies and Guglielmo Weber1989 :An Expenditure Based Estimate of Britains, Black Economy, Journal of public Economics ,vol 39,No1, p 29.

- **مدخل المراجعات الضريبية:**

يتناول هذا المدخل المعلومات عن الاقتصاد الخفي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات، ويتميز هذا الأسلوب في أنه يعطي تقريباً دقيقاً لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين، على سبيل المثال؛ يشير قرين فيلد إلى أن عمليات المراجعة الدورية لعينة من 50,000 شخص من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمت من جانب إدارة الضرائب في الولايات المتحدة أوضحت أن عمليات إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الفئات إلى مستويات عالية قد تصل إلى 60%، كذلك يذكر هانسو أن هناك نسبة تتراوح ما بين 8% -15% من الدخول المعلنة لا يتم الكشف عنها كما في حالة السويد.

على أن هذا الأسلوب يعاني من عدة عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة بصفة عامة، كذلك فإن بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو إكتشافها ولهذا السبب فإنه من الأمور المشكوك فيها أن يؤدي هذا الأسلوب إلى إعطاء معلومات كافية عن مستوى وإتجاه الإقتصاد الخفي.

- **مدخل سوق العمل :**

يقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل والتي تكشف عن أن كثير من الناس يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية ومن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة، يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنظمة، وبوضع بعض الفروض حول انتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والخفي يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي، ولقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية بالنسبة لإيطاليا، على سبيل المثال؛ فإن معهد DOXA-ISFOL قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا عام 1975م بـ 39.5% أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي والذي

يساوي 30.5% ومعنى هذه الأرقام أن هناك حوالي 10% من قوة العمـل تعمل في الاقتصاد الخفي لإيطاليا عام 1975م.[1]

- **المداخل النقدية:**

يعد المدخل النقدي أكثر المداخل التي أستخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الخفي كما أنه أكثرها عرضة للانتقاد في ذات الوقت، ويقوم هـذا المـدخل على افـتراض أساسـي مفـاده أن معـاملات الاقتصـاد الخفـي تتـم أساسـاً باستخدام النقود السائلة وذلك في محاولة من جانب المتعـاملين فـي هـذا الاقتصاد لإخفـاء معـاملاتهم والـتي يمكـن أن يتـم اكتشـافها إذا تمـت هـذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات، ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الخفي لابد وأن ينعكس في شـكل ارتفـاع مسـتوى الطلـب علـى النقود السائلة.

إن هذا الافتراض يجد من الناحية الواقعية مـا يؤيـده، فعلـى سـبيل المثـال فإن كافة القضـايا الـتي تـم ضـبطها داخـل مصـر والمتعلقـة بالإتجـار فـي المخدرات أو العملة أو القمار، كانت مصـحوبة بضـبط أو مصـادرة كميـات كبيرة من النقود السائلة. ومن بين الأسـاليب النقديـة المسـتخدمة لتقـدير حجم إقتصاد الظل هو أسـلوب معـدل النقـود السـائلة إلـى الودائـع تحـت الطلب، ولقد كان جوتمان هو أول من استخدم هذا الأسـلوب فـي تقـدير حجم الاقتصاد الخفي فـي الولايـات المتحـدة. ويقـوم هـذا الأسـلوب علـى أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتـم جـانب منهـا باسـتخدام النقود والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بيـن هـذين المكونين للنقود ثابتة، أما معاملات الاقتصاد الخفـي فيتـم تمويلهـا أساسـاً باستخدام النقود السائلة، وعلـى ذلـك فـان التغيـرات الحادثـة فـي معـدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الخفي إلى الأنشطة التي تتم فـي الاقتصـاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطـرأ علـى معـدل النقـود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، ولقد افترض جوتمان في دراسته الآتي:

1( ) عاطف وليم أندراوس 2005م: الإقتصاد الظلي ((المفاهيم- المكونات – الأسباب والأثر علي الموازنة))، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،ص 91.

أن الفترة من 1937 - 1941 م لم يوجد خلالها اقتصاد خفي في الولايات المتحدة، ومن ثم فقد اتخذها كفترة أساس، ولقد قدر معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوي 21.7% ثم افترض أن هذا المعدل للنقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب هو المعدل العادي أو الطبيعي.

أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابتاً، ومن ثم فإن أي زيادة في هذا المعدل لابد وأن تعكس زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي.

أن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي واحدة. وتتمثل الميزة الأساسية في أسلوب جوتمان هي أن هذا الأسلوب يسمح لنا بتقدير سلسلة زمنية حول حجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الخفي، إلا أن هذا الأسلوب تعرض للانتقادات الآتية:

أن تقدير حجم المبادلات في الاقتصاد الخفي يقوم على أساس افتراض أن سرعة تداول النقود واحدة في كل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الشرعي، على سبيل المثال: يشير قرين فيلد إلى أن هناك احتمال أن تكون سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخف ي أقل من تلك الخاصة بالاقتصاد الشرعي.

إن اختيار جوتمان لفترة الأساس حيث لا يوجد اقتصاد خفي، لم يكن موفقاً، إذ أن ذلك يخالف ما يمكن أن يتوقعه الفرد عن فترات الحرب حيث تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار وارتفاع مستويات الضريبة ومن ثم الأسواق السوداء.

يرى البعض بأن الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساساً إلى التغيرات الحادثة في الدخل والاستهلاك ومعدلات الفائدة وليس إلى نمو الاقتصاد الخفي.

إن إفتراض أن كافة النقود المصدرة يتم استخدامها في التداول قد تتنافى مع الواقع، إذ أن جانباً من النقود التي يتم إصدارها من جانب البنك المركزي قد تتعرض للضياع أو التلف أو يتم الاحتفاظ بها في صورة تذكارية... وغيرها، وقد يؤدي ذلك إلى التأثير بصورة جوهرية على تقديرات حجم الاقتصاد الخفي إذا ما كانت نسبة هذه النقود كبيرة.

- **أسلوب المبادلات** :

ينسب هذا الأسلوب إلى فيجي والذي استخدمه في دراسة له عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد ا لخفي أو الاقتصاد الرسمي لابد وأن تتم باستخدام النقود (بمعنى آخر أن هذا المدخل يقوم على أساس افتراض أنه لا مجال لعمليات المقايضة في الاقتصاد الخفي)، كذلك فقد افترض أن العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة.
إن هذا الأسلوب مشتق من معادلة فيشر لكمية النقود والتي تأخذ الشكل الآتي:

$Mv = PT$ حيث:-

M ≡ الرصيد النقدي المتاح (النقود السائلة والودائع تحت الطلب).

V ≡ سرعة تداول المعاملات.

P ≡ المستوى العام للأسعار.

T ≡ حجم المبادلات.

فإذا ما علمنا M و V فإنه من الممكن أن نقوم بحساب PT (القيمة النقدية للمعاملات) ذلك أنه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات PT إلى القيمة الإسمية للناتج القومي الإجمالي معلومة، فإنه بافتراض أن هذه النسبة ثابتة، فإنه من الممكن تقدير مستوى الناتج القومي الإجمالي في أي سنة إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات PT، وفي ظل غياب الاقتصاد الخفي، فإن القيمة الإسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها لابد وأن تساوي القيمة الإسمية للناتج القومي الإجمالي التي تم حسابها وفقاً لبيانات الحسابات القومية.
ويعاب على هذا الأسلوب أنه حساس جداً لإختيار فترة الأساس وكذلك الفروض الموضوعة حول سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي.
إن الدراسات التي تناولت هذا المدخل لتقدير حجم الاقتصاد الخفي إفترضت أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي والرسمي واحدة. ومما لا شك فيه أن تقدير سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي سوف ينجم عنه تقديراً مختلفاً لحجم الاقتصاد الخفي.

- أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة :

يقوم هذا الأسلوب على أساس إفتراض أنـه عنـدما يتزايـد حجـم الاقتصـاد الخفي، فإن الحاجة إلى النقود السائلة تتزايد، وبالتالي من المتوقـع زيـادة نسـبة الأوزان ذات الفئـات النقديـة المرتفعـة لتسـهيل عمليـة تسـوية المعاملات في الاقتصاد الخفي، على سبيل المثـال فـي الولايـات المتحـدة زادت نسبة التعامل في الورقة النقدية فئة الـ 100 دولار بأكثر من 250% فيما بين عام 1966 م إلي عام 1978م في الوقت الذي زادت فيه القيمة الإجمالية للنقد المصدر بحـوالي 125%، أمـا فـي المملكـة المتحـدة فقـد ارتفع معدل الوحدات النقدية من فئة الـ 10 والـ 20 جنيهـاً مـن 7% عـام 1967م إلـى 47.5% عـام 1979م، ويقـوم هـذا الأسـلوب علـى أسـاس اشـتقاق حجـم الاقتصـاد الخفـي مـن خلال نسـبة الوحـدات النقديـة ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات.

ولقد تعرض هذا الأسلوب أيضاً للنقد على أساس أنه من الصعب أن نعـزو ارتفـاع معـدل وحـدات النقـود ذات الفئـات النقديـة المرتفعـة إلـى وجـود الاقتصاد الخفي، ذلك أن محاولة اشتقاق حجم الاقتصـاد الخفـي مـن خلال نسبة الوحدات ذات القيم النقدية المرتفعة يواجه مشـكلة كـبيرة وهـي أن جانباً كبيراً من الحاجة إلى إصدار هذه الوحدات قـد يعـود بالدرجـة الأولـى إلى عوامـل ليـس لهـا علاقـة بالإقتصـاد الخفـي مثـل التضـخم أو التـدهور المستمر في القوة الشرائية للعملة إلى الدرجة الـتي تجعـل عمليـة إبـراء المعاملات باستخدام الوحدات النقدية ذات القيم النقدية الصغيرة مشـكلة كبيرة بالنسبة للمتعاملين، كذلك قد يرجع جانباً كبيراً من الزيادة في النقود ذات الفئـات النقديـة المرتفعـة إلـى زيـادة مسـتوى الأجـور والإدخـار مـن الدخول القانونية حيث تبرز الحاجة إلى وحدات نقدية ذات فئات أعلى.

- أسلوب تانزي (التهرب الضريبي والطلب على النقود) :

حاول تانزي تقدير حجم الاقتصاد الخفي مـن خلال تقـدير دالـة طلـب علـى النقـود السـائلة فـي الولايـات المتحـدة خلال الفـترة مـن 1929م-1976م وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب علـى الكميـة التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة.

لقد قامت افتراضات تانزي على أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، وأن الاقتصاد الخفي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي ، فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد وأن يعطى تقديراً لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، وبالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاد الخفي بافتراض تساوي سرعات التداول في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، على أن تانزي قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقاً وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود. ولقد افترض تانزي أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية.

لقد حصر تانزي العوامل القانونية في استخدام البطاقات الإئتمانية ومتوسط الإنفاق للفرد ودرجة انتشار فروع البنوك التجارية.

أما في تحليله للعوامل غير القانونية، فقد أشار تانزي إلى أنه حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب، فإن معدل النقود السائلة، يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية، مثال ذلك: الأنشطة المرتبطة بالقمار وعمليات التهريب السلعي وتوزيع المخدرات وغيرها، والتي تتم غالباً باستخدام النقود السائلة، حيث تؤدي زيادة هذه الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود السائلة، ولما كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة أيضاً، فقد لجأ تانزي إلى قياس أثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة وهي النقطة التي تناولها تانزي بإسهاب.

لقد حصر تانزي العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في مدى الشعور بعدالة قوانين الضريبة، ومدى رضا دافعي الضرائب عن الحكومة والخصائص الدينية والثقافية الأساسية لدافعي الضرائب، ومدى صرامة وحدّة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب الذين يتم القبض عليهم والأساليب التي يمكن من خلالها التهرب من الضرائب، وأخيراً العائد النقدي لدافعي الضرائب والناتج عن عدم دفع الضريبة.

ومن خلال قياس درجة حساسية الطلب على النقود السائلة لمستوى الضرائب، قام تانزي بتقدير كمية النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض تمويل المعاملات في الاقتصاد الخفي، ثم استخدام تقدير النقود السائلة المستخدمة في تمويل معاملات الاقتصاد الخفي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وكذلك مستوى التهرب الضريبي.

ولقد تمت محاولات أخرى لإدخال بعض العناصر الأخرى مثل النظم القانونية أو القواعد المنظمة، وتتراوح تقديرات حجم الاقتصاد الخفي باستخدام هذا الأسلوب ما بين 8% إلى 30% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وما بين 7% إلى 17% في السويد ، وما بين 6.5% إلى 16% في النرويج [1].

على أن العلاقة بين التهرب الضريبي والطلب على النقود السائلة كما أشار تانزي ليست مباشرة بهذه الصورة التي يوحي بها تحليل تانزي كالعلاقة بين الطلب على النقود السائلة والتهرب الضريبي، ذلك أن أصحاب الأعمال وفقاً للقانون تحت إلتزام بإقتطاع الضريبة من أجور ومرتبات العمال والموظفين لديهم وتحويلها إلى السلطات الضريبية، ومن الممكن أن يحدث نوع من الاتفاق بين أصحاب الأعمال والمستخدمين على عدم دفع الضريبة، كذلك قد يحدث إتفاق بين الموردين وعملائهم على عدم تسجيل المعاملات بهدف عدم دفع الضرائب المستحقة على السلع المختلفة الأمر الذي يستفيد منه كلا الطرفين.

طرق أخرى لتقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي (الطرق البسيطة):

- **طريقة التقدير المباشر :**

ويكون ذلك عن طريق تشكيل لجان خاصة تقوم بدراسة مجالات هذا الاقتصاد وأماكن تموضعه، وتقوم بحساب دخول العاملين فيه ثم تقوم بجمعها تراكمياً وتضيفها إلى حجم الإقتصاد الرسمي، وبالتالي نحصل على حجم الاقتصاد الكلي، لكن صعوبة هذه الطريقة تتجلى في صعوبة تقدير

1( ) عاطف وليم أندراوس: المرجع السابق ،ص 101.

ومكان عمل فعاليات هذا الاقتصاد، إضافة إلى أنه قد يكـون الفـارق كـبيراً بين الحجم المقدّر والحجم الفعلي.

- **طريقة إعتماد استمارات للاستقصاء : -**

أي توزيع اسـتمارات مخصصـة ومعـدّة بدقـة وأحيانـاً قـد تكـون الأسـئلة مباشرة توزع على العاملين سواء كانوا بائعين أم شارين في هذا الاقتصـاد للوصول إلى حجم الـدخول والمصـاريف وإجـراء مطابقـة بينهمـا، وعنـدها نستطيع أن نقدّر حجم الاقتصاد الخفي. ولكن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وإلـى شـفافية فـي الإجابـة نظـراً للحساسـية الكـبيرة أمـام الأسـئلة المتعلقة بالدخل والإنفاق.

- **طريقة التعداد أو الإحصائيات السكانية :**

من خلال معرفة قوة العمل ونسبتها إلى إجمالي عدد السكان ثم نسـبة العاملين من قوة العمل الموجودة، عنـدها نسـتطيع أن نتعـرف علـى عـدد العاملين في الاقتصاد الخفي بشـكل تقريـبي، حيـث أن مـن لـم يـؤمن لـه العمل الرسمي، سيعمل في مجال آخر لإشباع حاجـاته الماديـة والنفسـية والإجتماعية له ولعائلته، وتطبق هذه الطريقة في إيطاليا من خلال دراسـة تركيب السكان ومجالات عملهم ودخلهم التقريبي.

- **طريقة إجمالي الناتج القومي:**

وهي من أصعب الطرق في التقدير، وتعتمـد علـى مبـدأ أخـذ مجموعـة من الأسر كعينات وتقـوم بدراسـة أوجـه إنفاقهـا ودخلهـا، ثـم تقـارب بيـن الدخل والإنفاق الحقيقي والفجوة بينهما وهي (الإقتصـاد الخفـي)، وكمثـال على ذلك من واقعنا نأخذ استهلاك الكهرباء أو دخل طبيب معين أو مقاول أو مهندس، فعلى صعيد الكهرباء مثلاً تجري المقارنة بين قيمـة الاسـتهلاك الفعلي وبين إيرادات هذا الاستهلاك لمعرفة مقدار الفرق الـذي يعبِّـر عـن إستهلاك غير مأجور يتم بطريقـة غيـر مشـروعة، كـذلك الفـرق بيـن دخـل مقاول وبين ما يسدّد إلى خزينة الدولـة مـن ضـرائب لنتعـرف علـى حجـم التهرب الضريبي، ومن خلال الملاحظة العملية نجد أن موظفـاً فـي إحـدى

دوائر الدولة يدفع ضرائب أكـثر مـن تـاجر فـي سـوق معروفـة أو متعهـداً أو.....غيره.

الفصل الثالث

إقتصاد الظل في السودان

3 -1: خلفية تاريخية عن القطاع غير الرسمي في السودان

3-2: السمات الأساسية للقطاع غير الرسمي في السودان

3-3: حجم ونمو القطاع غير الرسمي في السودان

3-1 خلفية تاريخية عن القطاع غير الرسمي في السودان:

تمهيد:-

لم يشهد السودان إلا عدد محدود جداً من الدراسات لهذا القطاع ولذلك لم يجد هذا القطاع حظه الكافي من الإهتمام الرسمي بسبب غياب المعلومة الصحيحة عن ما يؤديه هذا القطاع من دور في الإقتصاد القومي. ومن شأن توفر المعلومات وتحليلها أن تحسن فهم مواطن القوة والضعف في هذا القطاع وأن تسمح برصد وتقييم تأثيرها على سياسات وبرامج تنمية هذه المؤسسات على نحو أفضل وأن تعزز المسئولية عن الموارد العامة المخصصة لهذا القطاع .

يمثل القطاع غير الرسمي، بالرغم من عدم وجود بيانات إحصائية بشأنه، عنصراً هاماً ضمن مكونات الإقتصاد السوداني. وقد شهد هذا القطاع تنامياً متسارعاً في المناطق الحضرية في السودان جراء الصراعات العسكرية (في جنوب وغرب السودان) والتي أثرت بشكل كبير على حياة وأرزاق أولئك الذين شُرِّدوا محلياً، أو أولئك الذين هاجروا من المناطق الريفية للمجتمعات الحضرية في شكل موجات متتالية مما خلّف ظاهرة تعرف بالنزوح من الريف للحضر. وغالباً مايكون هؤلاء المهاجرين المحليين من ذوي المهارات المنخفضة، وقد يمتلك بعضهم قدراً من المهارات إلا أنها تتعلق بالأنشطة الريفية كالزراعة والرعي بإعتبارهما نشاطيّ الرزق الرئيسيين في مجتمعاتهم الأصلية، ومثال ذلك تربية الماشية وإنتاج المحاصيل وصناعة الأغذية والتجارة وغيرها من الأعمال المرتبطة بالمجتمعات الريفية .

ويوفر القطاع غير الرسمي في السودان مثلما هو الحال في غيره من البلدان النامية، قاعدة لتحقيق مصدر الدخل لعدد من الفئات الضعيفة مثل الباعة الجائلين والصبية العاملين بمهنة مسح الأحذية وغاسلي السيارات وغيرها من المهن المماثلة فضلاً عن كل من يعملون بنظ ام الأعمال الحرة والتشغيل الذاتي. وقد كانت الخرطوم كمدينة رئيسية في السودان للمهاجرين من المناطق الريفية مدفوعين بظروفهم الإقتصادية للبحث عن عمل.

فوفقاً لبيانات الإحصاء الخـامس للسـكان لعـام 2008م، بلـغ معـدل الهجرة 347,1 شخصاً لكل 1000 شخص ولا يخفى على نظر أي متجول بشوارع وسط العاصمة صورة النسـاء المهـاجرات اللاتـي يعملـن فـي بيـع المأكولات والمشروبات في كافة شوارع العاصـمة وأمـام أبـواب الهيئـات. ويبين هذا المثال أهمية وضرورة البحث عن وسيلة لتعزيز مهارات أصحاب المشــروعات فــي القطــاع غيــر الرســمي. ولا يــواجه أصــحاب تلــك المشروعات تحديات اكتساب المهارات فقط ولكنهم أيضاً يواجهون تحـدياً آخر على مستوى توفير سبل الضمان الإجتماعي، التي نـادراً مـا تسـتهدف مثل هذه المجموعات التي يمكن القول بأنها قد فقدت قدراً مـن الضـمان الإجتماعي غير الرسمي الـذي كـانت تـوفره لهـم عـائلاتهم فـي مـواطنهم الريفية .

لقد أورد تقرير النمو للإستخدام والعدالة في توزيع الدخل في السـودان الصادر من مكتب العمـل الـدولي 1976م أن الإحصـاءات الأساسـية لوضـع أسواق العمل الحضـرية شـحيحة للغايـة وهـذا ينطبـق بصـورة خاصـة علـى القطاع غير المنظم أو الهامشـي. ورغـم هـذا فقـد إسـتطاعت بعثـة مكتـب العمل الدولي أخذ صورة من مصادر مختلفـة لقطـاع غيـر منظـم ديناميكي يـوفر فـي ذلـك الـوقت مـن 50.000 الـى 60.000 وظيفـة فـي منطقـة الخرطوم الحضرية وهو رقم يعادل في ذلـك الـوقت ربـع إسـتخدام القطـاع الحديث في المدينة وحسب رأي التقرير يبدو أن عدد الوظـائف ظـل يتزايـد بمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 7% وبذا يعوض إستخدام الفائض فـي القطاع الحديث في المناطق الحضرية والذي ينمـو بمعـدلات أضـعف بكـثير مما هو الحال في القطاع غير المنظم . وتوقع التقرير أن ينمو هـذا القطـاع بمعدل يتراوح ما بين 5 إلى 7% تقريباً خلال السنوات العشـر القادمـة وبـذا يستطيع توفير مابين 40.000 إلى 50.000 وظيفة إضافية[1] .

وحالياً وبالرغم من النمو الكبير في سكان الحضر والناتج عن التزايد الطبيعي للسكان، ومن الهجـرة مـن الريـف إلـى المـدن علـى حـد سـواء فأسواق العمل في المناطق الحضرية في جميع أنحاء السودان ظلت دون

1( ) عبد الرحمن يوسف المبارك 2014م : تطوير نظم معلومات القطاع غير الرسمي في السودان ،الندوة الثلاثية لفرص العمل المنتج في القطاع غير الرسمي ، الخرطوم ،ص 3.

صعوبة كبيرة تستوعب الأعداد المضافة. ويقدر مسح الهجرة والقوى العاملة 1996م أن القطاع غير المنظم يستوعب حوالي 40% من قوة العمل الحضرية.

3-1-1 واقع حركة العمل في القطاع غير الرسمي :

تسود القطاع غير الرسمي حركة عمل واسعة يصعب وصفها وصفاً دقيقاً من حيث طبيعة الممارسة ونوع المهن وعددها وأمكنة ممارستها وتصنيفات العاملين فيه. ولعل آخر تقارير وزارة القوى العاملة أكدت ذلك عندما أشار تقرير اللجنة التي كلفت بدراسة هذا القطاع والصادر في نوفمبر 1997م الى ندرة المعلومات حول هذا القطاع لإنعدام الجهة الرسمية التي توثق لمعلوماته. وأشار نفس التقرير الى أن أول إشارة لهذا القطاع وردت في تقرير بعثة الإستخدام الدولية عام 1976م وعكست تلك الإشارة أن القطاع غير الرسمي يستخدم مابين 25 إلى **30** % من قوة العمل في منطقة الخرطوم الحضرية وأنه ينمو بمعدل 7% سنوياً. وأعطى تقرير لجنة وزارة القوى العاملة مؤشراً مفيداً هو أن المنشآت الصغيرة بلغ إجمالي العاملين فيها 1.3 مليون في عام 1996م[1].هذا الواقع يتصف بمصاعب لابد لنا من الإشارة لها طالما نحن بصدد الحديث عن أهمية وضرورة الحماية الإجتماعية وتتلخص تلك المصاعب في الآتي:

أ/ أمكنة العمل: أمكنة ممارسة العمل في القطاع غير الرسمي غير محددة بمناطق جغرافية معلومة وفي كثير من الحالات تكون متحركة بصفة مستديمة وفي بعض الحالات تكون غير معلومة أو خفية.

ب/ بيئة العمل: تتصل تهيئة بيئة العمل بأمكنة العمل لذا فإن الواقع الذي عليه أمكنة العمل يصعب فيه إصلاح بيئة العمل. وتكون بيئة العمل في مثل هذا الوضع متدهورة ولا تتوفر فيها أبسط مقومات المناخ الملائم للإنتاج.

1( ) محمد البشير محمد خير 2014م: شمول تشريعات العمل والسلامة والصحة المهنية في القطاع غير الرسمي ،الندوة الثلاثية لتعزيز فرص العمل المنتج في القطاع غير الرسمي ،.الخرطوم ، ص 3

ج/ علاقات العمل: تنشأ علاقة العمل بإتفاق طرفين (صاحب عمل وعامل) على آداء عمل مقابل أجر ويكون الإتفاق شفاهة أو كتابة وقد يكون صريحاً أو ضمنياً.

3-1-2 أسباب وجود القطاع غير الرسمي في الإقتصاد السوداني :

تعتبر ظاهرة القطاع غير الرسمي ظاهرة معقدة تتعدد أسباب وجودها ومع ذلك تسلط الدراسات على ثلاثة أسباب هامة لوجود هذا القطاع وهي تحديداً ضعف الآداء الإقتصادي، والبطالة، وتدني مستويات التعليم.

أولاً: ينعكس ضعف الآداء الإقتصادي في السودان من خلال إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8% في عام 2011م، وهو ماينعكس في صورة تدني مستوى المعيشة والفقر الذي يوفر تربة خصبة لنمو القطاع غير الرسمي بطبيعة الحال.

ثانياً : بلغ معدل البطالة في السودان نسبة 15.8% في عام 2011م وهو ما بني عليه (تقرير التوقعات الإقتصادية الأفريقية (الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن ما يقدر بنسبة 60% من قوة العمل تنخرط بشكل مباشر في أنشطة القطاع غير الرسمي.

ثالثاً :يرتبط وجود بعض أنواع الأنشطة غير الرسمية البدائية القائمة بإنخفاض الخلفية التعليمية والمهارية لأصحاب تلك الأنشطة[1].

وقد حدد نوعين من المؤسسات غير الرسمية الموجودة في الإقتصاد السوداني، هما منشآت الكفاف، والمؤسسات الصغيرة غير الرسمية. ويقصد بمشروعات الكفاف تلك المشروعات التي تحقق الحد الأدنى من الموارد التي تكفي للبقاء، ومن أمثلتها أنشطة الباعة الجائلين، أعمال صناعة ونقش الحناء، غسل السيارات في الطريق وصنع الشاي والأغذية التقليدية .وأما عن المؤسسات الصغيرة غير الرسمية فيقصد بها الأنشطة مثل ورش النجارة والمخابز، صناعة الآيسكريم المنزلية، صناعة المنتجات الجلدية، صناعة الفخار وصناعة الملابس الجاهزة بطاقات محدودة،

1(1) خالد عبد العظيم 2013م: القطاع غير الرسمي في السودان – الوضع الراهن وآفاق التطوير ،ورقة سياسات ، منظمة العمل الدولية،ص 4.

ويلاحظ أن هذه الأنشطة تتطلب قدراً من المهارات ويمكنها في ذات الوقت أن تحقق فرصاً للعمل.

وتواجه المشروعات غير الرسمية في الخرطوم تحديات (داخلية) على مستوى المؤسسة وأخرى (خارجية) على مستوى بيئة الأعمال. التحديات الداخلية فهي تشمل تحديات مثل محدودية رأس المال البشري والإفتقار إلى رأس المال العامل وإستخدام تكنلوجيات عفا عليها الزمن، في حين تتمثل العوامل الخارجية التي تعيق سير عمل المؤسسات في تحديات مثل عدم الحصول علي التمويل الصغير وعدم توفر خدمات التأمين الإجتماعي وتأمين الأعمال وعدم إمكانية الوصول إلى خدمات تنمية الأعمال، يمكن تناول تلك التحديات بشئ من التفصيل على النحو التالي:

3-1-3 العوامل الداخلية التي تعرقل نشاط المشروعات غير الرسمية:

3-1-3-1 محدودية رأس المال البشري:

يقصد برأس المال البشري المهارات والحافزية للمشتغلين في أي منشأة. والمتأمل لوضع الموارد البشرية في المنشآت غير الرسمية في الخرطوم سواء صاحب المشروع أو العاملين فيه يجد أن غالبيتهم من العاملين ذوي المستوى التعليمي المنخفض. ويرجع السبب وراء ذلك إلى أن أغلبهم قد وفدوا من مجتمعات ريفية. ذلك أن المدارس تتركز في المناطق الحضرية، وكثير من مدارس الجنوب والغرب قد تضررت أو دمرت خلال سنوات الحرب الأهلية. كما أن غالبية العاملين بالمشروعات غير الرسمية وأصحابها من فئة المتسربين من التعليم.[1]

3-1-3-2 عدم توفر رأس المال العامل:

ويعزى عدم قدرة المؤسسات غير الرسمية على إمتلاك رأس المال العامل للأسباب التالية :

1( ) إشراقة أحمد 2012م : قياس مؤشر التنمية البشرية في السودان –من بيانات تعداد 2008م، ورقة بحثية ،ص 12.

- عدم إمتلاك المستندات اللازمة للتقدم بطلب الحصول على التمويل الصغير.
- عدم إمتلاك ضمانات.
- تفضيل التمويل غير الرسمي (من الأسرة أو الأصدقاء) بإعتبارهـا لا تنطوي على مسئوليات قانونية.

أغلبية الأنشطة غير الرسمية هي أنشـطة تحقـق دخلاً محـدوداً يـوجه جـزء منه لمجابهة الأعباء المعيشية للأسرة ويوجه الجزء الآخر لتسيير المشروع دون وجود فوائض تعنى بأي أعباء إئتمانية.

3-1-3-3 إستخدام تكنلوجيات متواضعة وأماكن فقيرة:

نظـراً لنقـص عـدد مجمعـات المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة والمنـاطق الصـناعية المخصصـة لهـا، تمـارس بعـض المشـروعات غيـر الرسمية أنشطتها في أماكن مؤقتة لا تتمتع بالمرافق العامة مثـل خـدمات الصرف الصحي والمياه والكهرباء.

وقـد تـبين أن ورش النجـارة بـالخرطوم تعتمـد أساسـاً علـى أدوات بسيطة بدلاً م ن الإعتمـاد عل ى التكنلوجيـات المناسـبة بسـبب المحدوديـة الشديدة في مساحات الـورش. وأمـا كافـة المراحـل الميكانيكيـة للعمـل والتي تتطلب إستخدام ماكينات فتجري خـارج الـورش فـي ورش خارجيـة متخصصـة فـي تلـك العمليـات وهـذه الظـروف لهـا آثارهـا السـلبية علـى مستوى تكلفة الإنتاج ونوعيته ووقـت الإنتـاج ومـن ثـم تـؤثر عل ى الربحيـة والقدرة التنافسية والتطوير.[1]

3-1-4 العوامـل الخارجيـة الـتي تعـوق آداء المؤسسـات غيـر الرسمية:

3-1-4-1 الحصول على التمويل الصغير:

هنالك إحجام من مؤسسـات التمويـل الصـغير عـن التـوجه بالتمويـل للمشـروعات غيـر الرسـمية بسـبب عـدم قـدرتها علـى تقـديم مسـتندات الإئتمان كدراسات الجدوى وغيرهـا مـن المتطلبـات المقبولـة بنكيـاً والـتي

1( ) 23 خالد عبد العظيم : المصدر السابق، ص.

تؤهلها للحصول على التمويل ويرجع ذلك لحد كبير لإنخفاض مستوى التعليم والقدرات المعرفية لمعظم أصحاب المشروعات غير الرسمية .

3-1-4-2 خدمات الضمان الإجتماعي وتأمين الأعمال:

لا تقتصر مخاوف أصحاب المنشآت غير الرسمية في الخرطوم على خطر التقاعد دون وجود مصدر للدخل أو المعاش فحسب لكن تعتبر مشروعاتهم أيضاً مهددة بخطر محدودية النمو نظراً لإنعدام نظم تأمين الأعمال. وهذه المخاوف لا تأتي من فراغ، فالأسواق التي تعمل فيها تلك المشروعات غير الرسمية ليست مجهزة بنظم مكافحة الحريق وقد يهدد خطر وقوع أي حادث حريق تلك المشروعات بإنتهاء نشاطها تماماً دون أي تعويض من أي مؤسسة أوهيئة تأمينية توفر ضمان مخاطر للمشروعات من هذا النوع.

3-2 السمات الأساسية للقطاع غير الرسمي في السودان

3-2-1 السمات العامة لمنشآت القطاع غير الرسمي:

توجد بولاية الخرطوم أنواع مختلفة من المؤسسات غير الرسمية التي تختلف في طبيعتها من حيث مستوى ونوع النشاط وعلاقتها بإستخدام الوسائل التكنلوجية والسمات الشخصية لصاحب النشاط، وقدرة النشاط على دخول الأسواق، والإحتياجات المالية والتدريبية وموقفها من حيث التأمين والضمانات الإجتماعية ومدى قابليتها لإضفاء الطابع الرسمي عليها. إلا أنه يمكن تسليط الضوء على نمطين أساسيين من تلك المشآت.

جدول(3-2-1)

يوضح منشآت القطاع غير الرسمي

	منشآت الكفاف (الأغلبية)	منشآت غير رسمية (أقلية)
مستوى غير الرسمية	- غير رسمية بنسبة 100%. صعبة التقبل لإضفاء الطابع الرسمي عليها.	نسبة عالية من مبيعاتها غير معلنة. العمالة غير مسجلة. تتألف من مزيج من المكونات الرسمية وغير الرسمية.
نوع النشاط	- الباعة الجائلين الأفراد. - الأنشطة الصغيرة الفردية والحرفية من المنزل. - خدمات صيانة السيارات في الشارع. - الدلالة من المنزل. - الأغذية التقليدية والمشروبات.	- ورش النجارة الصغيرة. - المخابز - طحن الحبوب وتعبئتها. - صناعة المنتجات الجلدية. - صناعة الملابس الجاهزة من المنزل. - صناعة الفخار.
علاقتها بإستخدام وسائل تكنلوجية	العامل بدلاً من الماكينة . تستخدم معدات بدائية.	- كثيفة العمالة نسبياً. - تستخدم معدات حديثة نسبياً.
السمات الشخصية لأصحاب النشاط	معظمهم فقراء. مستوى تعليمي منخفض. مستوى مهاري منخفض. وجهتهم ليست إقامة مشروع.	- فقراء وغير فقراء. - متعلمين في الأغلب. - لديهم مهارات. - وجهتهم إقامة مشروع.

الأسواق	- لا تواجهها عوائق في النفاذ للسوق - قدرتها التنافسية تعتمد على تكاليف الإنتاج المنخفضة. - تبيع منتجاتها للسوق المحلي. - تبيع منتجاتها لمحدودي الدخل	- تستطيع النفاذ للسوق. - قدرتها التنافسية عالية. - هناك تنوع في منتجاتها. - لدى بعضها علاقات مع منشآت القطاع الرسمي.
الحاجة للتمويل	- تحتاج رأس مال عامل.	- تحتاج رأس مال عامل. - تحتاج رأس مال مستثمر. - تحتاج علاقات إئتمانية مع العملاء. - تحتاج إستثمارات في شراء معدات الإنتاج.
إحتياجات أخرى	- يحتاج أصحابها تأمين شخصي. - يفتقر لأي شكل من أشكال الضمان الإجتماعي. - أقل ديناميكية . - غير رسمية كلية . - شديدة المقاومة للرسمية.	- إحتياجات على مستوى صاحب المشروع. - إحتياجات على مستوى المشروع نفسه. - إحتياجات تأمينية . - ديناميكية نسبياً. - أقل مقاومة للرسمية.

المصدر : بدر الدين إبراهيم 2009م: دور المشروعات المنزلية في الحد من الفقر في المـدن السودانية، ومدى فاعلية السياسات والبرامج لتنمية المشروعات المنزلية.

وبناءً على الزيارات الميدانية لمنشآت تنتمي للقطاع غير الرسـمي فـي الخرطـوم يمكن إستخلاص الملاحظات التالية :

معظم المشاركين في أنشطة غير رسمية هم أشخاص ذوي مهارات منخفضة ويمكن تصنيفهم إلى فئتين رئيسيتين هما:

(أ) فقـراء ناشـطون إقتصـاديا (ب) أشـخاص يمتلكـون قـدرات ومبادرات ريادية.

ويقصد بأنشطة الفئة (أ) تلك الأنشطة التي يـديرها فقـراء ناشـطون إقتصـادياً والـتي يمكـن أن يقـوم بهـا فـرد دون الحاجـة إلـى طـرف ثـان. ويشمل ذلك الباعة الجائلين، النساء العاملات بنشاط الأغذية والمشروبات (الكسره والأغذية التقليديـة والشـاي)، النقـل الخفيـف (الركشـة)، غسـيل السيارات والـبيع بالتجزئـة والـبيع بالأجـل (الدلالـة)، ومـن الأمثلـة الأخـرى لأنشطة الفئة(أ) توجد أنشـطة تتطلـب قـدراً أكـبر مـن المهـارات مقارنـة بالأنشطة بالغة البساطة المذكورة سابقاً ومنها الحياكـة، صـيانة الـدراجات البخاريـة، وسـمكرة السـيارات، الحلاق، أعمـال الحنـاء، تصـنيع العطـور التقليدية والبخور وتنجيد المراتب.

وعلـى الجـانب الآخـر فأصـحاب المشـروعات الـتي تصـنف ضـمن الفئة(ب (يمارسون أنشطة تحتاج إلى أن تتـم بواسـطة أكـثر مـن شـخص واحد، ومن أمثلة تلك المشروعات في الخرطوم وفقاً للزيـارات الميدانيـة ورش النجارة ،صناعة الأثاث، تصنيع الآيسكريم، صناعة المعجنات، صـناعة الأحذية والمنتجـات الجلديـة، صـناعة الملابـس الجـاهزة وصـناعة الفخـار. وتعتمد هذه الأنشطة على التكنلوجيات البسيطة والمهارات التقنية للأفراد على حدٍ سواء.[1]

تعتبر المشروعات غير الرسمية التي يشغلها فقراء ناشطون إقتصـادياً أكثر شيوعاً من المؤسسات غير الرسمية التي يمتلكها رياديون، وبالإضافة إلى ذلك يميل القطاع غير الرسمي لإجتـذاب ريـادين مـن الفئـة منخفضـة التعليم والأميين والفقراء الناشطين إقتصادياً أكثر مـن غيرهـا مـن الفئـات ومع ذلك فقد رصدت بعض الحالات لطلاب دارسين يعملون كباعة جـائلين في القطاع غير الرسمي لتغطية نفقات تعليمهم.

تزيد نسبة المرأة بشكل كبير في أنشطة الفئة (أ) مقارنة بتواجـدها فـي أنشطة الفئة (ب) وقد يختلف الوضع فـي المجتمعـات الريفيـة الـتي تـدار معظم أنشطتها غير الرسمية أساسـاً مـن المنـزل بواسـطة النسـاء، وقـد

1( ) خالد عبد العظيم : المصدر السابق، ص 9

قدرت النسبة المئوية للإناث المنخرطات في الأنشطة غيـر الرسـمية فـي ولاية الخرطوم بنسبة 56% من إجمالي عدد النساء العاملات [1].

3-2-2 السـمات الأساسـية للإسـتخدام فـي القطـاع غيـر الرسمي:

3-2-2-1 التوزيع الجغرافي:

يقدر إجمالي المشتغلين في شمال السـودان بحـوالي 6.5 مليـون فـي عـام 1996م، مـن ضـمنهم حـوالى 2 مليـون يعملـون بالحضـر أي بنسـبة 30,8% من ضمن العاملين بالحضر حوالي 900 ألـف أي 44% مـن قـوة العمل الحضرية تعمـل فـي قطـاع المنشـآت الصـغيرة جـداً (القطـاع غيـر الرسمي .(

ويلاحظ أن 45% هو حجم القطاع غير الرسمي في الولايات الشـمالية، كمـا يـتراوح نصـيب الولايـات الوسـطى والشـرقية م ـن 15 و 18% لكـل منهما على التوالي ويبلغ نصيب كردفان ودارفور ما يقـل عـن 10% لكـل منهم[2] .

أما عن القطاع غير الرسمي فتقل معـدلات الولايـات الشـمالية عـن المتوسط الوطني وذلك نسبة للنصيب النسـبي الكـبير لفـرص الإسـتخدام في الحكومة. وذات الشئ يصـدق علـى الولايـات الوسـطى. كـذلك تقـل نسبة إستخدام القطاع غير الرسمي في ولايـة الخرطـوم حيـث تسـتوعب المنشآت المتوسطة والكبيرة نسبة أعلـى مـن المتوسـط القـومي. وتزيـد نسبة العاملين عن المتوسط القومي في ولايات كردفان ودارفور الكـبرى 47% و 58% على الترتيب. أما التوزيع الجهـوي للعـاملين فـي المنشـآت الصغيرة جداً فلا يختلف إختلافاً ذا دلالة معنوية عن المتوسـط القـومي مـا عدا ولاية دارفور الكبرى حيث يستوعب القطاع حوالي ثلاث أرباع العمالـة الحضرية.

1( ) سعاد البلاع 2007م: القطاع غير الرسمي في السودان ، ورقة بحثية، ص 9.

2( ) تطوير القطاع غير الرسمي والأنشطة الصغيرة لحفز فرص الإستخدام المنتج 1998م: تقرير صادر من مكتب وزير الدولة – وزارة القوي العاملة ،الخرطوم.

3-2-2-2 الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للفاعلين في القطاع غير الرسمي:-

من حيث التركيب العمري والنوعي للفاعلين في القطاع يبدو أنه وخلافاً للإعتقاد السائد في الأدبيات العالمية بأن القطاع مكتظ بالأطفال والنساء ويبدو من البيانات أن نسبة الأطفال والنساء تقل عن نسبتهم وسط المشتغلين في الحضر.

أما من ناحية التعليم فنجد أن نسبة الأميين في القطاع 35% أكبر من نسبة الأميين المشتغلين في الحضر 27%. كما أن حملة المؤهلات العليا (ثانوي فأكثر) 37% تقل عن إجمالي المشتغلين في الحضر 46. % وينعكس هذا التركيب المهني حيث يعمل 84% من العاملين في القطاع في مهن البيع والخدمات والمهن الأولية مقارنة بحوالي 64% لإجمالي المشتغلين في الحضر.

أما من ناحية الحالة العملية نجد أن حوالى 66% من العاملين في الحضر يعتمدون على العمل الأجير وتهبط النسبةإلى 34% للقطاع حيث ترتفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى 28% مقارنة بحوالي 23% للمشتغلين في الحضر.

أما توزيعهم حسب قطاع النشاط الإقتصادي فإنهم يتمركزون في قطاع التجارة 34.3% ويبدو أنه قطاع واسع يشمل تجارة الجملة والتجزئة والتجارة الصغيرة والباعة المتجولون. وتؤكد المشاهدة المجردة أنهم يتعاملون في سلع غالبيتها مستوردة ممايعني عدم ترابط قطاعات الإقتصاد الترابطات الخلفية والأمامية المطلوبة. ويتسم القطاع بضعف الهياكل حيث تقل نسبة الذين يعملون في مواقع ثابتة أنشأتها المحليات من 50% وتعمل نسبة 57% بمواقع غير ثابتة أو في قارعة الطريق ويتمتع بالكهرباء من الإمداد العام حوالى الثلث وحوالى 6% لديهم مولدات.[1]

أما ناحية مصادر التمويل فنجد الإعتماد الأساسي على المدخرات الشخصية أو الأسرة فحوالى 60% أنشأوا عملهم من مدخرات من عمل

1( ) المصدرالسابق، ص 6

سابق داخل السودان وحوالى 8.5% من مدخرات من عمل سابق خارج السودان. ونسبة مماثلة إعتمدوا على الأسرة والإستدانة من الأقارب والمعارف ولم تسهم مؤسسات التمويل الرسمية في تمويل أكثر من 1% كلهم كانت لهم موجودات معتبرة قبل الحصول على التمويل.

3-2-3 أهمية القطاع غير الرسمي في السودان:

3-2-3-1 خلق فرص العمل:

يخطئ من يظن أن ضرر القطاع غير الرسمي أكثر من نفعه، بل إن الحقيقة التي يصعب إنكارها هي أن القطاع غير الرسمي قدم مساهمات كبيرة للإقتصاد والحياة الإجتماعية في السودان. وهو في حقيقة الامر أصبح ملاذاً لفئات المجتمع الضعيفة وذات القدرات الهشة والمهمشة حيث يوفر لهم فرص العمل بصورة سهلة وبالتالي يكسبهم الدخل الذي يعينهم على الإيفاء بمتطلبات الحياة. فكل الإصدارات حول القطاع بدأت تركز على مؤشرات القطاع في خلق العمالة والدخول ويبدو الحديث حول حجم العمالة في القطاع به صعوبة لندرة المعلومات المتصلة بالقطاع إلا أنه وكما ورد في تقرير لجنة دراسة القطاع غير الرسمي المكونة بقرار السيد/ وزير القوى العاملة رقم (4) لسنة 1997م حول حجم منشآت القطاع غير الرسمي) ونجد أن أول إشارة للقطاع وردت في تقرير بعثة الإستخدام الدولية 1976م والتي أشارت إلى أنه يستخدم ما بين 25-30% من قوة العمل في منطقة الخرطوم الحضرية وأنه ينمو بمعدل سنوي 7%). وأشارت دراسات وزارة القوى العاملة إلى أن معدل نمو القطاع قد تضاعف حيث يقدر بحوالي 13.8% في عقد التسعينات. وأن 44% من العاملين بحضر شمال السودان يعملون بالقطاع غير الرسمي وهي نسبة كبيرة أي أن القطاع يستوعب حوالى مليون شخص.[1]

3-2-3-2 تقديم التدريب بواسطة القطاع غير الرسمي:

1( ) مسح الهجرة والقوى العاملة – وزارة القوى العاملة ، 1996م

على الرغم من قلة الدراسات المفصلة عـن مسـاهمات القطـاع فـي تقديم التدريب لكن الأمر سهل حتى لأي مراقـب عرضـي أن يقـر النسـبة العالية للتدريب التي يقـدمها القطـاع غيـر الرسـمي. ففـي تقريـر العمالـة الأفريقية 1988م ورد الآتي:

في مسح أجري على القطـاع غيـر الرسـمي فـي دار السـلام بتنزانيـا إكتشف (أبوقي) أن حوالى 63% من تلاميذ الصـناعة الملتحقيـن بالقطـاع غير الرسمي تحصلوا على مهاراتهم المهنية في ذلك القطاع.

في السودان نجد أن القطاع قد وفر العديد مـن المهـارات للعـاملين فيه، حيث نجده قد وفـر نسـب عاليـة جـداً للمهـارات المتصـلة بالتفصـيل والحياكـة ،صـناعة الأغذيـة، صـناعة الفخـار،الأحذيـة، الحـدادة، السـمكرة، النسيج اليدوي، منتجـات الألبـان، صـناعة الزيـوت وصـناعة العجـوة وهلـم جرا ...

قد يقال أن التدريب الذي يقدمه القطاع غير الرسمي تقليدي ولا يقوم على الأسس العلمية فهو بالتالي يقل كثيراً عن نوعية التدريب المؤسسـي وهذا كلام لا يمكن نكرانه بل والمطلوب من مؤسسات التـدريب الرسـمية أن تدعم الجهود التدريبية الكـبيرة فـي القطـاع غيـر الرسـمي حـتى يقـوم على النهج العلمي ما أمكن ذلك[1] .

3-2-4 دور القطاع غيـر المنظـم فـي تشـغيل القـوى العاملـة بالسودان:

إن معـدلات البطالـة فـي السـودان حسـب إحصـائيات مسـح القـوى العاملة تبلغ 15% عـن الفئـة العمريـة (15 ـ 24) ممـا يؤكـد أن إرتفـاع متوسط العطالة في الحضـر تكـون أعلـى نسـبة مـن الريـف بحيـث تبلـغ 41% مقابل 25% في الريف.

1() إبراهيم خالد إبراهيم 2014م: أساليب تحسين إنتاجية القطاع غير الرسمي (التدريب والإبتكارات التكنولوجية)، الندوة الثلاثية لتعزيز فرص العمل المنتج في القطاع غير الرسمي ، الخرطوم.

3-2-4-1 إحصائيات توزيع القوى العاملة:

الجدول التـالي يوضـح عـدد السـودانيين وتوزيعـات القـوى العاملـة فـي السودان حسب إحصاءات 2005م:

جدول (3-2)

توزيعات القوي العاملة علي القطاعات

التعداد السكاني بالتقريب	تقديرات القوى العاملة الكلية	تقديرات القوى العاملة الفعلية	توزيعات القوي العاملة على القطاعات		
			القطاع الحكومي	الخاص المنظم	الهامشي
34 مليون نسمة	13 مليون	9 مليون	2 مليون	3 مليون	4 مليون

المصدر: إحصائيات القوى العاملة ، 2005م.

*أن 70% من شريحة القطـاع غيـر المنظـم فـي السـودان مـن الفئـة العمرية (18-25) وهـي شـريحة الشـباب الأكـثر تعرضـاً للبطالـة كمـا هـو الحال في كثير من بلـدان العـالم وخاصـة فـي البلـدان الأفريقيـة وحـوالى 90% منها دخلت في سوق العمل من الفاقد الـتربوي أو لأسـباب النـزوح والهجرة الداخلية، وتجتمع هذه الأسباب في تكـوين هـذه الشـريحة إضـافة إلى نتائج السياسات الكلية للإقتصاد التي غالباً مـا تسـتهدف المشـروعات القومية الحكومية ومشروعات البنيـة التحتيـة فـي القطاعـات الخدميـة أو الإنتاجية.

ومن الأسباب المؤثرة على توسع أو ضيق مظلة القطـاع غيـر المنظـم هو إزدياد أو نقصان النمو في معدلات الإسـتخدام، كمـا أن هنالـك أسـباب تجعل من العسير إيقاف النمو في الإستخدام في القطاع غير المنظم منها على سبيل المثال عمليات التنقـل بيـن الأعمـال بسـبب قلـة المهـارات أو ضعف الأجر وعليه تكون المحصـلة أن التوسـع فـي مظلـة هـذه الشـريحة (القطاع غير المنظم) يعتمد علـى نـوع السياسـات الكليـة والقـدرة علـى تنفيذها لأن نجاح أو فشل تلك السياسات لـه التـأثير المباشـر علـى سـوق العمل ومستوى المعيشة ومجابهة شبح الفقر وهو التحدي الحقيقي لكافـة الشعوب والحكومات.

ومـن الملاحظـات الهامـة لتـأثير السياسـات الكليـة علـى القطـاع غيـر المنظـم هـو إتجـاه الدولـة فـي السـودان إلـى دعـم تطـبيق سياسـات الخصخصة وإعادة الهيكلة فـي الأجهـزة التنفيذيـة والإداريـة ممـا أدى إلـى إزدياد حجم القوى العاملة في القطاع الهامشي ولجـوء أعـداد كـبيرة مـن العمالة المخفضة إلى الأعمال الحرفية الصغيرة أو الإستخدام الـذاتي فـي مشروعات متواضعة لاتدر إلا القليل من المال[1].

الجـدول التـالي يوضـح توزيعـات شـرائح القطـاع غيـر المنظـم بولايـة الخرطوم بإعتبارها الولاية الأكثر كثافة من حيث التعداد السـكاني والعمـل الهامشي.

1( ) عبد العظيم الطيب زمراوي 2005م: دور القطاع غير المنظم في تشغيل القوى العاملة في السودان (ورش عمل)، المركز العربي لإدرة العمل والتشغيل – تونس بالتعاون مع وزارة العمل والإصلاح الإداري السودان، الخرطوم، ص 12.

جدول (3-3)

توزيعات شرائح القطاع غير المنظم بولاية الخرطوم

العاملون في الخدمة المدنية	العاملون على حسابهم الخاص في مهن متواضعة	العاملون في الحرف الصغيرة	عاملون متجولون	عاملون زراعيون
720,000	705,000	710,000	520,000	480,000
العدد الكلي بالتقريب 3,135,000 عامل				

المصدر : إحصائيات القوى العاملة ، 2005م.

3-3 تقدير حجم القطاع غير الرسمي في السودان

3-3-1 حجم ونمو القطاع :

يقدر أجمالي القوى البشرية في حضـر شـمال السـودان بحـوالي 6.2 مليون في عام 1996م وتقـدر القـوى العاملـة بحـوالي 2.5 مليـون منهـم حوالي 2 مليون مشتغلين وحوالي 511 ألف متبطلين.

جدول (3-3-1) يعكس أنماط الإستخدام حسب حجم المنشأة في حضـر شمال السودان ونلاحظ أن القطاع غير الرسـمي يسـتوعب حـوالي 44% مـن قـوة العمـل الحضـرية وهي ذات النسـبة الـتي تسـتخدمها الحكومـة،

وتتباين نسبة المشتغلين في القطاع حسب الولاية حيـث تصـل إلـى 59% في دارفور وتنخفض إلى 33% في الشمالية.

أما عن نمو القطاع فلا توجد غير دراسة منظمة العمل الدولية لمنطقـة الخرطوم الحضرية في بدايـة السـبعينات والـتي أشـارت إلـى أن القطـاع يوفر فرص عمل لحوالي 2.5% من قوة العمـل ويقـدر العـاملين بحـوالي 60 ألف في عام 1974م وينمو بمعدل نمو سنوي بين 5 إلى 7% وبقراءة هذه الارقام مقرونة مع معطيات مسحي الهجرة والقـوى العاملـة نجـد أن معـدل نمـو القطـاع قـد تضـاعف حيـث يقـدر بحـوالي 13.8% فـي عقـد التسعينات.

جدول (3-3-1)

توزيع المشتغلين في الحضر حسب نمط الإستخدام والولاية 1996م

الولايات		المنشأة الصغيرة جداً (1-9)	المنشأة التي تستخدم 10 فأكثر	الحكومة	أخرى	إجمالي
الشمالية	عدد	26,611	1157	52065	-	3,9%
	نسبة	33,3%	1,4%	65,2%		
الشرقية	عدد	133,984	32,864	118,816	10,112	14,5%
	نسبة	45,3%	11,1%	40,2%	3,4%	
الخرطوم	عدد	377,496	100,152	390,978	43,335	44,7%
	نسبة	41,4%	11%	42,9%	4,8%	
الأوسط	عدد	156,342	18,717	179,463	6,606	17,7%
	نسبة	43,3%	5,2%	49,7%	1,8%	
كردفان	عدد	94,374	7,704	84,744	12,519	9,8%
	نسبة	47,3%	3,9%	42,5%	6,3%	
دارفور	عدد	113,646	806	71,734	8,060	9,5%
	نسبة	58,8%	0,5%	36,9%	4,1%	
إجمالي	عدد	902,453	161,400	897,800	80,632	100%
	نسبة	44,2%	7,9%	44%	3,9%	

المصدر : حسبت من مسح الهجرة والقوى العاملة – وزارة القوى العاملة 1996م .

3-3-1-1 حجم العمالة غير المنظمة في السـودان وفقـاً لتقريـر منظمـة العمل الدولية 2014م:-

إن العدد الإجمالى للأشخاص العاملين فى القطاع غير المنظـم يمثـل نحو 25% من إجمالى العمالة. هـذا بـالطبع تقـدير يخفّـض (أو يمثـل جـزء فقط) من نسبة العمالة غير المنظمـة فـى السـودان. وعلاوة علـى ذلـك، ينبغـى النظـر إلـى أن نحـو 65% مـن العمـال البـالغين (الـذين تـتراوح أعمارهم بين 25 و54 سنة) منخرطين فى القطـاع غيـر المنظـم. واحـد من أصل خمسة أشخاص من العمالـة فـى القطـاع غيـر المنظـم هـم مـن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 عاماً.[1]

تعّد السمة غيـر الرسـمية أيضـاً ممارسـة ترتبـط إرتباطـاً وثيقـاً ببعـض القطاعات والمهن، مثل الزراعة والخدمات التى تتطلـب مهـارات متدنيـة. ومع ذلك ، ينبغى التمييز بين الزراعة ، حيث تكـون القاعـدة السـائدة فـى كثير من الأحيان العمل للحساب الخـاص فـى أرض الأسـرة ، وبيـن غيرهـا من قطاعـات الإقتصـاد، حيـث تمثـل دليـل علـى بطـء النمـو فـى العمالـة الحضرية الرسمية.

جدول(3-3-2)

توزيع فرص العمل (15) سنة فأكثر فى القطاع غير المنظم حسب نوع النشاط الإقتصادى الرئيسى والفئة العمرية ، عام 2011م (نسبة مئوية(

النشاط الإقتصادى الرئيسى	الفئات العمرية			
	15-24	25-54	55-64	فأكثر 65
الزراعة والحراجة والصيد	26,3	60,8	7,6	5,3
التعدين والمحاجر	34,9	59,7	5,4	0,0
الصناعة التحويلية	16,9	65,7	9,6	7,9
البناء والتشييد	23,9	65,9	6,4	3,8
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات	12,4	70,4	10,1	7,2
النقل والتخزين	16,4	73,8	7,1	2,6
أنشطة أخرى	17,5	61,3	15,8	5,4

1( ) منظمة العمل الدولية ،يناير 2014م: خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل فى السودان.

جميع الأنشطة	20	67	8,2	4,8

المصدر : مقتبس من مسح القوى العاملة فى السودان لعام 2011م.

من بيانات الجدول (3-3-2) يتضح جلياً أن النسبة الأعلى لفرص العمل فى جميع الأنشطة كانت من نصيب الفئة العمرية (25-54) وهى فئة الشباب الأكثر قدرة على العطاء والإنتاج .وكانت مشاركتهم بصفة خاصة فى أنشطة تجارة الجملة والتجزئة ، إصلاح المركبات، النقل والتخزين. بينما فى الجانب الآخر كانت النسب الأقل لفرص العمل فى القطاع غير المنظم من نصيب الفئة العمرية 65) فأكثر(وهى فئة الشيوخ والمسنين الأقل قدرة على الإنتاج ويظهر ذلك بوضوح فى نشاط التعدين والمحاجر،حيث يتطلب هذا النشاط قدراً من القوة الجسمانية.

3-3-2 أسباب تنامي القطاع غير الرسمي في السودان:

3-3-2-1 العوامل الإقتصادية وظاهرة غير الرسمية:

إن نظرة فاحصة لأسباب تنامي القطاع غير الرسمي في السودان ينبغي ألا تغفل عوامل الإقتصاد الكلي التي تؤثر على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في السودان على وجه العموم.

وينبغي بداية التأكيد على أنه منذ إنفصال جنوب السودان في يوليو 2011م، لم ينتج السودان بيانات إقتصادية شاملة. وقد تعاونت اللجنة الإقتصادية الإفريقية (ECA) مع مكتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الخرطوم، وبنك التنمية الأفريقي (AFDB) لمساعدة الجهاز المركزي للإحصاء (CBS) لإعداد بيانات تاريخية بشأن الإقتصاد الكلي بالسودان، ولا زالت المهمة لم تنتهي بعد لإعداد تلك الإحصاءات.

وقد أظهرت الإحصاءات المتوفرة حول الآداء الإقتصادي للسودان أن الإقتصاد السوداني شهد إنخفاضاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) من 5% في عام 2010م إلى 2.8% في 2011م بسبب إنفصال جنوب السودان، كما إنخفض تعداد السكان بحوالي 20% وإنخفضت عائدات النفط بنسب 75%. وبتعدد نمو الناتج المحلي الإجمالي متوسط الأجل في السودان بنسبة 2% في عام 2012م. وقد أدت سياسات الإقتصاد الكلي القاصرة وقاعدة الإنتاج الضيقة إلى إرتفاع حاد في سعر الصرف نتج عنه بالتبعية زيادة معدل التضخم وإنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية السودانية)الجنيه السوداني [1].(

جدول(3-3-3)

1( ) خالد عبد العظيم : مصدر سابق، ص 10.

مؤشرات الإقتصاد الكلي والقطاع غير الرسمي

المؤشـــــر	2010 م	2011 م	2012 م	2013 م
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5	2.8	2	2.8
معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.5	0.4	0.4-	0.4
معدل التضخم	13	15.3	19.8	17
الميزانية العمومية للناتج المحلي الإجمالي	3.1-	4.3-	3.4-	4.3-
الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	6.4-	7.5-	12.3-	8-

المصـدر : " تقريـر التوقعـات الإقتصـادية الإفريقيـة – 2013 " – منظمـة التعـاون والتنميـة الإقتصادية.

وينعكس هذا الوضع مباشرة علـى مسـتوى معيشـة المـواطنين. ووفقـاً للمسح الأخير للجهاز المركزي للإحصاء لعام 2009م تقدر نسبة الفقراء بـ 46.5% من إجمالي عـدد السـكان. ومـن البـديهي أن تمثـل هـذه النسـبة المرتفعة من الفقر تربـة خصـبة للقطـاع غيـر الرسـمي وأنشـطة الفقـراء الذين يسعون جاهدين لكسب أقواتهم في مثل هذه الظروف.

3-3-2-2 مشاركة قوة العمل:

تقدر قوة العمل في السـودان بحـوالي 7.1 مليـون نسـمة، وبلـغ معـدل البطالة 15.8% في عام 2011م. يوفر القطاع الزراعي فرص عمل لحوالي 42% من إجمالي القوى العاملة فـي حيـن يسـتوعب قطـاع الخدمـة العامـة وقطاع التجارة حوالي 19% من إجمالي قوة العمل. وقد أسفر معدل النمـو السكاني المرتفع في السودان عن نسبة عالية من عدد السكان صغار السن ومن الشباب في سـن العمـل فـي وقـت واحـد مقابـل فـرص توظيـف أقـل

لاسيما بسبب ضيق قاعدة الإنتاج. فضلاً عن أن قطاع الصناعة يسهم بحصة صغيرة من فرص التشغيل للقوى العاملة.

ويفيد " تقرير التوقعات الإقتصادية الإفريقية لعام 2013م" الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأن ما يقدر بنسبة 60% من قوة العمل في السودان تعمل في القطاع غير الرسمي.

3-2-3-3 التعليم والمهارات المعرفية:

بالرغم من أن هناك زيادة كبيرة في معدلات الإلتحاق بالمدارس ومحو الأمية وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في 2008-2009م، إلا أن حوالي 21.5% من الأطفال في سن التعليم الأساسي لم يتمكنوا من الإلتحاق بالمدارس.

وتوضح بيانات التعداد السكاني الخامس للسودان تفاوتاً كبيراً في نسب الإلتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث. فعلى سبيل المثال يبلغ معدل إلتحاق الإناث في التعليم الثانوي نسبة 32.4% مقابل 34.1% للذكور. ويسهم إختلال التوازن من حيث فرص التعليم وغيرها من الخدمات الإجتماعية إسهاماً كبيراً في زيادة تدفقات الهجرة من الريف إلى الحضر. (1)

ومن المسلّم به أن نوعية التعليم الجيدة تدعم الأشخاص بالمهارات المعرفية. ويمكن الإعتماد على تلك الحقيقة فـي تفسير إرتباط الأنشطة غير الرسمية بالجوانب المعرفية المحدودة لأصحاب تلك الأنشطة مثل مجالات التجارة البسيطة وعمل وبيع الأغذية والمشروبات وتلميع الأحذية وغسيل السيارات.

تؤكد بيانات التعداد السكاني الخامس للجهاز المركزي للإحصاء أن غالبية السودانيين الناشطين إقتصادياً من الفئة متوسطة ومنخفضة المهارة، (86%)في حين أن نسبة الفئة مرتفعة المهارة تمثل النسبة الأقل، (14%)وهي النسب التي تعكس مشكلة عظيمة وتحدياً حقيقياً على مستوى المهارات، ويعّد التدريب المستمر للقوى العاملة غير

1() محمد أدهم وكوثر عبد الرحمن 2012م: الديناميكية السكانية والتحدي للتخطيط التعليمي في السودان، ورقة عمل ، ص 12.

الرسمية السبيل الرئيسي للتصدي للتحدي المتمثـل فـي نقـص المهـارات في القطاع غير الرسمي.

3-3-3 حجم القطاع غير الرسمي في بعض بلدان العالم:

3-3-3-1 التوزيع بالنسبة المئوية للعمالة في القطاع غير الرسمي في بعض البلدان حسب نوع الصناعة.

جدول (3-3-4)

التوزيع بالنسبة المئوية للعمالة في القطاع غير الرسمي في بعض البلدان حسب نوع الصناعة

البلدان	الصناعة التحويلية	النقل	الخدمات
أفريقيا			
بورندي	45	2	53
زامبيا	24	1	75
غامبيا	20	3	77
الكونغو	30	3	67
مالي	38	1	61
مصر	39	15	46
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
أورغواي	30	4	66
البرازيل	17	6	77
جامايكا	23	5	74
فنزويلا	21	15	64
كوستاريكا	26	2	72
المكسيك	15	7	78
هندرواس	31	3	66
آسيا والمحيط الهادي			
إندونيسيا	22	6	72
تايلاند	23	13	65
تركيا	21	17	62
سوريا	13	5	82
جمهورية كرويا	21	5	74
العراق	28	22	50
فيجي	26	16	59
قطر	24	10	65
ماليزيا	22	6	22

المصدر : الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

3-3-3-2 الإنتاج في القطاع غير الرسمي في بعض البلدان:

جدول(3-3-5)

النسبة المئوية للإنتاج في القطاع غير الرسمي في بعض بلدان العالم

البلدان	الصناعة التحويلية	النقل	الخدمات	المجموع
أفريقيا				
بورندي	35	8	18	25
زامبيا	41	7	48	39
غامبيا	48	16	57	51
الكونغو	39	10	36	33
مالي	45	45	37	40
مصر	11	29	15	18
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
أورغواي	16	10	16	16
البرازيل	12	23	23	18
جامايكا	19	23	30	25
فنزويلا	16	46	22	23
كوستاريكا	14	9	16	15
المكسيك	9	20	20	16
هندرواس	26	17	28	26
آسيا والمحيط الهادي				
إندونيسيا	38	44	56	40
تايلاند	10	40	18	16
تركيا	11	42	21	22
سوريا	21	38	22	24
جمهورية كرويا	17	34	44	30
العراق	15	33	7	12
فيجي	14	21	12	13
قطر	1	3	1	1
ماليزيا	13	20	23	19

المصدر : الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

الفصل الرابع

إقتصاد الظل في محلية بورتسودان

4-1: السمات العامة لولاية البحر الأحمر ومحلية بورتسودان

4-2: سوق العمل والأنشطة غير الرسمية بمحلية بورتسودان

4-3: الدخـــل الولائـــــــــي

4-1 السمات العامة لولاية البحر الأحمر:-

تقع الولاية في شرق السودان وتعتبر المنفذ البحري الوحيـد بسـاحل طوله 780 كلم ومن ثم يرتبط نشاطها مع حركة الصـادر والـوارد وحركـة النقل جواً وبحراً، ولقد أصبحت ولاية في عام 1994م.

4-1-1 الموقع:-

تقع في شمال شرق السودان بين خطي عرض 17 – 23,2 شمالاً، وخطي طول 33,3-58,3. تحد بولاية كسلا، الحدود الأريترية وساحل البحر الأحمر من الشرق ومن الشمال جمهورية مصر العربية ومن الغرب ولايــة نهر النيل، وعاصمة الولاية بورتسودان ومساحتها 212,800كلم 2.

4-1-2 السكان:-

يبلـغ عـدد سـكان الولايـة 400, 000 نسـمة (حسـب التعـداد الأخيـر 2011م) وأهــم القبائــل: الهدنــدوة، الأمــرّار، البشــاريون، البنــي عــامر، الحباب، الرشايدة، خليـط مـن الشـماليين، قبائـل غـرب السـودان، قبائـل جنـوب النوبــة، يمنييــن، حجازيــة، هنــود، وأكـبر القبائـل فـي الولايــة هـم الهدندوة.

اللغات الرئيسية: العربية، تبداوي، التقري.

4-1-3 المحليات:

- حلايب - - ودان

- د دنب عقيق - جبيت-

- القنب

4-1-4 مميزات محلية بورتسودان:-

1/ بها ميناء السودان الأول، بها نشاط إقتصادي خدمي إلى جانب النشـاط البحري والسياحة.

2/ ترتبط بالعالم الخارجي عبر الميناء.

3/ الطريق الدولي الذي يربط المدينة بجمهورية مصر العربية عـن طريـق قباتيب.

تقدر محلية بورتسـودان بمسـاحة 10166 كلـم 2 ، ويبلـغ تعـداد سـكانها 140.399 نسمة.

4-1-5 أهمية الولاية:-

تمثل الولاية بوابة السودان إلى الخارج عبر ميناء بورتسودان، بها منطقة للتجارة الحرة، تعتبر من أهم مناطق التجارة الحرة في أفريقيا، وإضافة إلى ميناء بشائر لتصدير البترول، وسواكن. وهي ولاية سياحية متميزة، تتوفر فيها البنيات الأساسية للسياحة، حيث تأهيل الكورنيشات المطلة على الساحل وإنارتها، وتأسيس مراكز الخدمة جعل عدد يقدر في المتوسط بحوالي ألف وثلاثمائة شخص يرتادونها يومياً وينفقون في المتوسط ما يقدر بخمسة جنيهات للفرد، وهذا يعني أن المردود الإقتصادي لخدمات السياحة سوف يكون كبيراً إذا ما تم إكمال البنيات الأساسية والخدمات الخاصة بها علاوة على ذلك نجد أن انتعاش قطاع السياحة بالولاية خلق فرص للعاملين في مجال الخدمات السياحية بالإضافة إلى الباعة المتجولين وهم من الطبقات الفقيرة وهذا من شأنه أن يسهم في حل مشكلة الفقر والبطالة بالولاية.

4-1-6 أهم المدن:-

بورتسودان: وهي عاصمة الولاية وبها جميع الخدمات.

سواكن: تمثل جزء من تاريخ السودان.

أوسيف وجبيت المعادن: وهي مناطق غنية بالمعادن.

أرياب: منطقة غنية بالذهب.

جبيت: بها سكة حديد، وهي من أهم المناطق العسكرية في السودان.

طوكر: وهي المنطقة الزراعية الأفضل في الولاية.

أربعات: بها سدود وخزانات المياه الإستراتيجية للولاية .

محمد قول: غنية بالأسماك.

هذا بالإضافة إلى جزيرة سنقنيب وبها فنار لإرشاد السفن، وهي منطقة سياحية هامة.

4-1-7 محلية بورتسودان:

بورتسودان مدينة ساحلية تقع شمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر على إرتفاع مترين (6.6 قدم) فوق سطح البحر، وتبعد عن العاصمة الخرطوم مسافة 675 كلم (419) ميل. وهي الميناء

البحري الرئيسي في السودان وحاضرة ولاية البحـر الأحمـر. يصـل تعـداد السكان فيها إلى 400000 نسمة (تقـديرات عـام 2011م). وهـي واحـدة مـن المـدن الكـبيرة بالسـودان وبمنطقـة البحـر الأحمـر، وتعتـبر البوابـة الشرقية للسودان.

أصل التسمية:

كانت بورتسودان تعرف قبل بناء الميناء الحـديث فيهـا بإسـم مرسـى الشيخ برغوت، وبعد الإنتهاء من بنـاء الميناء تـم تغييـر الإسـم إلـى بـورت سودان، وهو اسم انجليزي (Port Sudan) بمعنى ميناء السـودان. وتـأتي التسمية في تناسق مع أسماء غيرها من العديد مـن المـدن المصـرية فـي المنطقة مثل بورسعيد وبورفـؤاد وبورتوفيـق، وبعـض مـدن المسـتعمرات البريطانية السـابقة بـورت هـاركورت (نيجيريـا) وبـورت إليزابيـث (جنـوب أفريقيا). وتُلقب بورتسـودان ببوابـة الشـرق وثغـر السـودان الباسـم ودرة البحر الأحمر.

التاريخ القديم:

بدأ تطـوير بورتسـودان كمدينـة حديثـة فـي وقـت مبكـر مـن القـرن العشرين، في حين يرجع تاريخ إنشاء المدينة كميناء في موقع محمي إلـى فترات زمنية أبعد بكثير. ففي أطلس بطليموس الجغرافـي (100ـ 175) ق.م ظهرت المدينة بإسم ثيوسيثيرون. وقـدم الملاح البرتقـالي خـوان دي كاسـترو فـي سـنة 1540م وصـفاً جميلاً لهـا تحـت اسـم تراديـت الواقعـة شمال سواكن. والتي إرتبطت بإسـم الفقيـه الإسـلامي الشـيخ برغـوت أو (بارود)، والذي كان مدفوناً في قبـة (ضـريح) يزورهـا البحـارة والصـيادين. وكان المكان كله معروفاً أيضاً لقرون طويلة بإسم مرسى الشـيخ برغـوت تبركاً بهذا الرجل الصالح [1].

التضاريس:

1) Robert ker: General History and collection of voyages and Travels, Arranged in systematic order, Kapital Bands, 1811 – 1820.

تقع المدينة على هضبة ساحلية تنحدر مـن جهـة الغـرب نحـو الشـرق عرضها 60 كيلومتر تقريباً، وتتكون من صخور رسوبية سطحية في الجــزء الشرقي وكثبان رملية ثابتة في الغرب والجنوب الغربي وشـعاب مرجانيـة تتخللها مجاري في شكل أودية وخيران تتدرج من التلال في غرب المدينـة نحو ساحل البحر وأهمها خور موج وخـور كلاب اللـذان يمتلآن بالميـاه فـي موسم الأمطار ويصبان في البحر.

وتعتمد بورتسودان على وادي أربعـات كمصـدر رئيسـي لميـاه الشـرب فيها[1]. وهنـاك خليـج طـبيعي طـوله حـوالى (6) كيلومـترات وعرضـه (2) كيلومتر ونصف، ويفصل المدينـة إلـى جزئيـن شـرقي وغربـي، وهـو الـذي يقوم عليه الميناء، بينما يجري خور موج الذي يصب فيه من غربي المدينة نحـو جنوبهـا. والغطـاء النبـاتي فـي المنطقـة يتكـون مـن نباتـات شـوكية متفرقة.

المناخ:

يسود المدينة مناخ البحر الأبيض المتوسط المعـروف بحـرارة وجفـاف صيفه وبرودة الشتاء المطيـر، إلا أن تـأثير هـذا المنـاخ لا يمتـد كـثيراً نحـو الداخل إذ يقتصر على السهل الساحلي الذي تقع فيه المدينة ويتميز فضلاً عن ذلك بإرتفاع درجـة الرطوبـة أثنـاء الصـيف. و يمكـن أن تتجـاوز درجـة الحرارة في بورتسودان في الشتاء 30 درجة وفي الصيف 45 درجة ويبلـغ متوسط درجة الحرارة في السنة 28,4 درجة مئويـة (أي مـا يعـادل 83,1 درجة فهرنهايت) وتبلغ عدد الساعات المشمسة فـي السـنة 3200 سـاعة وتهطل معظم الأمطـار فـي الفـترة مـا بيـن أكتـوبر ويناير وبالتحديـد فـي نوفمبر ويبلغ متوسـط معـدل هطـول الأمطـار السـنوي (76) ملـم تقريبـاً بسبب الرياح التجارية الشمالية الشرقية الـتي تمـر فـي تلـك الفـترة عـبر البحر الأحمر[2].

الإدارة:

1( ) الصحافة – مع الناس – إصدار 12 / مايو / 2010م.

2( ) مرصد هونج كونج ،أغسطس 2010م.

تعتبر بورتسودان من الناحية الإدارية محلية مـن محليـات ولايـة البحـر الأحمر، تم إنشاءها في عام 2005م بمـوجب دسـتور ولايـة البحـر الأحمـر لتحل محل بلدية بورتسودان السـابقة. وتقـدر مسـاحتها بحـوالي 10,166 كيلومتر مربع،، وعدد سكانها 399,140 نسمة (آخر تعداد).

تنقسم محلية بورتسودان إلى الوحدات الإدارية التالية.

1- وحدة بورتسودان وسط .

2- وحدة بورتسودان جنوب .

3- وحدة بورتسودان شرق.

التمثيل القنصلي الأجنبي:

توجد في مدينة بورتسودان قنصلية عامة مصرية.

الأنشطة الإقتصادية:

بورتسودان مدينة بحرية يوجد فيها أكـبر مرفـأ بحـري سـوداني وهـي الميناء الرئيسي بالسودان، بل تعتبر منفذاً بحرياً مهمـاً لبلـدان أخـرى فـي المنطقة مثل أثيوبيا وتشاد ودولـة جنـوب السـودان. المركـز الإسـتراتيجي للمدينة جعل منها قطباً تجارياً مهماً يحتضن العديد من الفـروع أو المراكـز الرئيسية لمؤسسات تجارية وطنياً أو دولياً كالمصـارف وشـركات التصـدير والإستيراد وصـناديق التأمينـات والإئتمانـات ومكـاتب التخليـص الجمركـي. وتستقبل بورتسودان السـفن التجاريـة الكـبرى بمـا فيهـا سـفن الحاويـات وناقلات النفط، وبها أيضاً مصـفاة للنفـط ومحطـة نهائيـة لخطـوط أنـابيب النفط من السـودان وجنـوب السـودان حيـث يوجـد مينـاء بشـائر لتصـدير النفط. توجد في المدينة مخازن وصوامع للغلال. وهـي أيضـاً مقـراً لسـفن شركات النقل البحري السوداني، وهيئة الموانئ البحرية السودانية. وتوجد فيها أيضاً سوقاً حرة، وهذا يعني أن قطـاع الخـدمات هـو أهـم القطاعـات الإقتصادية في المدينـة. هـذا إلـى جـانب قطـاع السـياحة وأنشـطة الصـيد البحري والرعي.

تسود الصناعة الخفيفة ببورتسودان ويتمثل أهمها في صناعة الملـح، مصانع تعبئة الأسمنت، ومطاحن الدقيق. تشمل الواردات التي تدخل ميناء بورتسودان الآلات والمعدات والمركبات والوقود ومواد البناء والتشييد، أما

الصادرات الخارجة منها فتشمل القطن والصمغ العربـي والحبـوب الزيتيـة وجلود الحيوانات. لقد بدأت أول مصفاة للنفـط فـي السـودان العمـل فـي بورتسودان في عام 1964م، وكانت تملكها شركة شل الهولنديـة وشـركة برتيش بتروليوم البريطانية (فرع السودان) بطاقة قـدرها 20 ألـف برميـل نفط يومياً ثم رفعها إلى 25 ألف برميل يومياً في مطلع سـبعينيات القـرن الماضي وفي عام 1981م تم تأسيس شركة النيل الأبيض التي كانت تضم كـل مـن الحكومـة الهولنديـة وشـركة شـيفرون الأمريكيـة وشـل الملكيـة الهولندية وشركة أبيكورب لبناء خط أنابيب لنقـل خـام النفـط مـن هجليـج عبر كوستي إلى المحطة النهائية في بورتسودان. إلا أنـه تـم التوقـف عـن المشـروع فـي عـام 1984م لأسـباب أمنيـة فـي جنـوب السـودان، ليتـم إسـتئنافه فـي عـام 1990م وتـم الفـراغ منـه فـي عـام 1999م . وفـي أغسطس 1999م تم وصول أول شـحنة نفطيـة عـبر الأنـابيب إلـى مينـاء بشـائر الواقـع علـى بعـد 25 كيلومـتر جنـوب بورتسـودان وصـدر إلـى سنغافورة[1].

المصارف العاملة في بورتسودان:

1/ بنك السودان المركزي
2/ بنك الخرطوم
3/ بنك امدرمان الوطني
4/ بنـك فيصـل الإسـلامي السـوداني
5/ بنك البركة السوداني
6/ بنـــك النيـــل السوداني
7/ بنـك تنميـة الصـادرات (المشرق)
8/ بنك العمال الوطني
11/ بنك الشمال الإسلامي
12/ بنك النيلين
13/ البنك الأهلي السوداني
14/ البنـك الفرنسـي
15/ البنك العقاري
16/ البنـــك الزراعـــي
17/ بنـك النيـل الأزرق
18/ بنك أيفوري

1( )WWW.REDSEA STATE. GOV.SD

9/ بنــك التضــامن الإســلامي 19/ مصــرف المــزارع التجاري

10/ البنك السعودي السوداني

الموانئ: هناك سبعة موانئ بحرية :

1/ الميناء الشمالي: ويختص بمناولة البضـائع العامــة والزيــوت والمــولاص وصادرات المواشي والسلع المصبوبة والمحاصيل مثـل الأســمنت والقمـح والسماد.

2/ الميناء الجنوبي: ويختص بمناولة الحاويات والغلال.

3/ الميناء الأخضر: لبضائع الصب الجاف والبضائع العامة.

4/ ميناء الخير (داما داما): وهو خاص بمناولة المشتقات البترولية .

5/ مينـاء الأميـر عثمـان دقنـة: مخصـص لحركـة بـواخر الركـاب والأمتعـة الشخصية .

6/ ميناء العربات وبواخر المواشي والبضائع العامة .

7/ ميناء أوسيف: لتصدير خام الحديد والمعادن .

4-2 سوق العمل والأنشطة غير الرسمية بمحلية بورتسودان:

4-2-1 قانون القوى العاملة:

يهتم قانون القوى العاملة من خلال المادة (27) بـالتوظيف وأسـس الإختيار ولجان الإختيار في المنظمات والترشيح للإسـتخدام. فـي المـادة (10) من القانون لايجوز لأي مشروع إستخدام أي شـخص غيـر المسـجلين بمكتب العمل.

4-1-2-1 قانون الامن الصناعي والسلامة المهنية:

مكتب عمل بورتسودان هو المشرف على الأمن الصناعي والسلامة المهنية، ويعتبر مدير مكتب العمل ببورتسودان هـو مـدير الأمـن الصـناعي بالولاية ومن إختصاصـاته الإشـراف علـى المصـانع لتجنـب عـدم التكـدس وأيضاً من المهام توفير المياه النظيفـة للشـرب وكـذلك الصـرف الصـحي ودورات المياه وكذلك من المهـام التأكـد مـن سـلامة كـل أدوات ووسـائل العمل وفق معايير السلامة المهنية المحددة.

4-1-2-2 العمالة المحلية والأجنبية:

يعتبر ضبط العمالة الأجنبية من إختصاصات المركز بمعاونة الولايــات وخاصة ولاية البحر الأحمر، حيث أنهـا تعتـبر ميناء السـودان الأول وكـذلك لإشتراكها مع عدة دول فـي الحـدود مثـل مصـر وأريتريـا. ويوجـد بـالمركز تسجيل شامل وعام لكل الأجـانب وتشـمل المعلومـات الخاصـة بالأجـانب بيانات دقيقة عن إسمه، عمره، بلده، رقم جوازه، الوظيفة. ومن الشروط الهامة المتعلقة بالعمالة الأجنبية أن يقوموا بتـدريب عـدد مـن السـودانيين للإحلال مكان الأجنبي في الوظيفة النادرة. وقـد بلغـت أذونـات الأجـانب (20) إذن في عام 2012م و (15) إذن في عام 2013م.

4-2-2 سوق العمل:-

إستجاب سوق العمل لجهود التنمية التي إنتظمت الولاية وعمل علـى توفير (30,498) فرصة عمل في القطاعات المختلفة.

ويلاحـظ مـن الجـدول (4-2-1) أن عـدد المسـجلين فـي كشـوفات التوظيف للعمل في القطاع الحكومي بالولايـة لكـل الشـرائح خلال الأعـوام 2005م، 2007م، 2008، بلغ (190 .10) يمثل الجـامعيين نسـبة 35.5%

والثانوي 30.8%، والعمال المهرة 16.6%، والعمـال غيـر المهـرة 13.9%، وأجانب 3.2%.

جدول (4-2-1)

يوضح عدد المسجلين للعمل بالقطاع الحكومي بالولاية لكل الشرائح خلال الأعوام (2005م-2007م-2008م)

العام / الشرائح	جامعي	ثانوي	عمال مهرة	عمال غير مهرة	أجانب	الإجمالي
2005م	1769	1822	1495	1250	286	6622
2007م	1129	1118	140	60	13	2460
2008م	721	204	65	115	3	1108
الإجمالي	3619	3144	1700	1425	302	10190

المصدر: وزارة الحكـم المحلـي والخدمـة المدنيـة- ولايـة البحـر الأحمـر- إدارة شـئون العمـل- بورتسودان 2009م.

جدول (4-2-2)

يوضح إجمالي المسجلين بالقطاع الحكومي خلال الأعوام (2005م-2007م-2008م).

السنة	عدد المسجلين	نسبة الزيادة
2005م	6622	-
2007م	2460	37,1%
2008م	1108	16,8%

المصدر: وزارة الحكـم المحلـي والخدمـة المدنيـة- ولايـة البحـر الأحمـر- إدارة شـئون العمـل- بورتسودان- 2009م.

يلاحـظ مـن الجـدول (4-2-2) أن عـدد المسـجلين بالقطـاع الحكـومي بالولاية قد إنخفض خلال الأعوام 2007م- 2008م مقارنة بالعام 2005م، ويعزى ذلك إلى الإجراءات التي إنتهجتها الولاية لـترتيب الأوضـاع الداخليـة وتهيئة البيئة الإداريـة اللازمـة لإعـداد وتنفيـذ خطـة التنميـة والمتمثلـة فـي تجميد تكلفة الوظائف الشاغرة بعدم التعيين عليها بغرض ترشيد الصـرف، إضافة إلى إستيعاب أعداد كبيرة منهم بواسطة القطاع الخاص بالولاية.

جدول (4-2-3)

يوضح إحصائية بعدد التوظيف بالولاية في مهن مختلفة خلال الأعوام (2007م- 2008م).

التصنيف	2007م	2008م	نسبة الزيادة
عمال الشحن والتفريغ وصالة الركاب بميناء الأمير عثمان دقنة	2,336 فرد	2,336 فرد	عمالة ثابتة بعدد الكلل
عمال الشحن والتفريغ خارج البواخر	11,968 فرد	11,968 فرد	عمالة ثابتة بعدد الكلل
عمال الشحن والتفريغ داخل البواخر	3846 فرد	3846 فرد	عمالة ثابتة بعدد الكلل
تعيين منظمات	76 منظمة	77 منظمة	1%
أذونات عمل لاجئين	65 أذن عمل	16	-24%
أذونات أجانب حولت لوزارة العمل الإتحادي	17 إذن	36	47%

المصدر: وزارة الحكم المحلي والخدمة المدنية- ولاية البحر الأحمر- إدارة شئون العمل- بورتسودان 2007م.

يلاحظ من الجدول (4-2-3) ثبات حصة التوظيف في بعض المهن، بينما المهن الأخرى شهدت نسبة زيادة طفيفة. وهذا الوضع يلقي بظلاله على زيادة معدلات البطالة في الولاية خصوصاً مع زيادة أعداد الخريجين.

جدول (4-2-4)

يوضح العمالة في القطاع الحكومي - بورتسودان خلال الأعوام (2009م-2013م)

العام	العاملين	الباحثين	جملة الراغبون	معدل البطالة
2009م	16000	1119	17119	6,54%
2010م	16132	2513	18645	13,48%
2011م	15132	911	16043	5,68%
2012م	14889	832	15721	5%
2013م	15974	2246	1822	12%

المصدر: تقارير مكتب شئون العاملين ومكتب العمل، بورتسودان.

يلاحظ من بيانات الجدول (4-2-4) أن أعداد العاملين في القطاع الحكومي زادت بعدد قليل من عام 2009م إلى عام 2010م وفي المقابل كانت هناك زيادة واضحة في أعداد الباحثين مما انعكس سلباً في زيادة معدل البطالة بصورة جلية من 48,13% إلى 54,6% ويعزى ذلك لتوقف التعيينات خلال الأعوام 2009م- 2010م. وخلال الأعوام 2011م-2012م يلاحظ الإنخفاض في أعداد العاملين في القطاع الحكومي وكذلك إنخفاض أعداد الباحثين ويشير هذا الوضع إلى زيادة إستقطاب هذه الأعداد إما من قبل القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي. أما العام 2013م فقد شهد زيادة ملحوظة في أعداد العاملين في القطاع الحكومي وكذلك زيادة عدد الباحثين مع إرتفاع معدل البطالة إلى (12%) ويعزى هذا إلى زيادة أعداد الخريجين حيث أن خلق وظائف جديدة في القطاع الخاص ليس بالوضع السهل الذي يسمح بإمتصاص الأعداد المتزايدة لذلك حدثت زيادة في أعداد الباحثين وبالتالي زيادة معدل البطالة.

4-2-3 الأنشطة غير الرسمية بالولاية:-

تتعدد أنشطة الإقتصاد غير الرسمي في ولايـة البحـر الحمـر، خاصـة في ظـل الأعـداد المتزايـدة مـن السـكان والهجـرة الوافـدة إلـى الولايـة، ويمكن إرجاع الوفرة في القوى العاملة في الولاية للأسباب الآتية:-

1- إرتفاع معدلات النزوح والهجرة في الولاية (ولاية حدودية).

2- إنخفاض المستوى التشغيلي للإقتصاد.

3- الركود الإقتصادي.

4- المكننة وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

4-2-3-1 أسباب الهجرة في ولاية البحر الأحمر:-

ولاية البحر الأحمر من الولايات الحدودية سواءً بصـورة مباشـرة أو غيـر مباشرة (مجاورة لولاية حدودية) فهذا يتسبب فـي زيـادة معـدلات النـزوح والهجرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو السكاني وبالتالي ظهور أنشطة الإقتصاد غير الرسمي، وترجع أسباب الهجرة في الولاية للآتي:-

1/ نظام العلاقات الرأسمالية في السودان منذ أيـام الإسـتعمار وبعـدها أدى إلى تحطم المنتجين الصغار في الريف والمدن حـتى نجـم عـن ذلـك فـائض نسبي للعمالة [1].

2/ المكننة أدت إلى تناقص عدد العاملين بالزراعة.

3/ يعتبر الدخل من أهم محددات وأسباب الهجرة من الريف إلى المدن.

4/ ظروف الحرب في جنـوب السـودان والإعتـداءات علـى شـمال وجنـوب الولاية سابقاً.

5/ موجات الجفاف والتصحر قد نتـج عنهـا تهميـش السـكان وإفقـارهم وأجـبرتهم على الهجرة نحو المراكز الحضرية.

4-2-3-2 الآثار المترتبة من عملية الهجرة:-

تؤثر الهجرة بصورة أو بأخرى على المستوى الإقتصادي، فهـي تعمـل على إنخفاض مستوى الرفاهيـة فـي المنـاطق المسـتقبلة بزيـادة الطلـب على الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم والميـاه والمسـاكن والنقـل، إذ أن زيادة الطلب تؤدي إلى إرتفاع تكلفة الخدمات وبالتالي تقليـل مسـتوى

1( ) الوضع الراهن للقوي العاملة والحراك السكاني بولاية البحر الاحمر 2012م، ورشة عمل (نحو وعي مشترك لقضايا السكان والتنمية- الأمانة العامة للمجلس القومي بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان).

الرفاهيـة الإقتصـادي والإجتمـاعي. كما تـؤدي الهجـرة إلى زيادة عـرض العمل في المناطق المستقبلة مما يعمـل علـى إنخفـاض مسـتوى الأجـور وظهور القطاع غير المنظم.

وتـتركز أنشـطة القطـاع غيـر الرسـمي فـي حاضـرة الولايـة (مدينـة بورتسودان) ويرجع ذلك لإزدياد السكان حيث المرافـق والخـدمات العامـة وتوفر البنيات التحتية، كل ذلك عمل على إستقطاب المدينة للوافدين مـن الولايات الأخرى أو من الدول المجاورة، ومع إزدياد أعداد الوافدين وأعداد الخريجيـن مـن أبنـاء الولايـة فـي ظـل محدوديـة الوظـائف فـي القطـاع الرسمي كان لابد وأن يظهـر القطـاع غيـر الرسـمي ويتسـع وينمـو ليضـم بداخله عدد كبير من الأنشـطة بعضـها يتطلـب مهـارات منخفضـة والبعـض الآخر مهارات متوسطة. ومن الملاحظ وجـود أعـداد مقـدرة مـن الأطفـال المتسربين من التعليم والذين يمتهنون أعمالاً مثل: مسح الأحذيـة، غسـيل السيارات، غسل الصحون والنظافة بالمطاعم، كماسرة الحافلات، وصـبيه بورش الحدادة والنجارة.

توجـد بالولايـة جميـع أنشـطة إقتصـاد الظـل بشـقيها الشـرعي وغيـر الشرعي، أما الأنشطة غير الشرعية فهـي خفيـة تمامـاً عـن أعيـن النـاس والسلطات العامة لذلك يصعب تتبعها ورصدها وتقـديرها وهـي تتمثـل فـي الأنشطة التالية:-

غسـيل الأمـوال والعمليـات المصـاحبة لـه- تجـارة المخـدرات- تجـارة الأسلحة- تجارة البشر (عبر البحر الأحمر) – القمار- الـدعارة، هـذا إضـافة إلى أنشطة التهريب التي تتم على نطاق واسع، خاصـة وأن الولايـة تتمتـع بمنافذ عديدة مـع جمهوريـة مصـر العربيـة ومـع ولايـتي كسـلا ونهـر النيـل إضافة إلى الحدود الأريترية مع الجنوب الشرقي للولاية.

جدول (4-2-5)

يوضح إحصائية لأهم السلع المهرّبة للفترة 2005 وحتى العام 2013م

المتسلسل	الصنـــف	التفاصيـل
1	مواشـــى	الإبل عدد 7820 رأس الأبقار عدد 1221 رأس الضأن عدد 1276 رأس

		الماعز عدد 334 رأس
2	أقمشــة	21,862 طاقه مختلفة 30,306 طن ملابس مستعمله 35883 دسته ملابس جديدة مختلفة
3	أجهــزه	122574 قطعه أجهزه مختلفة 1006 كرتونة تحتوى أجهزه مختلفة
4	عربــات	462 تشمل وسائل نقل مهربه
5	سنابيك وقـوارب	13 سنبوك 9 قارب تستخدم فى تهريب البشــر أو الصيد داخل المياه الإقليمية
6	كريمـات	29030 دسته كريمات مختلفة 27367 بكت كريمات مختلفة 2337 كرتونة كريمات مختلفة
7	معســل	8637 كرتونه 31882 باكو
8	خمــور	4152 زجاجه خمور مستورده
9	كوتشيــنه	6347 كرتونه 19542 باكو
10	سجــائر	4711 كرتونه 22307 باكو
11	مواد غذائيــه	2129 جركانه زيت طعام مختلفة 8347 جوال سكر 2080 كرتونه صلصه

المصدر: مكافحة التهريب ،ولاية البحر الاحمر، بوتسودان.

يلاحـظ مـن بيانـات الجـدول السـابق (4-2-5) الكميـات الكـبيرة مـن البضائع المهربة، حيـث يـؤدى تهريـب سـلع الصـادر إلـى نـدرتها بالأسـواق وإرتفاع أسعارها وفقدان الولاية مبالغ مقدّرة كان بالإمكان الحصول عليهـا من تصديرها. وبالتركيز على نوعية السلع فهى إما سلع أساسية وضـرورية لأفراد المجتمع. أو سلع ضارة مهددة لحياة البشر، وفى كلتا الحالتين فــإن التأثير سيكون سالباً على الفرد والدولة .

تلعب مكافحة التهريب دوراً بارزاً فى التقليل من تهريب السلع الصادرة والواردة ويظهر ذلك فى الكميات الكـبيرة مـن البضـائع الـتى تـم ضـبطها

(كما فى الجدول). ويتم إنفـاق مبـالغ كـبيرة لعمليـات المكافحـة وبصـورة دوريـة، علاوة عل ى المخـاطر الـتى يتعـرض لها أفـراد المكافحـة. وتكـون المحصلة النهائية زيادة العبء المالى للحكومة دون الحصول على إيرادات فى المقابل.

أما الأنشطة الشرعية فيمكن رصدها وتتبعها لأنها أمـام أعيـن النـاس لكنها خفية فقط عن أعين السلطات الضريبية. وهي تشمل جميع الأنشطة التي تُدر دخلاً لأصحابها سواءً كانت سـلع أو خـدمات وهـي تضـم الأنشـطة الآتية:-

بائعات الشاي:-

بالرغم من وجود العنصر الرجالي في مجال بيع الشاي إلا أن السـواد الأعظم من العنصر النسائي لذلك ساد مصـطلح (بائعـات) ويتواجـد بـائعي الشاي في أماكن متفرقـة م ن المدينـة ف ي الكورنيش ات، أمـام المصـالح العامة، في مواقف المواصلات وتحت الأشجار. وعادة يعمل أصـحاب هـذه المهنـة لسـاعات طويلـة خلال اليـوم، وتـوفر هـذه المهنـة دخـولاً للأسـر الفقيرة والبعض يتخذها كمصدر دخل إضافي.

أمـا عـن مسـتوى التعليـم والمهـارة، فالغالبيـة مـن الأميـن والتعليـم الأولي ،كما أنها لاتتطلب أدنـي درجـة مـن المهـارة. ويـواجه أصـحاب هـذا النشاط العديد من المشكلات أهمها حملات المحليات المتكررة.

الباعة المتجولون:-

ويمثل هذا النوع شريحة كبيرة من الأعمال الهامشية والتي تضـم بيـع المنتجـات الرخيصـة كـالعطور، السـجائر، السـاعات، الحلويـات، أكيـاس البلاستيك، لعب الأطفال، الجرائد... وغيرها، ويمثل الأطفال غالبيـة الباعـة المتجولين، حيث يعمل البعض طوال اليوم بينما البعض الآخر يعملـون بعـد الإنتهاء مـن اليـوم الدراسـي. ويتسـم العـاملين فـي هـذا النشـاط بتـدني مستوي التعليم والمهارة، وتبعاً لذلك تدني مسـتوي الـدخل، حيـث لايفـي بالإحتياجات الأساسية للمعيشة.

ورش النجارة والحدادة والسباكة:-

وتضم عمال من جميع الفئات العمرية والتعليمية، حيث يتولي كبار السن الإشراف والإدارة (الأُسطي) بينما يتولي الشباب مهام التشغيل والصيانة. اما صغار السن فينحصر دورهم في المساعدة والأعمال الثانوية (الصبية). أما عن المستوي التعليمي فيتفاوت بين الشهادة الثانوية ومعاهد التدريب المهني (عمال مهرة) ، وشهادة الأساس والأميين(عمال غير مهرة). ويفتقر هولاء العمال لجميع أشكال الضمان والتأمين الإجتماعي، حيث لا وجود للنقابات التي تحمي حقوقهم ومصالحهم.

الباعة بالأماكن الثابتة:-

وتضم الباعة الذين يتخذون مواقع ثابتة لمزاولة نشاطهم مثل: بائعات الكسره، بائعات المأكولات الشعبية، خياطة الأحذية (الإسكافي)، سماسرة الأراضي والسيارات، تجار العملات، الحلاقة، تنجيد المراتب، الحياكة، غسيل الملابس... وغيرها. وبعض هذه الأعمال يدر دخلاً متواضعاً والبعض الآخر يدر دخلاً مرتفعاً. كما أنها لا تتطلب قدراً من رأس المال ، فهي تعتمد علي القوة الجسدية بصورة أساسية.

نقش الحناء:-

يمارس هذا النشاط عادة داخل المنازل، فالبعض التحقن بهذه المهنة إرضاءاً لهواياتهن والبعض الآخر لملء أوقات الفراغ، وأُخريات إلتحقن بها لمساعدة أسرهن. وهي مهنة لاتتطلب أي قدر من التعليم في الوقت الذي تحقق فيه مكاسب عالية جداً.

الصناعات الخفيفة:-

وهي تلك الصناعات التي تتم بواسطة أكثر من شخص واحد، وتتطلب توافر القدرات والمبادرات الريادية. ومن أمثلتها صناعة الأثاث، تصنيع الآيسكريم، صناعة المعجنات، صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية، صناعة الملابس، وصناعة الفخار. وتعتمد هذه الأنشطة علي التكنلوجيات البسيطة والمهارات التقنية للأفراد علي حد سواء.

ويمكن تقسيم الأنشطة غير الرسمية بشكل مؤجز كالأتى:-

- نشاط مشروع غير منظم محدد الموقع:

ذلك النشـاط الإنتـاجى والتجـارى والخـدمى الـذى يمـارس فـي أمـاكن محددة.

- نشاط مشروع غير منظم وغير محدد الموقع:

يشمل العمالة الجائلـة، والأعمـال الثانويـة أوالإضـافية، أي الجمـع بيـن وظيفتين أو أكثر من وظيفة، حيث يمارس الفرد عملاً ثانوياً غير رسمى بالإضافة إلى عمله الرسمى.

- نشاط غير مشروع وغير منظم (مستتر):

هو ذلك النشاط غير المشروع والمجّرم قانونياً والمنتج والمـوزع لسـلع وخدمات ضارة بالمجتمع.[1]

بناءً على تقارير ديوان الضرائب بولاية البحر الأحمر،فإن متوسـط عـدد المنشآت التى لها ملفات ضريبية خلال الفـترة 2005-2013م قـد بلغـت 6000 (سته الف ملف ضريبى). وتساهم بمالايقل عن 25% من إيـرادات وزارة المالية بالولاية .وذلك بعد إستبعاد تحويلات المركز(الخرطوم) .

لا توجد إحصاءات دقيقة جداً بخصوص المنشآت غيـر الرسـمية بمحليـة بورتسودان الإ انه ومن واقع المشاهدات وحملات المسـح الميـدانى فإنهـا مـن حيـث العـدد لاتقـل عـن 80% مـن جملـة المنشـآت والمشـروعات بالمحلية .[2] وقد تعذّر حصرها جميعاً لعدة أسباب أهمها:

1/ التباعد والتشتت للأنشطة على مستوى المحليـة الأمـر الـذى يسـتدعى توظيف عدد كبير من الباحثين ولفـترات زمنيـة طويلـة حـتى يتـم حصـرها جميعاً.

2/ عدم الجدوى الإقتصادية، حيـث أن المسـاهمة الضـريبية المتوقعـة مـن بعـض المشـروعات الصـغيرة لا تغطـى المصـروفات الإداريـة الـتى يلـزم تكبدها فى سبيل التحصيل.

تعتبر الأنشطة غير الرسمية مصادر أساسية لدخل عدد كبير مـن سـكان المحلية ، لذلك فهي تمثل إضافة مقّدرة للدخل الكمـى للولايـة مـن ناحيـة أخرى تؤدى زيادة دخل الأسر الناتجة من الأنشطة غير الرسمية إلى زيادة

1( ) سحر حافظ: مصدر سابق، ص 423.

2( ) محمد عبود الحاج : ديوان الضرائب/ بورتسودان/ مقابلة شخصية بتاريخ 20/10/2015م.

فى الطلب الكلى على مستوى الولاية والتى تتبعهـا بالضـرورة زيـادة فـى الإنتاج والدخل.[1]

كما يؤثر القطاع غير الرسمى سلباً على الإنفـاق الحكـومى، وذلـك مـن خلال إنخفاض الإيرادات الولائية عن ما يجب أن تكون عليـه بسـبب غيـاب مساهمته فى النفقات العامة بسـداد مـاعليه مـن ضـرائب مسـتحقة علـى الدخل. علاوة على ذلـك يعمـل وجـود القطـاع غيـر الرسـمى علـى زيـادة نفقات الولاية والمحلية على الأنشطة المتعلقـة بمكافحـة عمـل المنشـآت غير الرسمية(حملات المحليات).

وتكون المحصّلة النهائية فى هذا الجانب، تحميـل العجـز فـى الموازنـة على الأنشطة الرسمية عـن طريـق التوسـع الرأسـى، الأمـر الـذى يـترتب عليه فرض ضرائب باهظة تغري بالتهرب الضريبى وتقلل فـى نهايـة الأمـر من الحصيلة الضريبية.

مقارنة بين الدخل الرسمى وغير الرسمى بمحلية بورتسودان:

من الواضح أن الدخل غير الرسمي يضـاهي الـدخل الرسـمي فـي محليـة بورتسودان، ويشكل نسبة مقدّره ويتبين ذلك من خلال البيانات الآتية:

بما أن الظاهرة تمثل 5% من حجم المجتمع (راجع عينة الدراسة) لـذلك فإن:

مجتمع الدراسة = 400,000 20,000 = 5/100 x فرد

ولحساب متوسط دخل الفرد (غير الرسمى) فإن أغلبية المبحوثين وبنسبة (55,1%) كان متوسط الدخل

الشهرى لديهم فى الفئة (500-2000) جنيه كالآتى:

المتوسط =500+2000/2 =1250 جنيه

متوسط الدخل(الشهرى) لمجتمـع الدراسـة ككـل = 1250 20,000 x 25,000,000= جنيه

متوسـط الـدخل (السـنوى) لمجتمـع الدراسـة =25,000,000 12 x 300,000,000= جنيه.

1( ).محمد عبود الحاج: المصدر السابق

ثم المقارنة مع الدخل الولائى الرسمى لأخر سـنه فـى الدراسـة(2013م) وهو يساوى 691,800,000 جنيه

الدخل غير الرسمى/ الدخل الرسمى = 300,000,000/ 691,800,000 = 43%

إذن الدخل الولائى غير الرسمي يمثل 43% مـن جملـة الـدخل الـولائي وهى نسبه ليسـت بالبسـيطه، وهـذا يعكـس الـدور البـارز الـذى يقـوم بـه القطاع غير الرسمى فى إقتصاد الولاية والمحليـة مـن حيـث زيـادة الناتـج المحلى وتخفيض معدل البطالة. لكن على الجانب الآخر فإن هـذه النسـبه لا يتم تسـجيلها فـى الحسـابات الرسـميه للولايـة والمحليـة(يقـدّر الـدخل الولائى بأقل من قيمته الحقيقية)، وبالتالى تتم صـياغة السياسـات بصـوره غير دقيقة مما يبعد الحكومة عن مسارها الصحيح فى تحقيق الأهداف .

4-3 الدخل الولائي:-

يعتبر الناتـج الـولائي أو الـدخل الـولائي مـن المؤشـرات الهامـة، حيـث يعكـس أداء كافـة القطاعـات الإقتصـادية بالولايـة (الزراعـة – الصـناعة – القطاع الخدمي). ونسبة لعـدم تـوفر بيانـات كافيـة ودقيقـة عـن مكونـات الناتج المحلي الإجمالي فقد تم الإعتماد فـي تقـديرات دخـل الولايـة علـى الدراسة الـتي أجراهـا مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية فـي العـام 1996م بالتعاون مع ديوان الزكاة في الولايات الشرقية وذلك على ما أشارت إليـه بعض الكتب الإقتصـادية بـأن تقـديرات الزكـاة تكـون فـي حـدود 3% مـن إجمالي الدخل الولائي[1]:

ويمكن إعتماد المعادلة الآتية لحساب الدخل الولائي :

س + ف + م = 3 و. ص

∴ ص = $\frac{\text{س + ف + م}}{0.3}$

حيث:-

س= التحصيل الفعلي للزكاة في سنة معينة.

ص= الدخل الولائي في نفس السنة.

1( ) الإطار الكلي للإقتصاد (2009 – 2013)م، ادارة التخطيط الإقتصادي والتعاون الدولي ، وزارة الشئون الإقتصادية والإستثمار، ولاية البحر الاحمر، بورتسودان.

ف= الفاقد الزكوي في نفس السنة (عادة يقدر ب 20%).
م = جزء من الزكاة يترك لدافع الزكاة لتخصيصه وتدفع بواسطته (20%)
.

على سبيل المثال في عام 2005م:-

ص = $\frac{1.3 + 6.6}{0.3}$ = 263.3 مليون جنيه

4-3-1 التحصيل الفعلي للزكاة بالولاية خلال الأعوام (2005-2013م):

جدول (4-3-1)

العام	التحصيل الفعلي/ مليون جنيه
م 2005	6,6
م 2006	-
م 2007	9
م 2008	7,1
م 2009	10,3
م 2010	12,1
م 2011	11,8
م 2012	12,9
م 2013	17,3

المصدر: ديوان الزكاة- ولاية البحر الأحمر- التقارير السنوية.

الجدول (4-3-1) يوضح التحصيل الفعلي للزكاة من الأوعية الزكوية الآتية:- الزروع، الأنعام، عروض التجارة، المال المستفاد، المستقلات، والمهن الحرة. ويلاحظ زيادة التحصيل في جميع الأعوام ما عدا عامي 2008م، 2011م حيث تراجع التحصيل بعض الشئ عن السنوات السابقة لها.

جدول (4-3-2)

يوضح الدخل الولائي خلال الأعوام (2005م- 2013م)

السنة	الدخل الولائي/ مليون جنيه
م 2005	263,5
م 2006	-
م 2007	360
م 2008	423,3
م 2009	471,6
م 2010	506,1

471,8	م 2011
518	م 2012
691.8	م 2013

المصدر: تقارير اللجنة العلمية بالولاية (2005م- 2013م).

مـن بيانـات الجـدول (4-3-2) يلاحـظ التزايـد المسـتمر فـي الـدخل الولائي، ما عدا عـام 2011م، حيـث يعـزى إنخفـاض الـدخل الـولائي إلـى تدهور قطاع الصناعة بسبب توقف بعـض المصـانع لأسـباب تتعلـق بالبنيـة التحتية. أما في الفترة الأخيرة أي فـترة النمـو الحـاد بيـن عـام 2012م و 2013م فجـزء مـن الإرتفـاع قـد يكـون إسـمي لإرتفـاع معـدل التضـخم وإنخفاض قيمة النقود، والجزء الآخر هو حقيقي يعزى إلـى إهتمـام الولايـة بالقطاعات الإنتاجية خاصة في مجال

الزراعة والأمن الغـذائي وإرتفـاع الناتـج الخـدمي الملحـوظ خصوصـاً فـي المجال السياحي نسبة للجهود التي تمت في هذا القطاع.

ملحوظه: عام 2006م غيـر مـدرج فـي الإحصـائيات وذلـك لأنـه فـى ذات العـام تـم إصـدار قـرار مـن الـوالى السـابق(إيلا) بـإجراء المسـوحات والحسابات.لذلك لم تظهر النتائج الإ في الأعوام التالية له. كما تـم إختيـار عام 2005م بإعتباره سنة أساس للمقارنات

4-3-2 متغيرات الدخل الولائي والإدخار:-

بإفتراض أن:

$$S = I$$

$$S = Y - C$$

$$\text{الإستهلاك} = Y - S$$

$$\text{الإدخار} = Y - C$$

حيث: الدخل مليون ج =Y

الإستهلاك الخاص مليون ج = C

الإستثمار المحلي مليون ج =I

الإدخار المحلي مليون ج =S

جدول (4-3-3)

يوضح متغيرات الدخل الولائي خلال الأعوام (2009م- 2013م)

السنة	I	S	C	Y
م 2009	161,9	161,9	309,7	471,6
م 2010	413,7	413,7	92,4	506,1
م 2011	291,3	291,3	180,5	471,8
م 2012	392	392	126	518
م 2013	513,4	513,4	178,4	691,8

المصدر: الدخل الولائي: تقارير اللجنة العلمية، الإستثمار: الإدارة العامة للإستثمار ولاية البحر الأحمر.

يلاحظ من الجدول (4-3-3) إرتفاع معدل الإدخار خلال 2010م لينخفض في العام 2011م قليلاً ويواصل في الإرتفاع 2012م و 2013م نتيجة لتطبيق البرنامج الإقتصادي والسياسات المصاحبة له كنشر ثقافة التمويل الأصغر التي يمثل الإدخار إحدى دعائمها، أما الإنخفاض في الإدخار للعام 2011م يمكن أن يعود لتذبذب سعر الصرف وإرتفاع معدلات التضخم نتيجة للظروف الإقتصادية التي صاحبت إنفصال الجنوب.

4-3-3 معدل نمو الدخل الولائي:-

تم حساب معدل النمو السنوي بالمعادلات الآتية على حسب ما ورد في موقع المعهد العربي للتخطيط[1].

المعادلة الأولى: (الناتج للسنة الثانية – الناتج للسنة الأولى) / الناتج للسنة الأولى × 100

المعادلة الثانية: (الناتج للسنة الثانية – الناتج للسنة الأولى) / الناتج للسنة الثانية × 100

المعادلة الثالثة: (الناتج للسنة الثانية – الناتج للسنة الأولى) / الناتج لمتوسط السنتين × 100

جدول (4-3-4)

1( ) قوانين النمو الإقتصادي: المعهد العربي للتخطيط (موقع الكتروني)، الكويت ،2013م

معدل نمو الدخل الولائي (2005-2013م)

البيان	2005م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
الدخل الولائي	263,3	360	423,3	471,6	506,1	471,8	518	691,8
معدل النمو السنوي (المعادلة الأولى)	-	36,7%	17,6%	11,4%	7,3%	6,9%	9,8%	33,6%
معدل النمو السنوي (المعادلة الثانية)	-	26,9%	15%	10,2%	6,8%	7,3%	8,9%	25,1%
معدل النمو السنوي (المعادلة الثالثة)	-	31%	16,1%	10,8%	7,1%	7%	9,3%	28,7%

المصدر: تقارير اللجنة العلمية بالولاية (2005م- 2013م)

وبناءً على النتائج فإن المعادلة الثالثة تمثل الوسط بين المعادلات، والتي بناءً عليها تم التحليل (تحليل الدخل الولائي) في الجدول (4-3-2).

من بيانات الجدول السابق (4-3-4) يلاحظ إنخفاض معدل النمو من 31% إلى 16,1% ثم 10,8% خلال الأعوام 2007م–2008م- 2009م على التوالي، ثم مرة أخري ينخفض معدل النمو إلى 7,1% فى عام 2010م و7% فى عام 2011م. وترتفع نسبة الزيادة في الناتج بصورة حادة بين العامين 2012م و2013م من 9,3% إلى 28,7% ويبدو جلياً أن هناك إزدياد في معدل نمو الناتج ولكن نسبة هذه الزيادة غير متسقة أو متناسبة حيث أنها متناقصة في بداية الفترة مما يعني أن معدل النمو في بعض القطاعات لا يرتقي للمستوى المطلوب.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج

5-1: إجراءات الدراسة الميدانية

5-2: تحليل بيانات الدراسة

5-3: إختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

5-1 إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتُّبعت في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من القطاع غير الرسمى (غير المنظم) بمحلية بورتسودان.

أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (370) إستمارة إستبيان على المستهدفين من بعض العاملين فى القطاع غير الرسمى من أصحاب الأعمال الهامشية كالباعة الجائلين وعمال الورش والصناعات الصغيرة وخدم المنازل، وإستجاب (370) فرداً أي ما نسبته (100%) من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

حساب حجم العينة:

يتم حساب حجم العينة وفقاً للمعادلة التالية:

$$n_0 = \frac{z^2 p}{d^2}$$

حيث :-

n_0: الحجم الأولى للعينة

Z : عدد الإنحرافات المعيارية عند مستوى الثقة 95% وتساوى 1.96

P :حجم الظاهرة فى المجتمع وهي تساوى 5%

Z : P -1

d : نسبة الخطأ المسموح به =0.05

N : حجم المجتمع =400000

بما أن تقدير نسبة الظاهرة في المجتمع (الإقتصاد الخفي في محلية بورتسودان) 2% فإنه تقدير غير دقيق وغير مبنى على أساليب ومسوحات واقعية .لذلك قام الباحث بإستخدام المعادلة وتطبيقها بإعتبار أن نسبة الظاهرة(P) غير معروفة والتي عادة ماتكون (5%).(كما يرى الإحصائيون في حالة عدم معرفة حجم الظاهرة في المجتمع يتم تقديرها بناءً على النسبة 5%).

وإعتمدت الدراسة نسبة 5% حتى يزيد حجم العينة وبالتالى يتم الوصول إلى بيانات أكثر مصداقية وأقرب للواقع.

$n_0 = (1.96)^2(0.05)/(0.05) = 0.009604/0.0025 = 373$

$$n = n_0/1 + n_0/N$$

$n = 373/1+373/400000 = 373/1.00096 = 372 \approx 370$

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 18 سنة، 18-45 سنة ، 46 سنة فما فوق).
2. الأفراد من الجنسين (الذكور والإناث).
3. الأفراد من مختلف المستويات التعلمية (أساس، ثانوي، جامعي، فوق جامعي، أخرى).
4. الأفراد بحسب حالتهم الاجتماعية (عازب، متزوج، مطلق، أرمل).
5. الأفراد من حيث المهنة (بائع متجول، بائع بمحل ثابت، عامل، خدمة بالمنازل، أخرى).
6. الأفراد من مختلف سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، 5 سنة ، أكثر من 10 سنة).
7. الأفراد من حيث الدخل الشهري (أقل من 500 جنية ، 500-2000 جنية ، 2001-3500 جنية، أكثر من 3500 جنية).

8 الأفراد من حيث الموطن الأصلي (ولاية البحر الأحمر، ولايات شرق السودان الأخرى، الولايات الوسطى، ولاية كردفان الكبرى ، ولاية درافور الكبرى، الولايات الشمالية).

وفيما يلي وصفاً مفصّلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (5/1/1) والشكل رقم (5/1/1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (5/1/1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر بالسنوات

العدد

النسبة المئوية

أقل من 18 سنة

29

7.8%

18-45

272

73.5%

46 سنة فمافوق

69

18.6

%

المجموع

370

100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م.

شكل رقم (5/1/1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

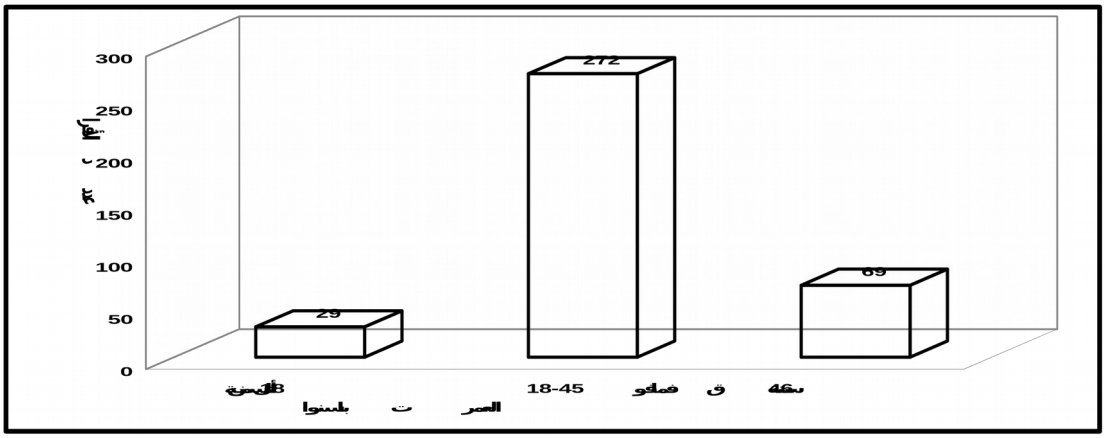

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يبين الجدول رقم (5/1/1) والشكل رقم (5/1/1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم ما بين (18-45) سنة، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد (272) فرداً وبنسبة (73.5%) من العينة الكلية، وبلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم (أقل من 18) سنة (29) فرداً وبنسبة (7.8%)، كما تضمنت العينة على (69) أفراد وبنسبة (18.6%) أعمارهم (46 سنة فما فوق). ويلاحظ أن النسبة العظمى كانت من الشباب الناشطين اقتصادياً.

2- النوع:

يوضح الجدول رقم (5/1/2) والشكل رقم (5/1/2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع.

جدول رقم (5/1/2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	272	73.5%
أنثى	98	26.5

%

المجموع

370

100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/1/2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

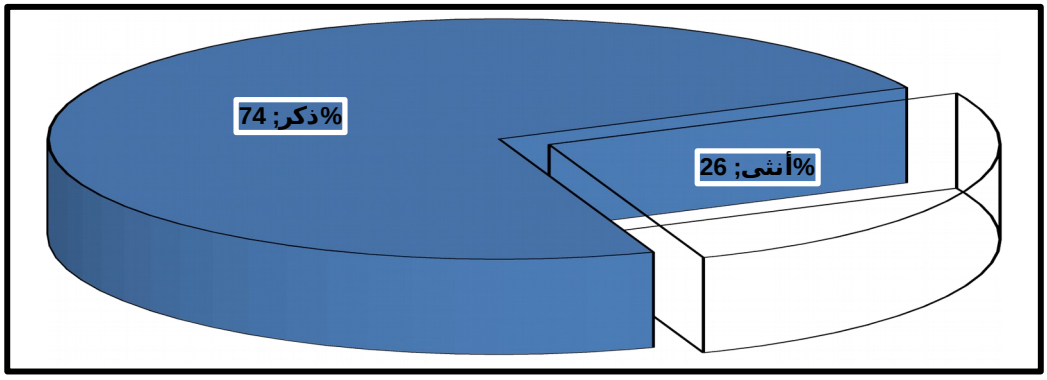

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/1/2) والشكل رقم (5/1/2)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، إذ بلغ عددهم في العينة (272) فرداً ويمثلون ما نسبته (73.5%) من العينة الكلية، في حين بلغ عدد الإناث في العينة (98) فرداً ويمثلون ما نسبته (26.7%) من العينة الكلية.

3- المستوى التعليمي:

يوضح الجدول رقم (5/1/3) والشكل رقم (5/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المستوى التعليمي**.

جدول رقم (5/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

المؤهل العلمي

العدد

النسبة المئوية

أساس

167

45.1%

ثانوي
99
26.8%
جامعي
39
10.5%
فوق الجامعي
4
1.1%
أخرى
61
16.5
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/1/3)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

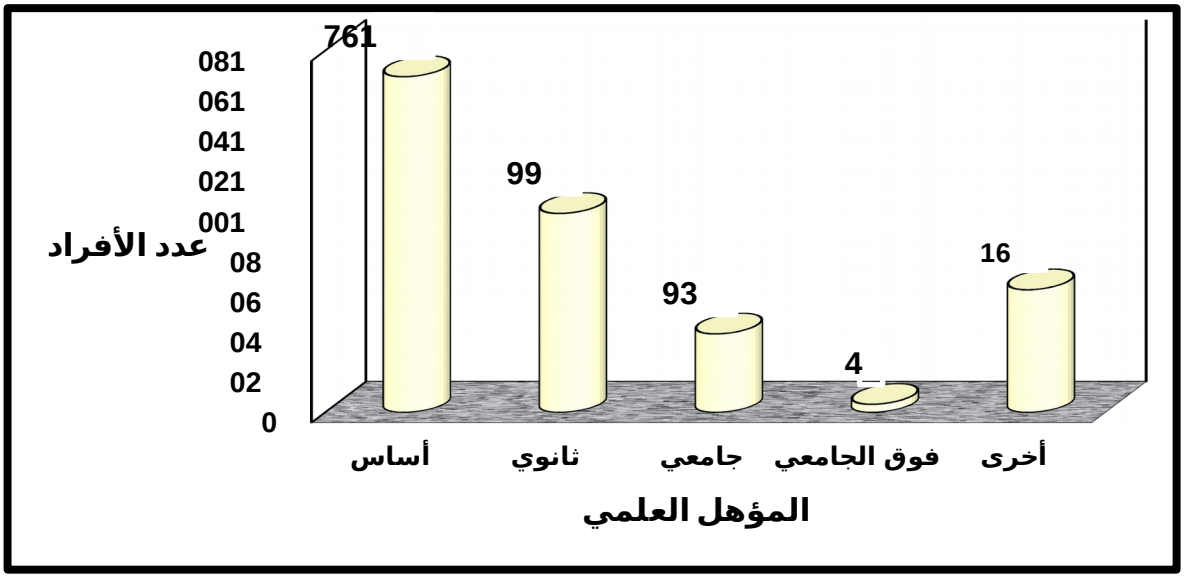

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/1/3) والشكل رقم (5/1/3)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من مستواهم التعليمي (أساس)، حيث بلغ عددهم (

167) فرداً ويمثلون ما نسبته (45.1%) من العينة الكلية، وتضمنت العينة على (99) فرداً وبنسبة (26.8%) من حملة شهادة الثانوية، و (39) فرداً وبنسبة (10.5%) من حملة شهادة الجامعية، و (4) فرداً وبنسبة (1.1%) من حملة شهادة فوق الجامعية. كما تضمنت العينة على (61) فرداً وبنسبة (16.5%) لهم مستويات تعليمية أخرى. مما تقدم نجد أن غارلبية المبحوثين من المستوى التعليمي الأولي.

4- الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (5/1/4) والشكل رقم (5/1/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية.

جدول رقم (5/1/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	153	41.4%
متزوج	181	48.9%
مطلق	18	4.9%
أرمل	18	4.9%
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/1/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

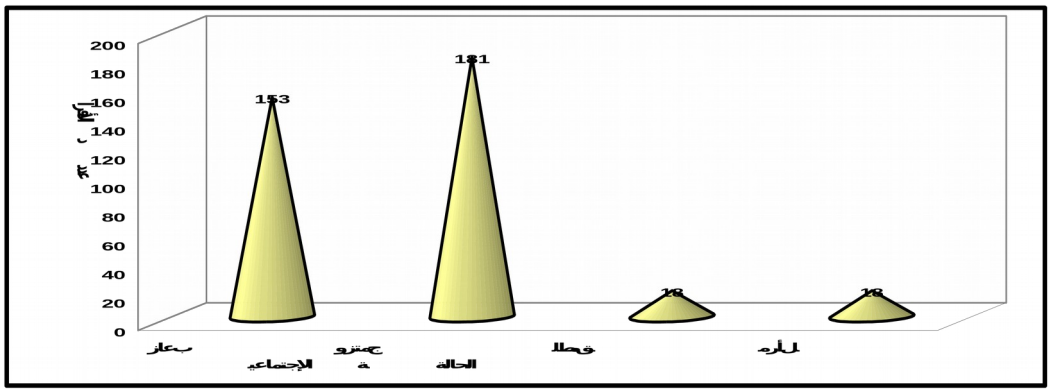

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

نجد من خلال الجدول(5/1/4) والشكل(5/1/4) عدد الأفراد العازبين(153) فرداً وبنسبة(41.4%)، بينما بلغ عدد الأفراد المتزوجين(181) فرداً وبنسبة(48.9%)، وبلغ عدد الأفراد الذين حالتهم الاجتماعية مطلق (18) فرداً وبنسبة(4.9%)، وبلغ عدد الأفراد الذين حالتهم الاجتماعية أرمل(18) فرداً بنسبة(4.9%).

5- المهنة:

يوضح الجدول رقم **(5/1/5)** والشكل رقم (5/1/5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة.

جدول رقم (5/1/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
بائع متجول	112	30.3%
بائع محل ثابت	128	34.6%
عامل	39	10.5%
خدمة بالمنازل	14	3.8%
أخرى	77	20.8%
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم جدول رقم (5/1/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

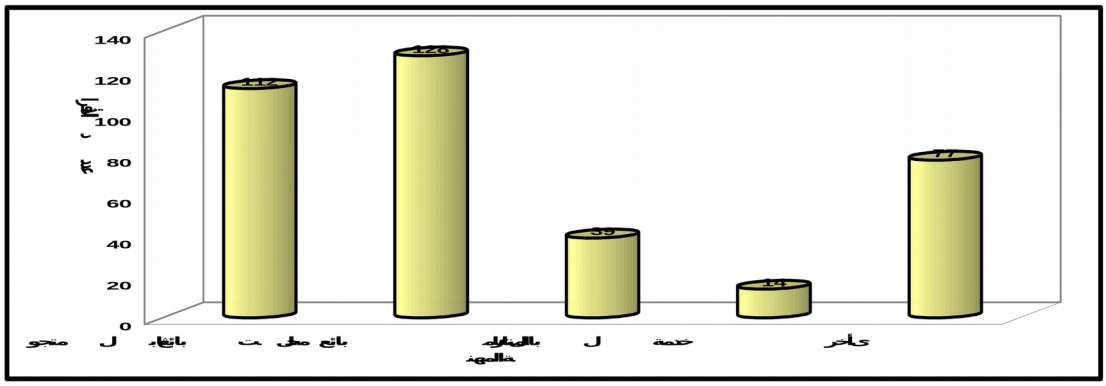

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/1/5) والشكل رقم (5/1/5) ان غالبية أفراد عينة الدراسة مهنتهم بائع محل ثابت حيث بلغ عدد هؤلاء(128) فرداً بنسبة (34.6%) ، (112) فرداً وبنسبة (30.3%) مهنتهم (بائع متجول)، و(39) فرداً وبنسبة (10.5%) مهنتهم (عامل)، و(14) فرداً وبنسبة (3.8%) مهنتهم (خدمة المنازل). وتضمنت العينة (77) فرداً وبنسبة (20.8%) لهم مهن أخرى غير التي ذكرت.

6- سنوات العمل:

يوضح الجدول رقم (5/1/6) والشكل رقم (5/1/6) التوزيع التكـراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات العمل.

جدول رقم (5/1/6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات العمل

سنوات العمل	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	142	38.4%
5-10	112	30.3%
أكثر من 10 سنوات	116	31.4

%
المجموع
370
100%
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/1/6)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات العمل

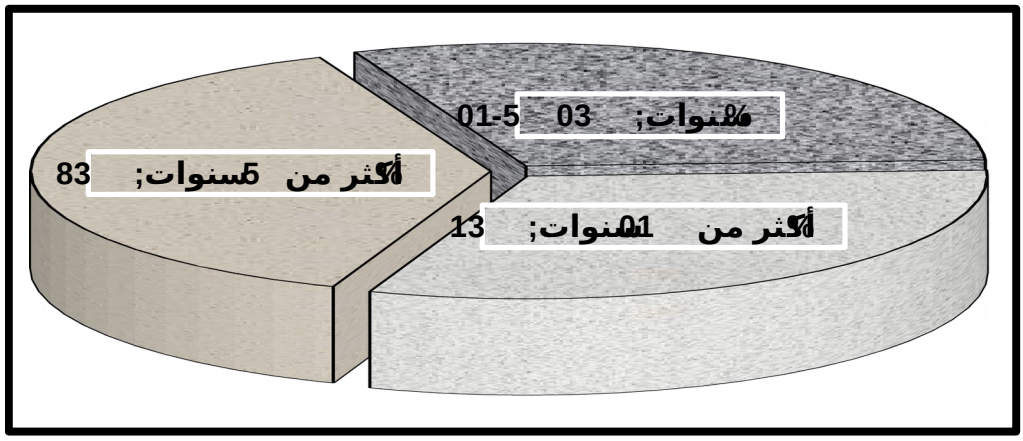

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/1/6) والشكل رقم (5/1/6) أن هناك (142) فرداً وبنسبة (38.4%) لهم سنوات عمل (أقل من 5 سنوات)، وهناك (112) فرداً وبنسبة (30.3%) لهم سنوات عمل ما بين (5-10 سنوات)، وهناك (116) فرداً وبنسبة (31.4%) لهم سنوات عمل (أكثر من 10 سنوات).

7- متوسط الدخل الشهري:

يوضح الجدول رقم (5/1/7) والشكل رقم (5/1/7) التوزيع التكـراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير متوسط الدخل الشهري.

جدول رقم (5/1/7)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير متوسط الدخل الشهري

المتوسط
العدد
النسبة المئوية
أقل من 500 جنيه
67
18.1%
500-2000 جنيه
204
55.1%

2001-3500 جنيه
73
19.7%
أكثر من 3500 جنيه
26
7.0
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/1/7)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير متوسط الدخل الشهري

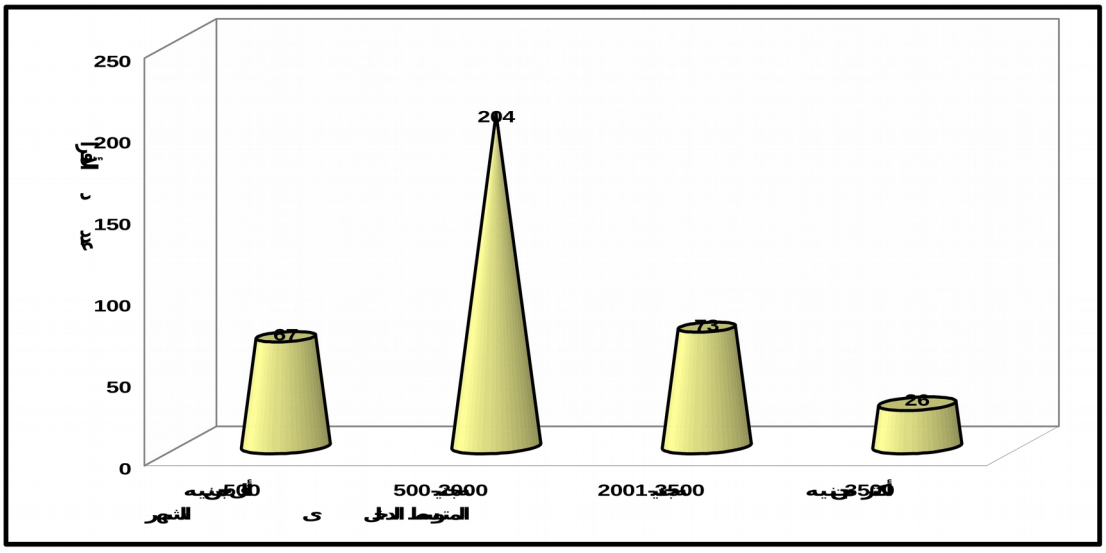

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/1/7) والشكل رقم (5/1/7) أن هناك (67) فرداً وبنسبة (18.1%) لهم متوسط الدخل الشهري (أقل من 500 جنيه)، وهناك (204) فرداً وبنسبة (55.1%) لهم متوسط الدخل الشهري ما بين (500-2000 جنيه)، وهناك(73) فرداً وبنسبة (19.7%) لهم متوسط دخل شهري ما بين (2001-3500 جنيه)، وهناك (26) فرداً وبنسبة (7.0%) لهم متوسط دخل شهري (أكثر من 3500 جنيه).

8- الموطن الأصلي:

يوضح الجدول رقم (5/1/8) والشكل رقم (5/1/8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الموطن الأصلي.

جدول رقم (5/1/8)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الموطن الأصلي

الموطن الأصلي	العدد	النسبة المئوية
ولاية البحر الأحمر	87	23.5%

ولايات شرق السودان الأخرى	45	12.2%
الولايات الوسطى	58	15.7%
ولاية كردفان الكبرى	73	19.7%
ولاية دارفور الكبرى	62	16.8%
الولايات الشمالية	45	12.2%
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم جدول رقم (5/1/8)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الموطن الأصلي

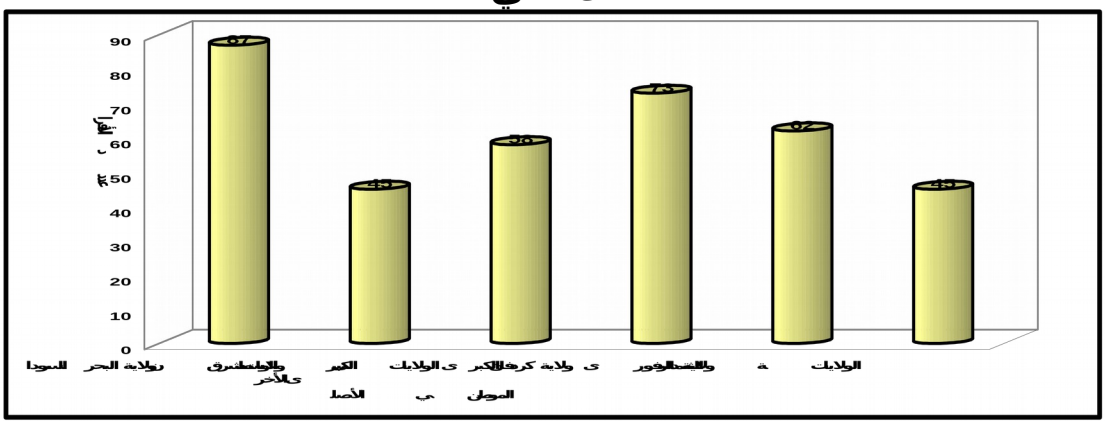

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/1/8) والشكل رقم (5/1/8) ان غالبية أفراد عينة الدراسة موطنهم الأصلي ولاية البحر الأحمر حيث بلغ عدد هؤلاء(87) فرداً بنسبة (23.5%) ، (45) فرداً وبنسبة (12.2%) موطنهم الأصلي (ولايات شرق السودان الأخرى)، و(58) فرداً وبنسبة (15.7%) موطنهم الأصلي (الولايات الوسطى)، (73) فرداً وبنسبة (19.7%) موطنهم الأصلي (ولاية كردفان الكبرى)، (62) فرداً وبنسبة (16.8%) موطنهم الأصلي (ولاية دارفور الكبرى). وتضمنت العينة (45) فرداً وبنسبة (12.2%) موطنهم الأصلي (الولايات الشمالية).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبيان مزايا منها:

1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3- سهولة وضع عباراته واختيار ألفاظه.
4- يوفر الإستبيان وقت المستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5- يشعر المجيبون على الاستبيان بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الإستبيان:

أرفق مع الإستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان. وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين: (راجع الملحق رقم (3))

القسم الأول:

تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: النوع، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية،متوسط الدخل الشهرى، الموطن الأصلى.

القسم الثاني:

يحتوي هذا القسم على عدد (23) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، أوافق إلى حدما، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الأربع كما يلي:

- الفرضية الأولى: تتضمن (7) عبارات.
- الفرضية الثانية: تتضمن (3) عبارات.
- الفرضية الثالثة: تتضمن (7) عبارات.
- الفرضية الرابعة: تتضمن (6) عبارات.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من

المحكّمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (5) محكّمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية(الملحق رقم(2)). وبعد إستعادة الإستبيان من المحكّمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له[1]. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق= الثبات

وحسب الباحث معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد

(1) عبد الله عبد الدائم (1984م): التربية التجريبية والبحث التربوي، بيروت، دار العلم للملايين، ط 2، ص 355.سعد عبدالرحمن 1998م: القياس النفسي – النظرية والتطبيق ،القاهرة، دار الفكر العربي، ط 3 ، ص 149

عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية[2] :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما ورد سابقاً أخذ الباحث عينة استطلاعية بحجم (40) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5/1/9)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.69	0.82	0.91
الثانية	0.75	0.86	0.93
الثالثة	0.80	0.89	0.94
الرابعة	0.72	0.84	0.91
الاستبيان كاملاً	0.88	0.94	0.97

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من نتائج الجدول رقم (5/1/9) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.
3- النسب المئوية.
4- معامل ارتباط بيرسون.
5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.
6- الوسيط.
7- إختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة

لجأ الباحث بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (370) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لاأوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

5-2 تحليل بيانات الدراسة

1- عبارات الفرضية الأولى (هنالـك علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بين إقتصاد الظل والدخل الولائي):

العبارة الأولى: أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلي بالولاية.

يوضح الجدول رقم (5/2/1) والشكل رقم (5/2/1) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (5/2/1)

القطاع غير الرسمي والناتج المحلي

أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلي	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	160	43.2%
أوافق	143	38.6%
موافق الى حدما	43	11.6%
لا أوافق	20	5.4%
لا أوافق بشدة	4	1.1 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م.

شكل رقم (5/2/1)

القطاع غير الرسمي والناتج المحلي

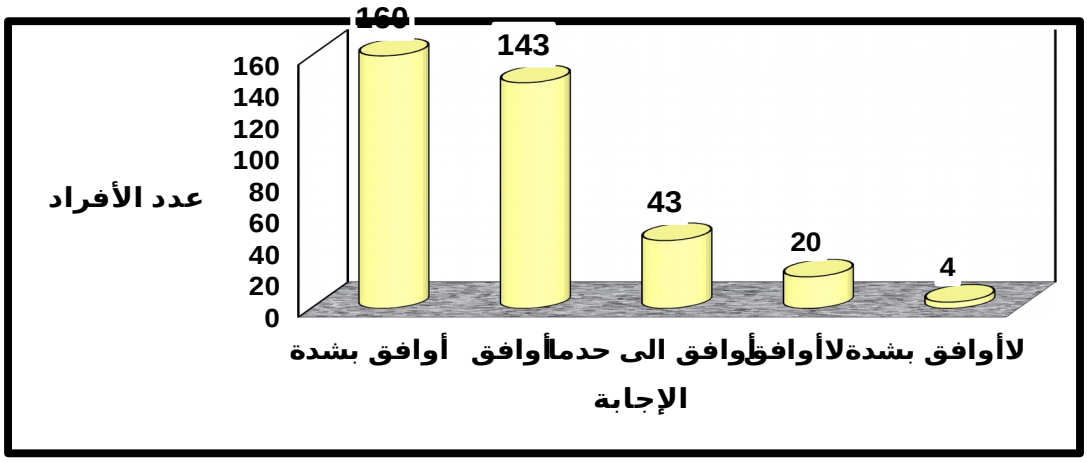

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم (5/2/1) والشـكل رقـم (5/2/1) أن (160) فـرداً من عينة الدراسة وبنسبة (43.2%) وافقوا بشدة على أن أنشطة القطـاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلـي بالولايـة ، كمـا وافـق (143) فـرداً وبنسـبة (38.6%) علـى ذلـك، وكـان هنـاك (43) فـرداً وبنسـبة (11.6%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (20) فرداً وبنسبة (5.4%) على ذلك، وكذلك لـم يوافـق بشـدة (4) أفـراد وبنسـبة (1.1%) على ذلك. مما سبق يتضح أن أنشـطة القطـاع غيـر الرسـمي تعمـل علـى زيادة الناتج المحلي بالولاية.

العبـارة الثانيـة: تتـوافر لـديك أسـعار السـلع والخـدمات فـي السوق الرسمي.

يوضح الجدول رقم (5/2/2) والشكل رقم (5/2/2) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (5/2/2)

توافر أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي

تتوافر لديك أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	152	41.1%

أوافق

121

32.2%

موافق الى حدما

60

16.2%

لا أوافق

35

9.5%

لا أوافق بشدة

2

0.5

%

المجموع

370

100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/2)
توافر أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي

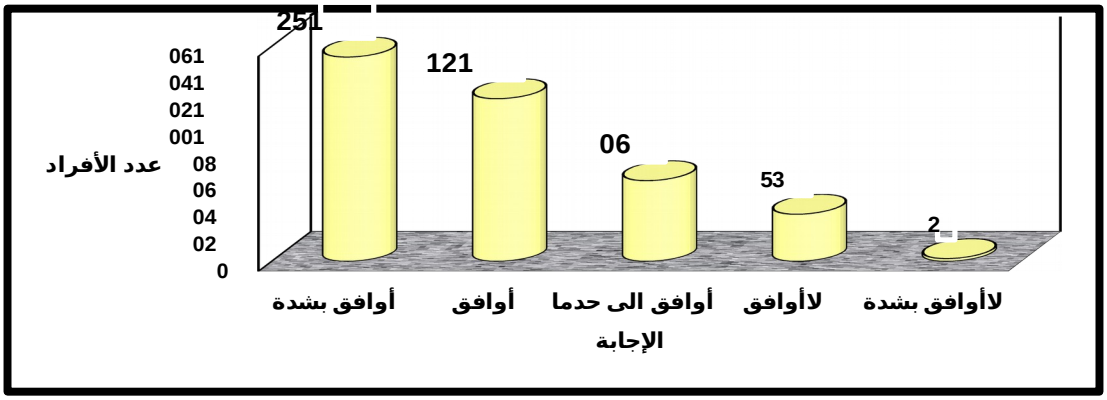

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/2) والشكل رقم (5/2/2) أن (152) فـرداً مـن عينة الدراسة وبنسبة (41.1%) وافقوا بشدة على أن تتـوافر لـديك أسـعار

السلع والخدمات في السوق الرسـمي ، كمـا وافـق (121) فـرداً وبنسـبة (32.2%) على ذلك، وكان هناك (60) فرداً وبنسبة (16.2%) موافقين الــى حدما بخصوص ذلـك، ولـم يوافـق (35) فـرداً وبنسـبة (9.5%) علـى ذلـك، وكذلك لـم يوافـق بشـدة (فرديـن) وبنسـبة (0.5%) علـى ذلـك. يلاحـظ أن غالبية العاملين يقدمون السلع والخدمات وهم على علم تـام بأسـعارها فـي السوق الرسمي.

العبارة الثالثة: تحقق أرباح عالية في عملك.

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (5/2/3)
الأرباح

تحقق أرباح عالية في عملك	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	40	10.8%
أوافق	40	10.8%
موافق الى حدما	119	32.2%
لا أوافق	128	34.6%
لا أوافق بشدة	43	1.6 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/3)
الأرباح

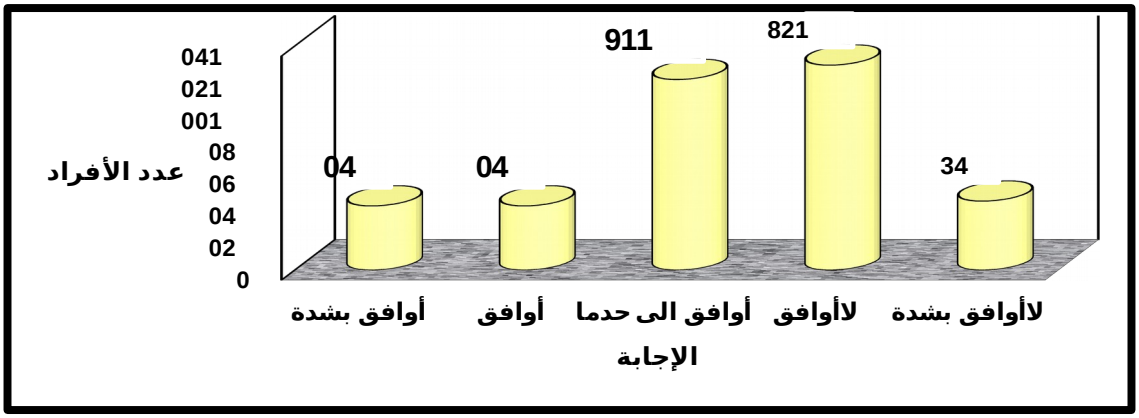

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم (5/2/3) والشـكل رقـم (5/2/3) أن (128) فـرداً من عينة الدراسة وبنسبة (34.6%) لا يحققون أرباحاً في عملهم ، كما أن (119) فرداً وبنسبة (32.2%) محايدون، وكان هناك (80) فرداً وبنسـبة (21.6%) حققـوا أرباحـاً عاليـة، ولـم يوافـق بشـدة (43) فـرداً وبنسـبة (1.6%) على تحقيق الأرباح. وهذا يدل على أن غالبية العـاملين يتحصـلون على مقدار الدخول التي تكفيهم لسد إحتياجاتهم المعيشية فقط.

العبارة الرابعة: الـدخل المتحصـل عليـه يكفـي كـل متطلبـات المعيشة.

يوضح الجدول رقم (5/2/4) والشكل رقم (5/2/4) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (5/2/4)

الدخل ومتطلبات المعيشة

الدخل يكفي كل متطلبات المعيشة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	40	10.8%
أوافق	50	13.5%
موافق الى حدما	68	18.4%
لا أوافق	159	43.0%
لا أوافق بشدة	53	14.3 %

المجموع
370
100%
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/4)
الدخل ومتطلبات المعيشة

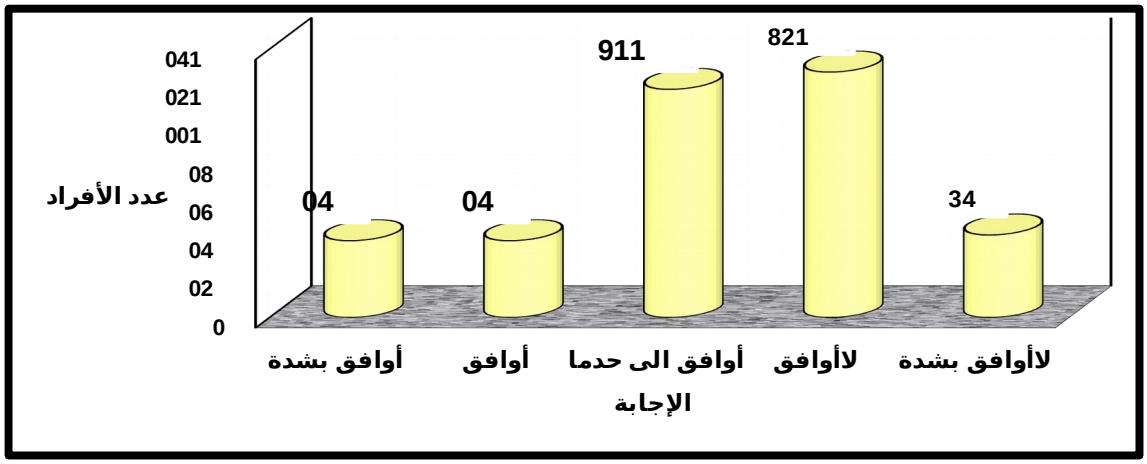

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم (5/2/4) والشـكل رقـم (5/2/4) أن (40) فـرداً مـن عينة الدراسة وبنسبة (10.8%) وافقوا بشدة على أن الدخل المتحصل عليــه يكفي كل متطلبات المعيشة ، كما وافق (50) فـرداً وبنسـبة (13.5%) علـى ذلك، وكان هناك (68) فرداً وبنسبة (18.4%) موافقين الـى حـدما بخصـوص ذلك، ولم يوافق (159) فرداً وبنسبة (43.0%) على ذلك، وكذلك لـم يوافــق بشدة (53) فرداً وبنسبة (14.3%) على ذلـك. ويشـير ذلـك إلـى أن الـدخول المكتسبة للغالبية لا تمكنهم من الإيفاء بجميع الإحتياجات.

العبارة الخامسة: توجد منافسة بين البائعين بالسوق الذي تعمل فيه.

يوضح الجدول رقم (5/2/5) والشكل رقم (5/2/5) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (5/2/5)
المنافسة في السوق غير الرسمي

توجد منافسة بين البائعين
العدد
النسبة المئوية
أوافق بشدة
145
39.2%
أوافق
79
21.4%
موافق الى حدما

83
22.8%
لا أوافق
51
13.8%
لا أوافق بشدة
12
3.2
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/5)

المنافسة في السوق غير الرسمي

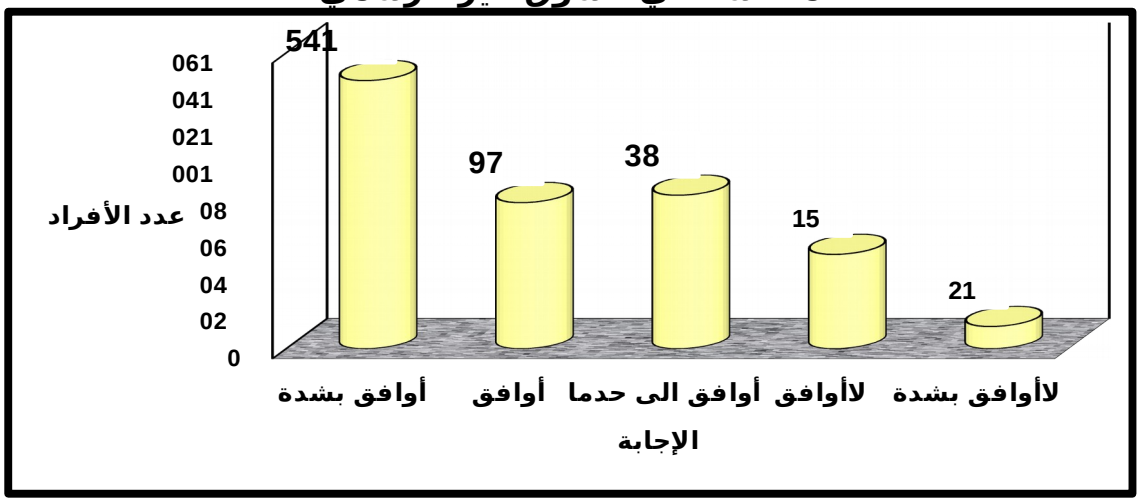

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم (5/2/5) والشـكل رقـم (5/2/5) أن (145) فـرداً من عينة الدراسة وبنسبة (39.2%) وافقوا بشدة على أنه توجـد منافسـة بين البائعين بالسـوق الـذي تعمـل فيـه ، كمـا وافـق (79) فـرداً وبنسـبة (21.4%) على ذلك، وكـان هنـاك (83) فـرداً وبنسـبة (22.8%) مـوافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولـم يوافـق (51) فـرداً وبنسـبة (13.8%) علـى ذلـك، وكـذلك لـم يوافـق بشـدة (12) فـرداً وبنسـبة (3.2%) علـى ذلـك. مماتقدم يتضح أن هناك منافسة حادة بين البائعين بالسوق غير الرسمي.

العبارة السادسة: رأس مال المشروع.

يوضح الجدول رقم (5/2/6) والشكل رقم (5/2/6) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (5/2/6)

رأس المال

رأس مال المشروع

العدد

النسبة المئوية

تعمل برأس المال الخاص بك	272
	73.5%
تعمل برأس مال صاحب العمل	43
	11.6%
تعمل برأس مال مقترض (دين)	40
	10.8%
تعمل برأس مال مقدم من جهة تمويلية	15
	4.1 %
المجموع	370
	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/6)
رأس المال

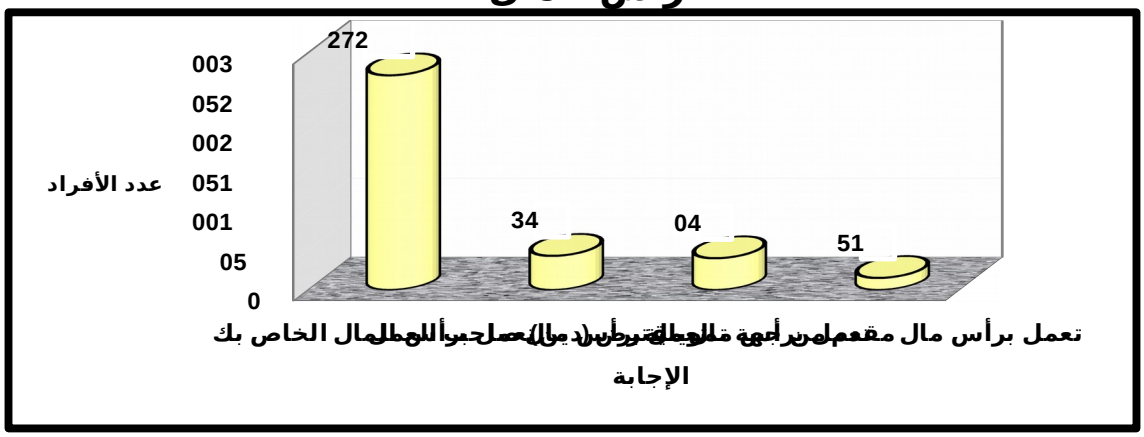

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم (5/2/6) والشـكل رقـم (5/2/6) أن (272) فـرداً من عينة الدراسة وبنسبة (73.5%) يعملون برأس مـالهم الخـاص، و(43) فرداً وبنسبة (11.6%) يعملون برأس مال صـاحب العمـل، وكـان هنـاك (40) فرداً وبنسبة (10.8%) يعملون برأس مال مقترض (دين)، (15) فرد وبنسبة (4.1%) يعمل برأس مال مقدم من جهة تمويلية. يتـبين أن غالبيـة المبحوثين يعملون بـرأس مـالهم الخـاص، ولعـل ذلـك يرجـع لصـغر حجـم الأعمال.

العبارة السابعة: ساعات العمل/ تعمل في اليوم بمقدار.

يوضح الجدول رقم (5/2/7) والشكل رقم (5/2/7) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (5/2/7)

ساعات العمل	
تعمل في اليوم بمقدار	العدد النسبة المئوية
أقل من 6 ساعات	58 15.7%
6-9 ساعات	136 36.8%
أكثر من 9 ساعات	125 33.8%
أخرى	51 13.8 %
المجموع	370 100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/7)
ساعات العمل

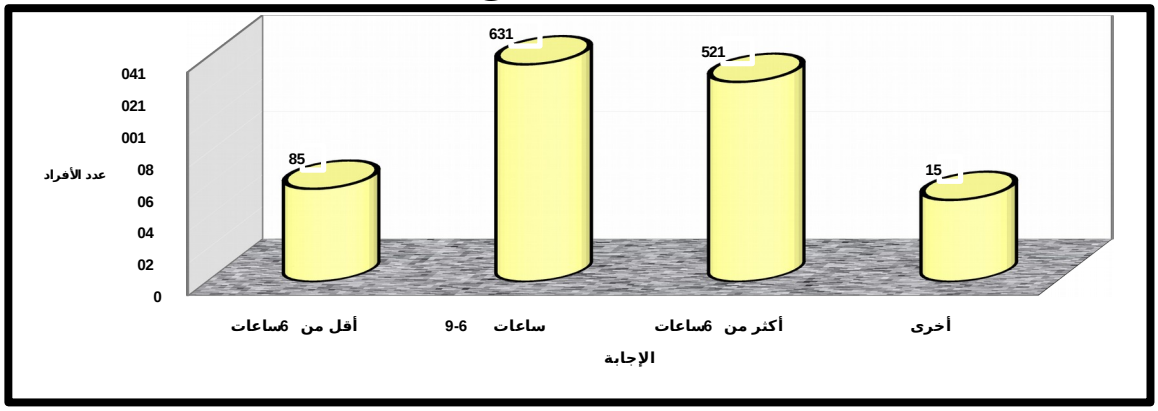

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/7) والشكل رقم (5/2/7) أن هناك (58) فرداً وبنسبة (15.7%) ساعات عملهم (أقل من 6 ساعات)، وهناك (136) فرداً وبنسبة (36.8%) لهم ساعات عمل بين (6-9 ساعات)، وهناك (125) فرداً وبنسبة (33.8%) لهم ساعات عمل (أكثر من 9 ساعات).وتضمنت العينة (51) فرداً بنسبة(13.8%) لهم ساعات عمل أخرى غير المذكورة سابقاً.

2- عبارات الفرضية االثانيـة (توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بين اقتصاد الظل وإنخفاض معدل البطالة):

العبارة الأولى: التحاقك للعمـل فـي الاقتصـاد غيـر الرسـمي (الخفي) .

يوضح الجدول رقـم (5/2/8) والشـكل رقـم (5/2/8) التوزيـع التكـراري لإجابـات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (5/2/8)

سبب الإلتحاق بالإقتصاد غير الرسمي

السـبب	العدد	النسبة المئوية
عدم وجود وظائف في السوق الرسمي	150	40.5%
الدخل عالي في السوق غير الرسمي	59	15.9%
السوق غير الرسمي لايحتاج الى مستوى تعليمي عالي	85	23.0%
السوق غير الرسمي لايحتاج الى مهارة عالية	35	9.5%
أخرى	41	11.1 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/8)

سبب الإلتحاق بالإقتصاد غير الرسمي

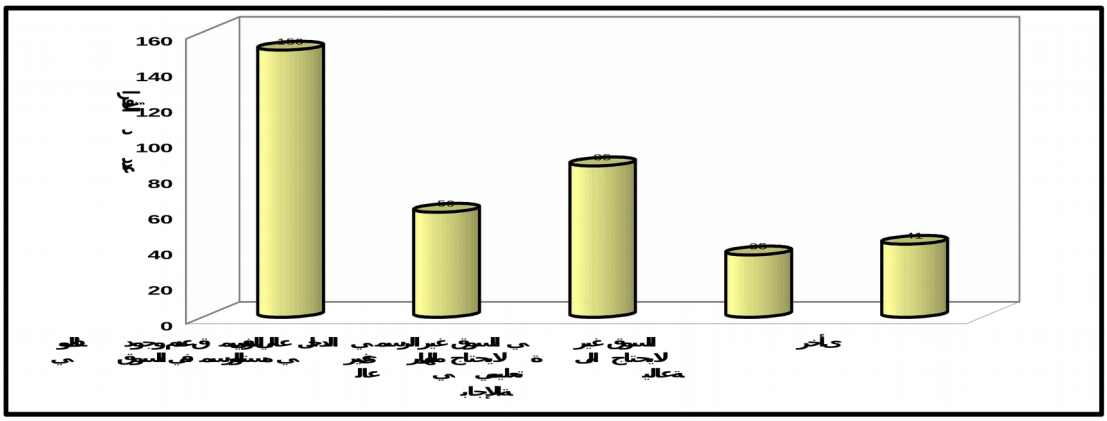

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم (5/2/8) والشـكل رقـم (5/2/8) أن (150) فـرداً من عينة الدراسة وبنسبة (40.5%) اجابوا عدم وجود وظائف في السـوق الرسمي ، و (59) فرداً وبنسبة (15.9%) اجابوا الدخل عالي في السـوق غير الرسمي ، وكان هناك (85) فرداً وبنسبة (23.0%) اجابوا السوق غير الرسمي لايحتاج الى مستوى تعليمي عـالي، (35) فـرداً وبنسـبة (9.5%) اجابوا السوق غير الرسمي لايحتاج الى مهارة عالية ، (41) فرداً وبنسبة (11.1%) اجابوا أخرى غير المذكورة سابقاً. مما سبق يتضح أن العمل في القطاع غير الرسمي كان نتيجة عدم وجود وظائف في السوق الرسمي.

العبـارة الثانيـة: عـدد العـاملين فـي الاقتصـاد غيـر الرسـمي (الخفي).

يوضح الجدول رقم (5/2/9) والشكل رقم (5/2/9) التوزيع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة **الثانية**.

جدول رقم (5/2/9)

عدد العاملين في الإقتصاد الخفي

العـــــدد العدد النسبة المئوية
في تزايد كبير ومستمر 278 75.1%
مستقر 64 17.3%
في تناقص 28 7.6 %
المجموع 370 100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/9)

عدد العاملين في الإقتصاد الخفي

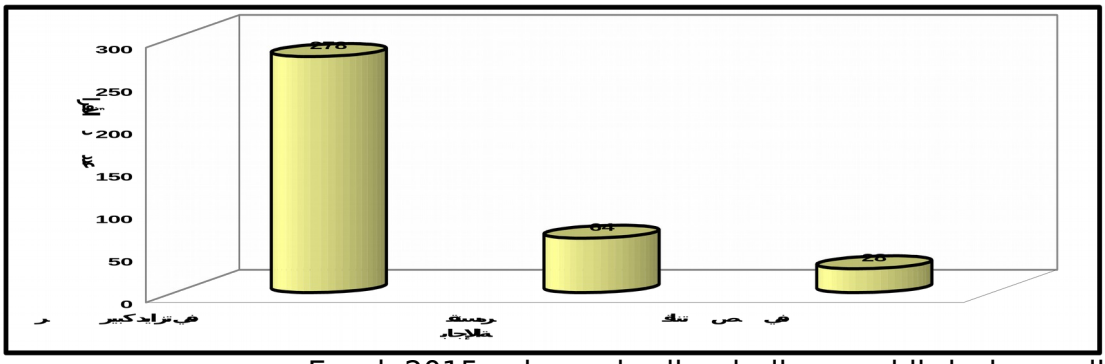

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/9) والشكل رقم (5/2/9) أن هناك (278) فرداً وبنسبة (75.1%) اجابوا أن عدد العاملين فى الإقتصاد غير الرسمى في تزايد كبير ومستمر، وهناك (64) فرداً وبنسبة (17.3%) اجابوا مستقر.وتضمنت العينة على (28) فرداً بنسبة(7.6%) اجابوا في تناقص. يتضح أن العاملين في السوق غير الرسمي آخذين في الزيادة وبشكل مستمر.

العبارة الثالثة: ديمومة عملك في الاقتصاد غير الرسمي.

يوضـح الجــدول رقــم (5/2/10) والشــكل رقــم (5/2/10) التوزيــع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (5/2/10)

ديمومة العمل في الإقتصاد غير الرسمي

الوضـــــــع	العدد	النسبة المئوية
دائم	196	53.0%
مؤقت	68	18.4%
موسمي	45	12.2%
متقطع	61	16.5 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/10)
ديمومة العمل في الإقتصاد غير الرسمي

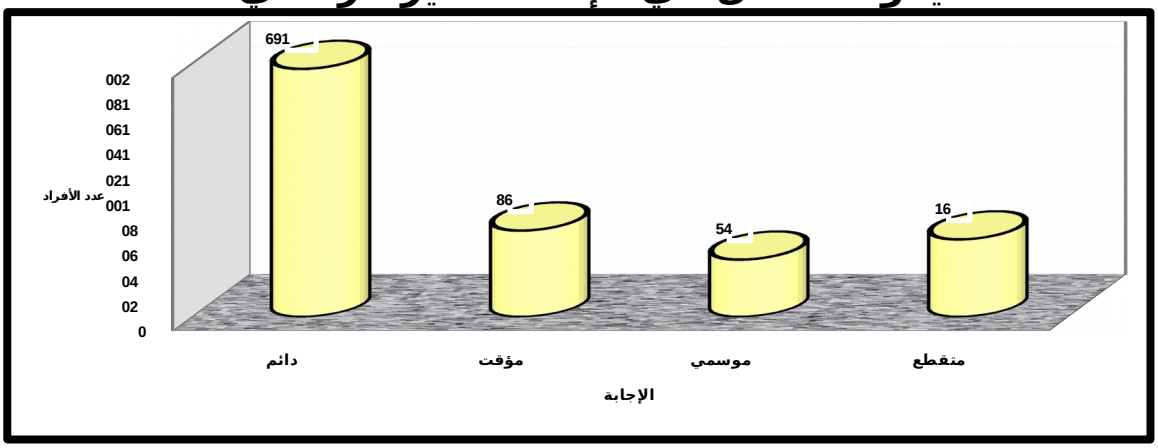

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/10) والشكل رقم (5/2/10) أن هناك (196) فرداً وبنسبة (53.0%) اجابوا دائم، وهناك (68) فرداً وبنسبة (18.4%) اجابوا مؤقت، وهناك (45) فرداً وبنسبة (12.2%) اجابوا موسمي.تضمنت العينة على (61) فرداً بنسبة(16.5%) اجابوا متقطع.

يتبين أن غالبية العاملين يعملون بشكل دائم في القطاع غير الرسمي ولعّل ذلك يرجع إلى عدم وجود بدائل في السوق الرسمي.

3- عبارات الفرضية الثالثة (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إتساع اقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الإستهلاكي):

العبارة الأولى: تتوافر في السوق غير الرسمي سلع وخدمات استهلاكية.

يوضح الجدول رقم (5/2/11) والشكل رقم (5/2/11) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (5/2/11)
توافر السلع والخدمات في السوق غير الرسمي

تتوفر السلع والخدمات	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	166	44.9%
أوافق	158	42.7%
موافق الى حدما	24	6.5%
لا أوافق		

20
5.4%
لا أوافق بشدة
2
0.5
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/11)

توافر السلع والخدمات في السوق غير الرسمي

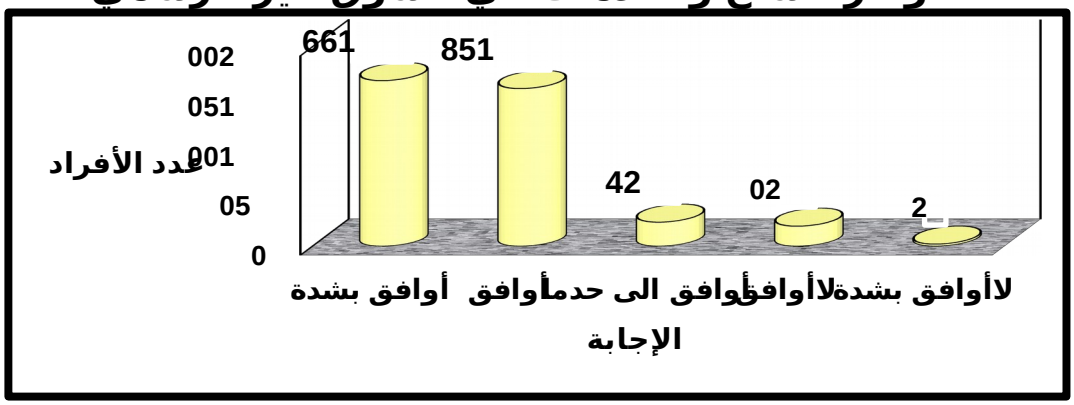

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/11) والشكل رقم (5/2/11) أن (166) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (44.9%) وافقوا بشدة على أن تتوافر في السوق غير الرسمي سلع وخدمات استهلاكية ، كما وافق (158) فرداً وبنسبة (42.7%) على ذلك، وكان هناك (24) فرداً وبنسبة (6.5%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (20) فرداً وبنسبة (5.4%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (فردين) وبنسبة (0.5%) على ذلك.

العبارة الثانية: يقدم السوق غير الرسمي سلع وخدمات ضرورية للمجتمع.

يوضح الجدول رقم (5/2/12) والشكل رقم (5/2/12) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (5/2/12)

طبيعة السلع والخدمات في الإقتصاد الخفي

السلع والخدمات ضرورية
العدد
النسبة المئوية
أوافق بشدة
185
50.0%
أوافق
109

29.5%
موافق الى حدما
56
15.1%
لا أوافق
19
5.1%
لا أوافق بشدة
1
0.3
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/12)
طبيعة السلع والخدمات في الإقتصاد الخفي

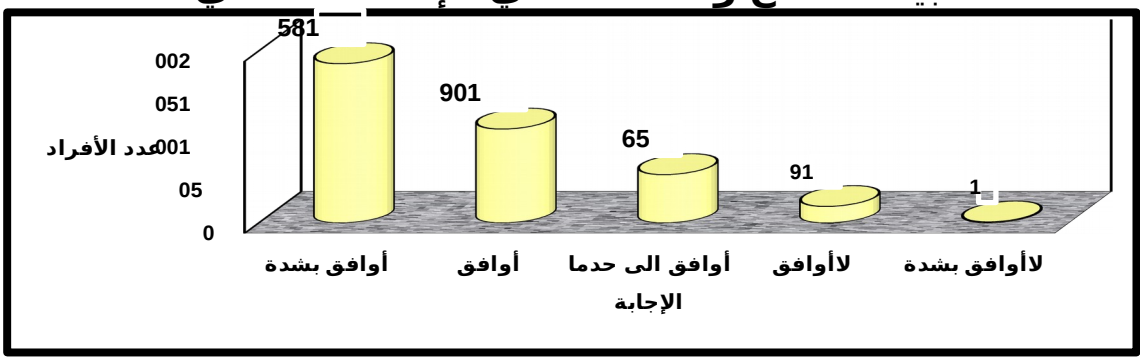

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/12) والشكل رقم (5/2/12) أن (185) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا بشدة على أن السوق غير الرسمي يقدم سلع وخدمات ضرورية للمجتمع ، كما وافق (109) فرداً وبنسبة (29.5%) على ذلك، وكان هناك (56) فرداً وبنسبة (15.1%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (19) فرداً وبنسبة (5.1%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (فرداً واحداً) وبنسبة (0.3%) على ذلك. مما تقدم يتضح أن السوق غير الرسمي يوفر سلع وخدمات ضرورية للمجتمع ، ويرجع ذلك لأن معظم المتعاملين من المستويات الدنيا والمتوسطة.

العبارة الثالثة: يوجد إقبال كبير على شراء السلع والخدمات المقدمة في السوق غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (5/2/13) والشكل رقم (5/2/13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (5/2/13)

الإقبال على السلع والخدمات

يوجد إقبــال	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	199	53.8%
أوافق	91	24.6%
موافق الى حدما	71	19.2%
لا أوافق	8	2.2%
لا أوافق بشدة	1	0.3 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/13)
الإقبال على السلع والخدمات

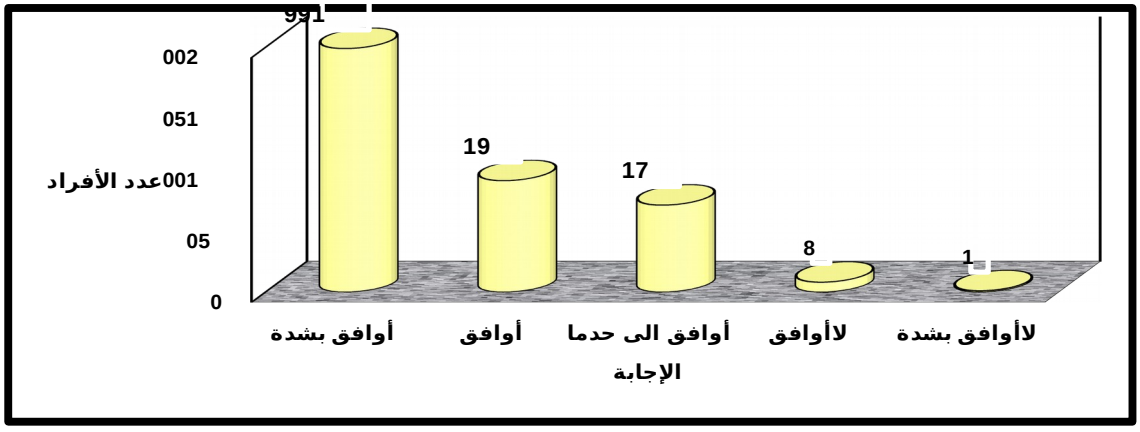

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/13) والشكل رقم (5/2/13) أن (199) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (53.8%) وافقوا بشدة على أنه يوجد إقبال كبير على شراء السلع والخدمات المقدمة في السوق غير الرسمي ، كما وافق (91) فرداً وبنسبة (24.6%) على ذلك، وكان هناك (71) فرداً وبنسبة (19.2%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (8) أفراد

وبنسبة (2.2%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (فرداً واحداً) وبنسبة (0.3%) على ذلك.

العبـارة الرابعـة: أسـعار السـلع والخـدمات فـي السـوق غيـر الرسمي منخفضة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمي.

يوضـح الجـدول رقـم (5/2/14) والشـكل رقـم (5/2/14) التوزيـع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (5/2/14)

أسعار السلع والخدمات في السوق غير الرسمي

الأسعار منخفضة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	170	45.9%
أوافق	95	25.7%
موافق الى حدما	83	22.4%
لاوافق	19	5.1%
لا أوافق بشدة	3	0.8 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/14)

أسعار السلع والخدمات في السوق غير الرسمي

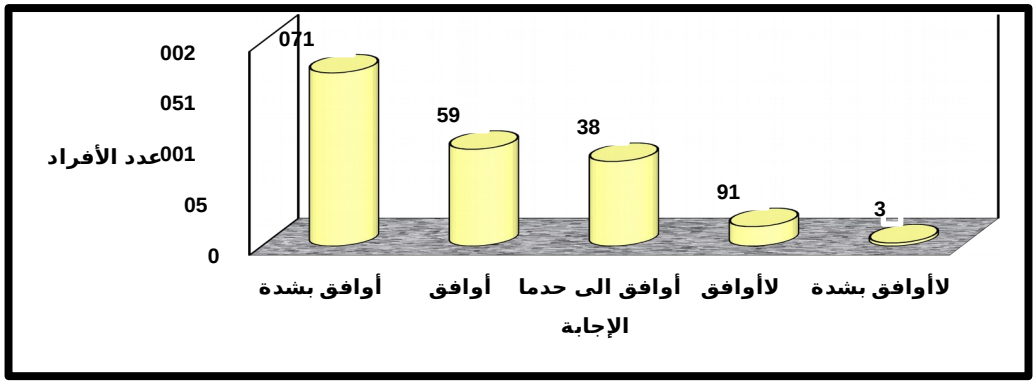

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/14) والشكل رقم (5/2/14) أن (170) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (45.9%) وافقوا بشدة على أن أسعار السلع والخدمات في السوق غير الرسمي منخفضة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمي ، كما وافق (95) فرداً وبنسبة (25.7%) على ذلك، وكان هناك (83) فرداً وبنسبة (22.4%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (19) فرداً وبنسبة (5.1%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (0.8%) على ذلك. ونظراً لأن السوق غير الرسمي لا يقوم بدفع الرسوم والضرائب، لذلك فإن الأسعار منخفضة فيه مقارنة بالسوق الرسمي، وبالتالي تكون هنالك منافسة بين السوقين.

العبارة الخامسة: السلع المصنعة داخل السوق غير الرسمي تعتمد على المواد الخام المحلية.

يوضح الجدول رقم (5/2/15) والشكل رقم (5/2/15) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (5/2/15)

تصنيع السلع في السوق غير الرسمي

التصنيع يعتمد على المواد الخام المحلية

	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	115	31.9%
أوافق	79	21.4%
موافق الى حدما	129	34.9%
لا أوافق	40	10.8%
لا أوافق بشدة	4	

1.1
%
المجموع
370
100%
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/15)
تصنيع السلع في السوق غير الرسمي

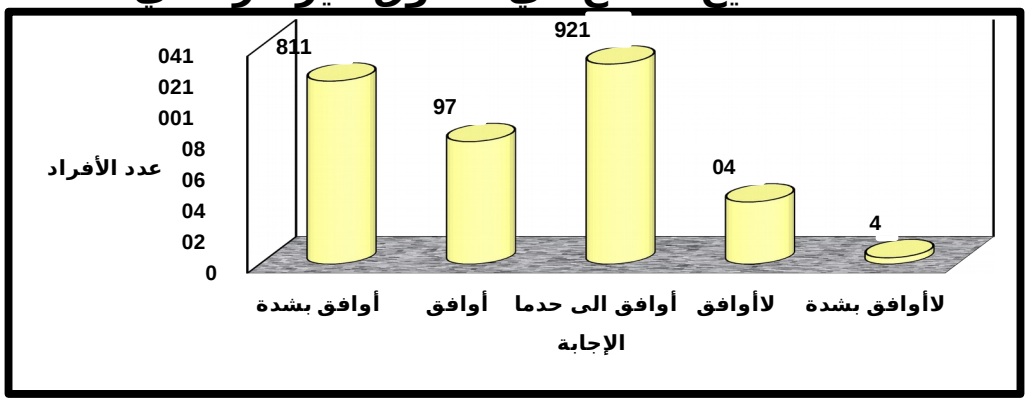

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/15) والشكل رقم (5/2/15) أن (118) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (31.9%) وافقوا بشدة على أن السلع والخدمات المصنعة داخل السوق غير الرسمي تعتمد على المواد الخام المحلية ، كما وافق (79) فرداً وبنسبة (21.4%) على ذلك، وكان هناك (40) فرداً وبنسبة (10.8%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (40) فرداً وبنسبة (10.8%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (1.1%) على ذلك.

العبارة السادسة: يقدم السوق غير الرسمي سلع منتهية الصلاحية.

يوضح الجدول رقم (5/2/16) والشكل رقم (5/2/16) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (5/2/16)
صلاحية السلع

السلع منتهية الصلاحية
العدد
النسبة المئوية
أوافق بشدة
18
4.9%
أوافق
9
2.4%
موافق الى حدما

36
9.7%
لا أوافق
242
65.4%
لا أوافق بشدة
65
17.6
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/16)
صلاحية السلع

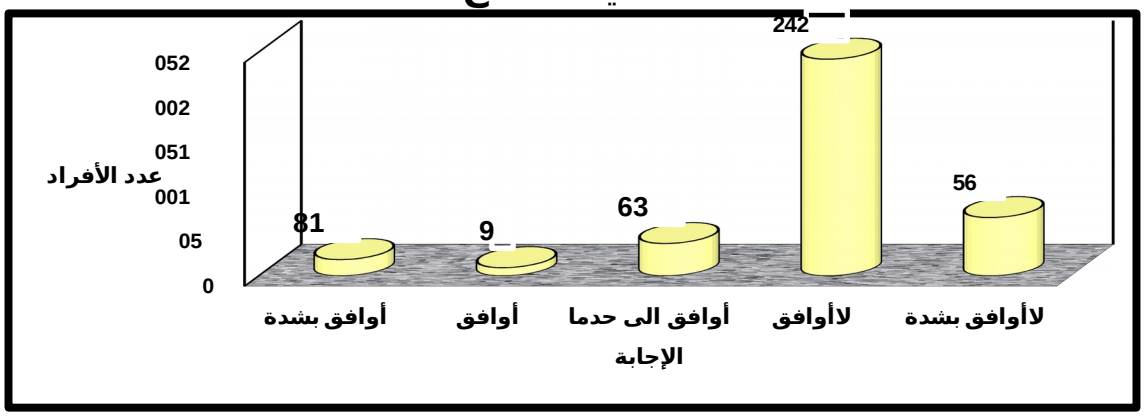

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/16) والشكل رقم (5/2/16) أن (18) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (4.9%) وافقوا بشدة على أن السوق غير الرسمي يقدم سلع منتهية الصلاحية ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (2.4%) على ذلك، وكان هناك (36) فرداً وبنسبة (9.7%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (242) فرداً وبنسبة (65.4%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (65) فرداً وبنسبة (17.6%) على ذلك.

العبارة السابعة: يقدم السوق غير الرسمي سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس.

يوضح الجدول رقم (5/2/17) والشكل رقم (5/2/17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (5/2/17)
مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس

غير مطابقة للمواصفات والمقاييس	العدد	النسبة المئوية

أوافق بشدة
19
5.1%
أوافق
9
2.4%
موافق الى حدما
42
11.4%
لا أوافق
227
61.4%
لا أوافق بشدة
73
19.7
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/17)
مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس

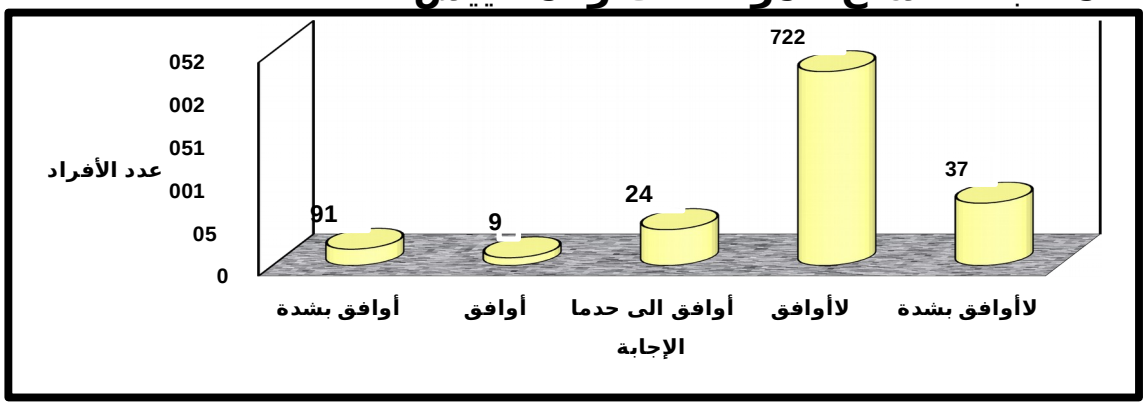

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م.

يتبين من الجدول رقم (5/2/17) والشكل رقم (5/2/17) أن (19) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (5.1%) وافقوا بشدة على أن السوق غير الرسمي يقدم سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (2.4%) على ذلك، وكان هناك (42) فرداً وبنسبة (11.4%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (227) فرداً وبنسبة (61.4%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (73) فرداً وبنسبة (19.7%) على ذلك.

4- عبارات الفرضية الرابعة (وجـود علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بين اقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الحكومي):

العبارة الأولى: كثيرا ماتستفيد من خـدمات الكهربـاء والميـاه العامة في تقديم السلع.

يوضـح الجـدول رقـم (5/2/18) والشـكل رقـم (5/2/18) التوزيـع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (5/2/18)

الإستفادة من الكهرباء والمياه العامة

أستفيد من الكهرباء والمياه	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	151	40.8%
أوافق	128	34.6%
موافق الى حدما	38	10.3%
لا أوافق	37	10.0%
لا أوافق بشدة	16	4.3 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/18)

الإستفادة من الكهرباء والمياه العامة

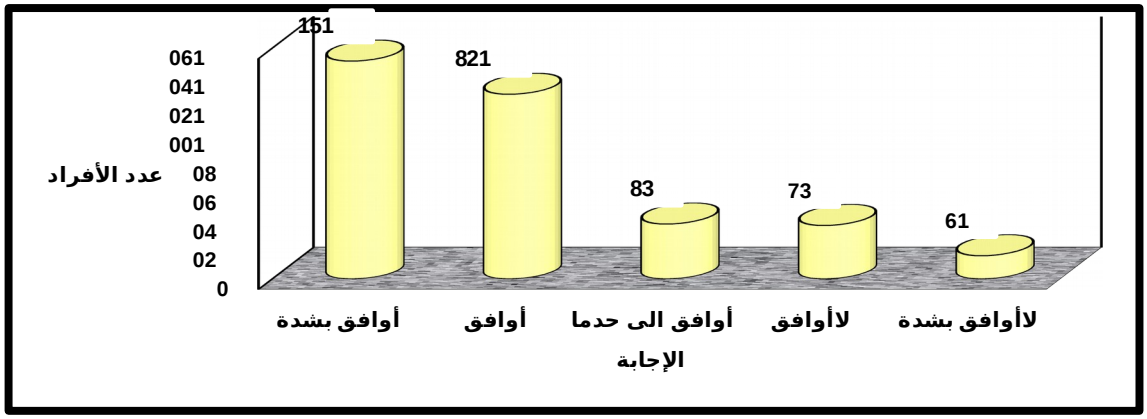

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/18) والشكل رقم (5/2/18) أن (151) فرداً من عينة الدراسة وبنسبة (40.8%) وافقوا بشدة على أنه كثيرًا مايستفيد من خدمات الكهرباء والمياه العامة في تقديم السلع ، كما وافق (128) فرداً وبنسبة (34.6%) على ذلك، وكان هناك (38) فرداً وبنسبة (10.3%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (37) فرداً وبنسبة (10.0%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (16) فرداً وبنسبة (4.3%) على ذلك. مما سبق يتضح أن القطاع غير الرسمي يستفيد من الخدمات العامة دون المساهمة في خزينة الدولة بالمقابل.

العبارة الثانية: تواجد العاملين بالاماكن العشوائية يتسبب في زيادة الانفاق الحكومي.

يوضح الجدول رقم (5/2/19) والشكل رقم (5/2/19) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (5/2/19)

تواجد العاملين والإنفاق الحكومي

تواجد العاملين يزيد الإنفاق الحكومي	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	112	30.3%
أوافق	104	28.1%
موافق الى حدما	72	19.5%
لا أوافق	52	14.1%
لا أوافق بشدة	30	

8.1
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/19)
تواجد العاملين والإنفاق الحكومي

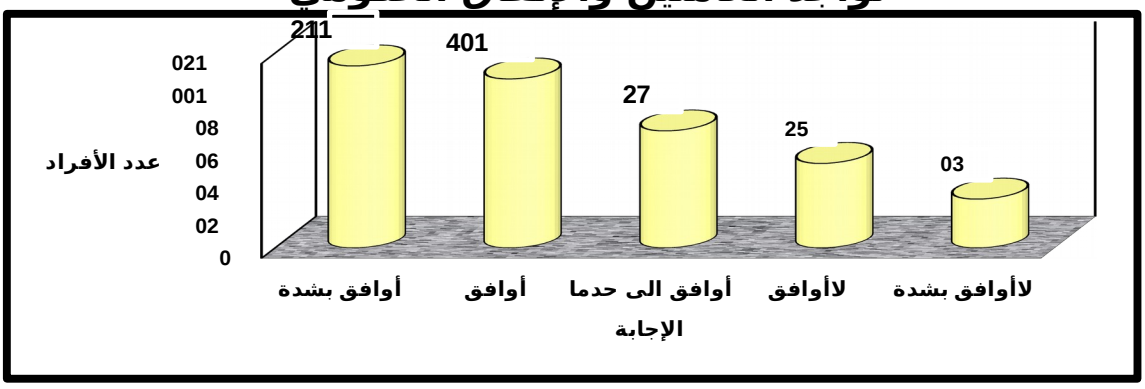

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/19) والشكل رقم (5/2/19) أن (112) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (30.3%) وافقوا بشدة على أن تواجد العـاملين بالاماكن العشوائية يتسبب في زيادة الانفاق الحكومي ، كما وافـق (104) فـرداً وبنسـبة (28.1%) علـى ذلـك، وكـان هنـاك (72) فـرداً وبنسـبة (19.5%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (52) فرداً وبنسبة (14.1%) على ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة (30) فـرداً وبنسـبة (8.1%) على ذلك. يتبين أن الاقتصاد الظلي يزيد من الإنفاق الحكـومي مـن خلال زيـادة الصـرف العـام علـى الخـدمات العامـة والامـن العـام فـي أمـاكن تواجدهم.

العبارة الثالثة: عدم وجود قوانين رادعة لمكافحة القطاع غيـر الرسمي سببًا في انتشاره وتوسعه.

يوضح الجدول رقم (5/2/20) والشكل رقـم (5/2/20) التوزيـع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (5/2/20)
القوانـــــــين والقطاع غير الرسمي

عدم وجود قوانين سبب إنتشار القطاع غير الرسمي	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	68	18.4%
أوافق	91	24.6%
موافق الى حدما		

94
25.4%
لا أوافق
84
22.7%
لا أوافق بشدة
33
8.9
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/20)

القوانــين والقطاع غير الرسمي

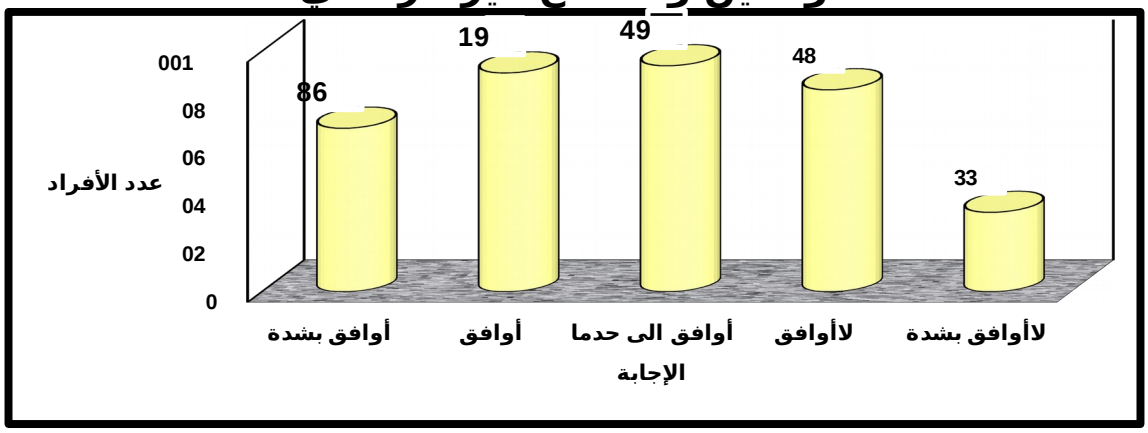

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/20) والشكل رقـم (5/2/20) أن (68) فـرداً من عينة الدراسـة وبنسـبة (18.4%) وافقـوا بشـدة علـى أن عـدم وجـود قوانين رادعة لمكافحة القطاع غير الرسمي سببًا فـي انتشـاره وتوسـعه ، كما وافق (91) فرداً وبنسبة (24.6%) على ذلك، وكان هنـاك (94) فـرداً وبنسبة (25.4%) موافقين الـى حـدما بخصـوص ذلـك، ولـم يوافـق (84) فرداً وبنسبة (22.7%) علـى ذلـك، وكـذلك لـم يوافـق بشـدة (33) فـرداً وبنسبة (8.9%) على ذلك.

العبارة الرابعة: أغلب المشروعات في القطاع غيـر الرسـمي صغيرة الحجم.

يوضح الجدول رقم (5/2/21) والشكل رقـم (5/2/21) التوزيـع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (5/2/21)

حجم المشروعــات

المشروعات صغيرة الحجم

العدد

النسبة المئوية

أوافق بشدة
111
30.0%
أوافق
111
30.0%
موافق الى حدما
122
33.7%
لا أوافق
22
5.9%
لا أوافق بشدة
4
1.1
%
المجموع
370
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/21)
حجم المشروعـات

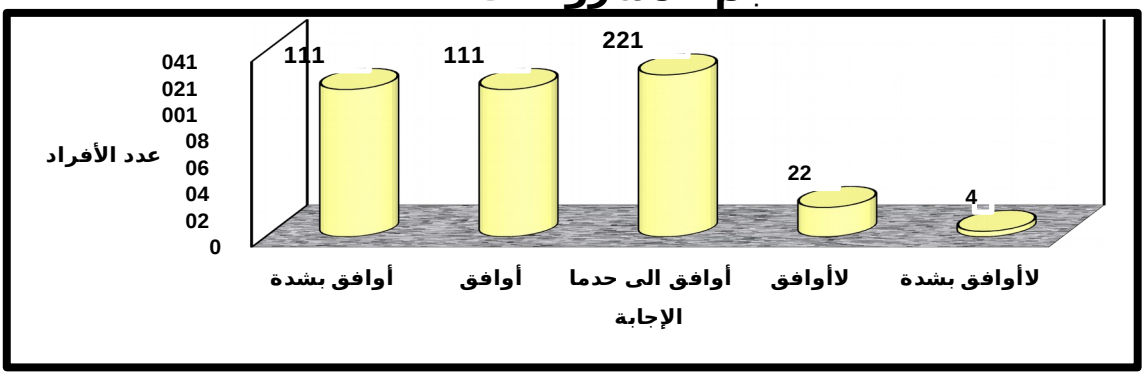

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/21) والشكل رقم (5/2/21) أن (111) فرداً مـن عينـة الدراسـة وبنسـبة (30.0%) وافقـوا بشـدة علـى أن أغلـب المشروعات في القطاع غير الرسمي صغيرة الحجـم ، كمـا وافـق (111) فـرداً وبنسـبة (30.0%) علـى ذلـك، وكـان هنـاك (122) فـرداً وبنسـبة (33.7%) موافقين الى حدما بخصوص ذلك، ولم يوافق (22) فرداً وبنسبة (5.9%) على ذلك، وكذلك لـم يوافـق بشـدة (4) أفـراد وبنسـبة (1.1%) علـى ذلـك. مماتقـدم يتضـح أن أغلـب مشـروعات القطـاع غيـر الرسـمي صغيرة الحجم، ويعزى ذلك لصغر حجم رأس مال تلك المشروعات. علاوة على إنخفاض عدد العاملين بها.

العبـارة الخامسـة: عـدم دفـع الرسـوم والضـرائب مـن قبـل المشروعات غير الرسمية يعمل على زيادة الانفاق الحكومي.

يوضـح الجـدول رقـم (5/2/22) والشـكل رقـم (5/2/22) التوزيـع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (5/2/22)

دفع الرسوم والضــرائب

عدم دفع الرسوم والضرائب يزيد الإنفاق الحكومي	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	77	20.8%
أوافق	112	30.3%
موافق الى حدما	68	18.4%
لا أوافق	75	20.3%
لا أوافق بشدة	38	10.3 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/22)

دفع الرسوم والضــرائب

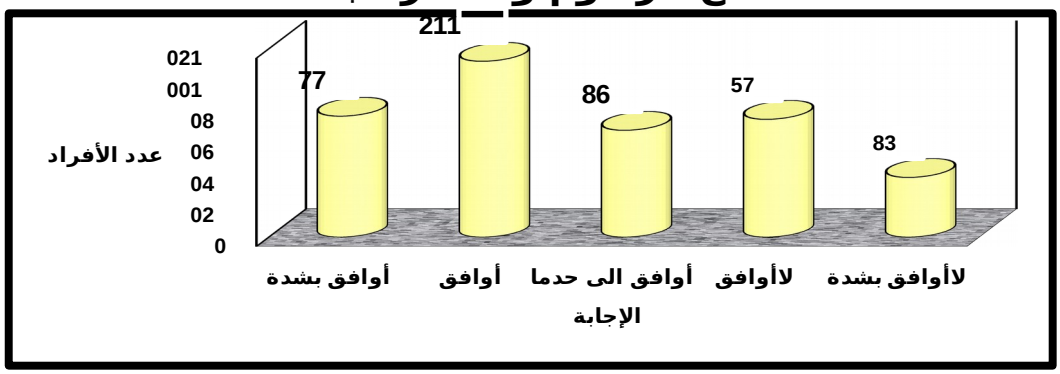

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجـدول رقـم(5/2/22) والشـكل رقـم(5/2/22) أن (77) فـرداً مـن عينـة الدراسـة وبنسـبة (30.0%) وافقـوا بشـدة علـى أن عـدم دفـع

الرسوم والضرائب من قبل المشروعات غير الرسـمية يعمـل علـى زيـادة الانفاق الحكومي، كما وافق(112) فرداً وبنسبة(30.3%) على ذلك، وكان هناك(68) فرداً وبنسبة(18.4%) موافقين الى حدما بخصـوص ذلـك، ولـم يوافق (75) فرداً وبنسبة (20.3%) على ذلك، وكذلك لـم يوافـق بشـدة (38) فرداً وبنسبة (10.3%) علـى ذلـك. مماسـبق يتضـح أن المشـروعات غير الرسمية لا تدخل في المظلة الضريبية للولاية وهذا مايؤدي إلي زيـادة الإنفاق الحكومي.

العبــارة السادســة: ســبب ظهــور وانتشــار القطــاع غيــر الرسمي .

يوضح الجدول رقم (5/2/23) والشكل رقم (5/2/23) التوزيـع التكـراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (5/2/23)

سبب إنتشار القطاع غير الرسمي

السـبب	العدد	النسبة المئوية
الاجراءات الحكومية	118	31.9%
الضرائب المرتفعة	30	8.1%
رسوم الترخيص المتعددة	64	17.3%
الكسب السريع دون التزام	158	42.7 %
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/23)

سبب إنتشار القطاع غير الرسمي

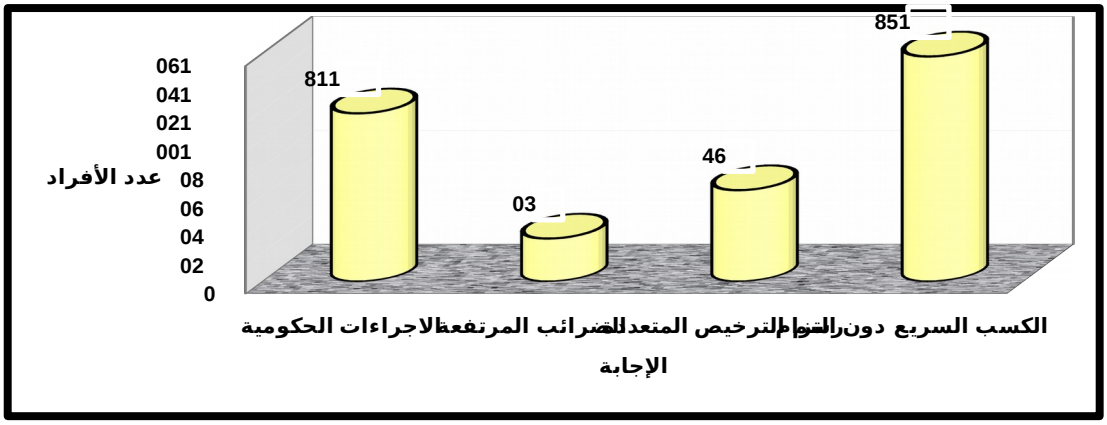

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/23) والشكل رقم (5/2/23) أن هناك (118) فرداً وبنسبة (31.9%) أرجعوا سبب إنتشار القطاع غير الرسمى الى الاجراءات الحكومية، وهناك (30) فرداً وبنسبة (8.1%) أرجعوه الى الضرائب المرتفعة، وهناك (64) فرداً وبنسبة (17.3%) عزوا السبب الى رسوم الترخيص المتعددة. وتضمنت العينة على (158) فرداً بنسبة(42.7%) أرجعواالسبب إلى الكسب السريع دون التزام.

5-3 إختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص اقتصاد الظل وأثره على الدخل الولائى، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة "، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " أوافق الى حدما "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لاأوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لاأوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

"هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل والدخل الولائي".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان توضيح العلاقة بين اقتصاد الظل والدخل الولائى. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء

عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5/3/1)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلي بالولاية.	5	أوافق بشدة
2	تتوافر لديك أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي.	5	أوافق بشدة
3	تحقق أرباح عالية في عملك.	2	لا أوافق
4	الدخل المتحصل عليه يكفي كل متطلبات المعيشة.	2	لا أوافق
5	توجد منافسة بين البائعين بالسوق الذي تعمل فيه.	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/1) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلي بالولاية.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تتوافر لديهم أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

(2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين علـى أن تحقق أرباح عالية في عملك.

4. بلغـت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الرابعة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غيـر مـوافقين على أن الدخل المتحصل عليه يكفي كل متطلبات المعيشة.
5. بلغـت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين بشدة على أن توجد منافسة بين البائعين بالسوق الذي تعمل فيه.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبـارات الفرضـية الأولـى (5)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد عينـة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (5/2/1) إلى رقم (5/2/5) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (5/3/2) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/2)
نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلي بالولاية.	4	282.89
2	تتوافر لديك أسـعار السـلع والخـدمات فـي السـوق الرسمي.	4	205.32
3	تحقق أرباح عالية في عملك.	4	111.00
4	الدخل المتحصل عليه يكفي كل متطلبات المعيشة.	4	127.49
5	توجد منافسة بين البائعين بالسوق الذي تعمل فيه.	4	128.65

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

ويمكن تفسير نتائج الجدول السابق كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (282.89) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/1)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلي بالولاية.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين على ما جاء بالعبارة الثانية (205.32) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/2)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تتوافر لديك أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (111.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن تحقق أرباح عالية في عملك.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (127.49) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/4)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن الدخل المتحصل عليه يكفي كل متطلبات المعيشة.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (128.65) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/5)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توجد منافسة بين البائعين بالسوق الذي تعمل فيه.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (370) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (1850) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (5/3/3) والشكل رقم (5/3/1) التالي:

جدول رقم (5/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	537	29.0%
أوافق	433	23.4%
أوافق الى حدما	373	20.2%
لاأوافق	393	21.2%
لاأوافق بشدة	114	6.2%
المجموع	370	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/3/1)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

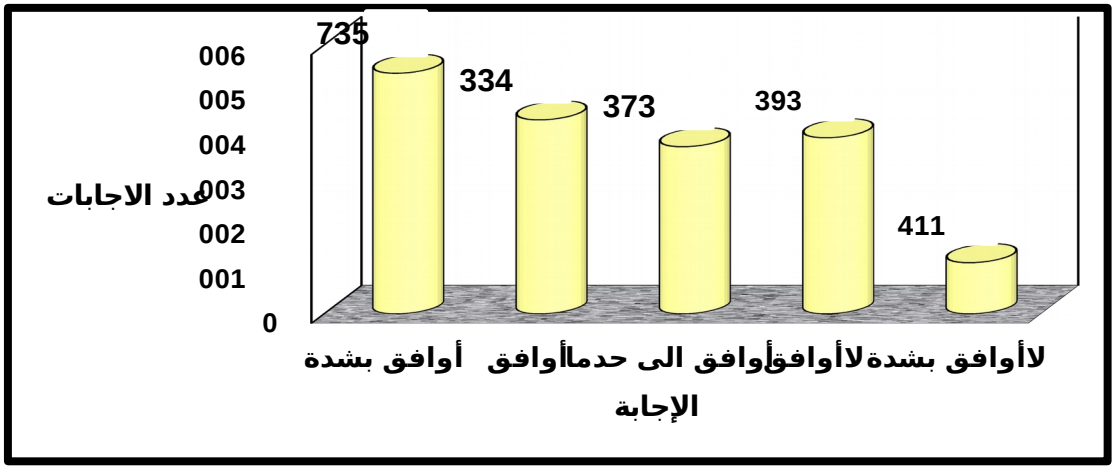

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/3) والشكل رقم (5/3/1) أن عينة الدراسة تضمنت على (537) إجابةً وبنسبة (29.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و (433) إجابةً وبنسبة (23.4%) موافقة، و (373) إجابةً وبنسبة (20.2%) موافقة الى حدما، و (393) إجابةً وبنسبة (21.2%) غير موافقة على ذلك،(114) إجابةً وبنسبة (6.2%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (264.681) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/3/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت علـى أن: " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل والدخل الـولائي." قـد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصـاد الظـل وإنخفـاض معـدل البطالة ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن هنالك علاقة بين اقتصاد الظل وانخفاض معدل البطالة.

وللتحقـق مـن صـحة هـذه الفرضـية، ينبغـي معرفـة اتجـاه آراء عينـة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانيـة، ويتـم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم علـى العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5/3/4)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	التحاقـك للعمـل فـي الاقتصـاد غيـر الرسمي (الخفي) .	1	عدم وجود وظائف في السوق الرسمي
2	عدد العاملين في الاقتصاد غيـر الرسـمي (الخفي).	1	في تزايد كبير ومستمر
3	ديمومـة عملـك فـي الاقتصـاد غيـر الرسمي.	1	دائم

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/4) ما يلي:

1. بلغـت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الأولى (1)، وتعني هذه القيمة أن غالبيـة أفـراد العينـة اجـابوا عـدم وجود وظائف في السـوق الرسـمي علـى أن التحاقـك للعمـل فـي الاقتصاد غير الرسمي (الخفي).
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (1)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة اجابوا في تزايـد كـبير ومستمر على أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (الخفي).
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

(1)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة اجابوا دائـم علـى أن ديمومة عملك في الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (5/3/5)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	التحاقك للعمل في الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) .	4	352.97
2	عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (الخفي).	3	300.32
3	ديمومة عملك في الاقتصاد غير الرسمي.	2	346.05

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينـة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولـى (352.97) وهـذه القيمـة أكـبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجـة حريـة (4) ومسـتوى دلالـة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً علـى مـا ورد فـي الجـدول رقـم (5/2/6)- فإن ذلك يشير إلى وجود فـروق ذات دلالـة إحصـائية وعنـد مستوى دلالة (1%) بيـن إجابـات أفـراد العينـة ولصـالح عـدم وجـود وظائف في السوق الرسمي سبب التحاقك للعمل في الاقتصاد غيـر الرسمي (الخفي).
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينـة الدراسـة المـوافقين والمحايـدين علـى مـا جـاء بالعبـارة الثانيـة (300.32) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عنـد درجـة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) -واعتمـاداً علـى مـا ورد في الجدول رقم (5/2/7)- فإن ذلك يشير إلى وجود فـروق ذات دلالة إحصائية وعند مسـتوى دلالـة (1%) بيـن إجابـات أفـراد العينـة

ولصالح في تزايد كبير ومستمر على أن عدد العـاملين فـي الاقتصـاد غير الرسمي (الخفي).

3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينـة الدراسة على ما جاء بالعبـارة الثالثـة (346.05) وهـذه القيمـة أكـبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجـة حريـة (2) ومسـتوى دلالـة (1%) والبالغـة (9.21) -واعتمـاداً علـى مـا ورد فـي الجـدول رقـم (5/2/8)- فإن ذلك يشير إلى وجود فـروق ذات دلالـة إحصـائية وعنـد مسـتوى دلالـة (1%) بيـن إجابـات أفـراد العينـة ولصـالح دائـم علـى ديمومة عملك في الاقتصاد غير الرسمي.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل وإنخفاض معدل البطالة " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" هنالك علاقة ذات دلالة إحصـائية بين إتساع إقتصـاد الظـل و زيـادة الإنفاق الإستهلاكي".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن هنالك علاقة بين اقتصاد الظل والإنفاق الاستهلاكي.

وللتحقـق مـن صـحة هـذه الفرضـية، ينبغـي معرفـة اتجـاه آراء عينـة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثـة، ويتـم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم علـى العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5/3/6)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تتـوافر فـي السـوق غيـر الرسـمي سـلع وخـدمات استهلاكية.	5	أوافق بشدة

2	يقـدم السـوق غيـر الرسـمي سـلع وخـدمات ضـرورية للمجتمع.	5	أوافق بشدة
3	يوجد إقبال كبير على شـراء السـلع والخـدمات المقدمـة في السوق غير الرسمي.	5	أوافق بشدة
4	أسـعار السـلع والخـدمات فـي السـوق غيـر الرسـمي منخفضة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمي.	5	أوافق بشدة
5	السلع والخدمات المصنعة داخـل السـوق غيـر الرسـمي تعتمد على المواد الخام المحلية	5	أوافق بشدة
6	يقدم السوق غير الرسمي سلع منتهية الصلاحية.	2	لا أوافق
7	يقدم السوق غير الرسمي سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس.	2	لا أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/6) ما يلي:

1. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الأولى (5)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين بشدة علـى أن تتـوافر فـي السـوق غيـر الرسـمي سـلع وخـدمات استهلاكية.
2. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الثانية (5)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين بشدة على أن يقدم السوق غير الرسمي سـلع وخـدمات ضـرورية للمجتمع.
3. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الثالثة (5)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين بشـدة علـى أن يوجـد إقبـال كـبير علـى شـراء السـلع والخـدمات المقدمة في السوق غير الرسمي.
4. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الرابعة (5)، وتعني هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين

بشدة على أن أسعار السلع والخدمات في السـوق غيـر الرسـمي منخفضة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمي.

5. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفـراد العينـة مـوافقين بشـدة علـى أن السـلع والخـدمات المصـنّعة داخـل السـوق غيـر الرسمي تعتمد على المواد الخام المحلية.
6. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة السادسـة (2)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة غيـر موافقين على أن يقدم السوق غير الرسمي سلع منتهية الصلاحية.
7. بلغت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة السـابعة (2)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة غيـر موافقين على أن يقدم السـوق غيـر الرسـمي سـلع غيـر مطابقـة للمواصفات والمقاييس.
8. بلغـت قيمـة الوسـيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى جميـع عبارات الفرضية الثالثة (5)، وتعنـي هـذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (5/2/11) إلى رقم (5/2/17) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (5/3/7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/7)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تتوافر في السوق غير الرسمي سلع وخدمات استهلاكية.	4	352.97
2	يقدم السوق غير الرسمي سلع وخدمات ضرورية للمجتمع.	4	300.32
3	يوجد إقبال كبير على شراء السلع والخدمات المقدمة في السوق غير الرسمي.	4	346.05
4	أسعار السلع والخدمات في السوق غير الرسمي منخفضة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمي.	4	240.59
5	السلع والخدمات المصنعة داخل السوق غير الرسمي تعتمد على المواد الخام المحلية	4	149.22
6	يقدم السوق غير الرسمي سلع منتهية الصلاحية.	4	501.49
7	يقدم السوق غير الرسمي سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس.	4	428.16

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (352.97) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/11)- فإن ذلك يشير إلى

وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تتوافر في السوق غير الرسمي سلع وخدمات استهلاكية.

2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (300.32) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/12)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يقدم السوق غير الرسمي سلع وخدمات ضرورية للمجتمع.

3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (346.05) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/13)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يوجد إقبال كبير على شراء السلع والخدمات المقدمة في السوق غير الرسمي.

4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (240.59) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/14)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن أسعار السلع والخدمات في السوق غير الرسمي منخفضة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمي.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء

بالعبارة الخامسة (149.22) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/15)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن السلع والخدمات المصنعة داخل السوق غير الرسمي تعتمد على المواد الخام المحلية.

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (501.49) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/16)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن يقدم السوق غير الرسمي سلع منتهية الصلاحية.

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (428.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/17)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن يقدم السوق غير الرسمي سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (7) عبارات وعلى كل منها هناك (370) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (2590) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (5/3/8) والشكل رقم (5/3/2) أدناه:

جدول رقم (5/3/8)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة

العدد

النسبة المئوية

أوافق بشدة
875
33.8%
أوافق
550
21.2%
محايد
441
17.0%
لا أوافق
575
22.2%
لا أوافق بشدة
149
5.8
%
المجموع
2590
100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/3/2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

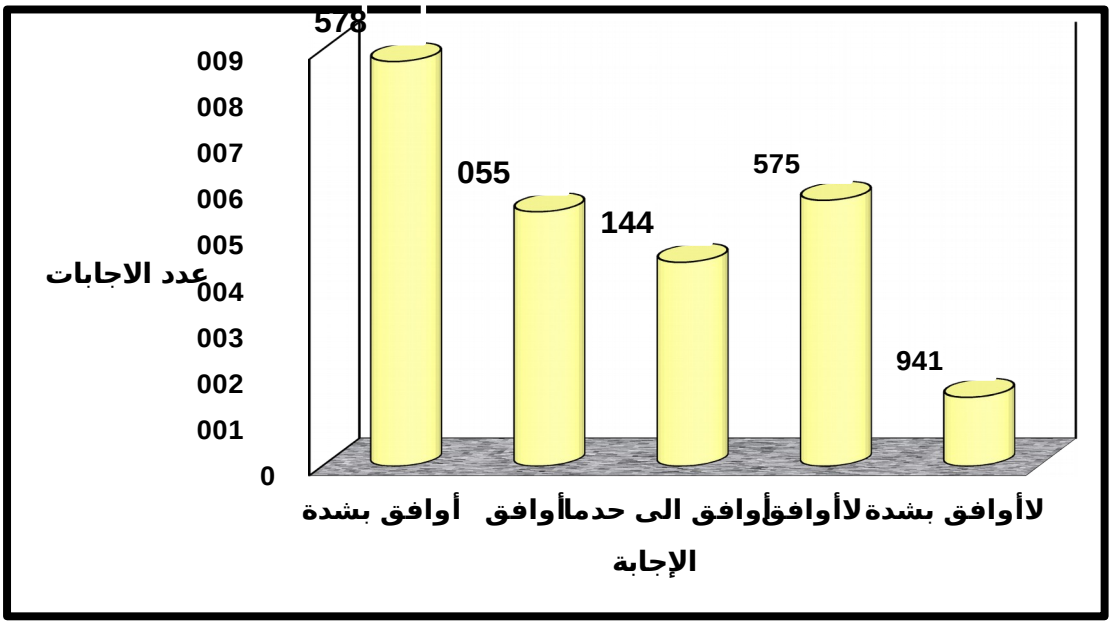

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/8) والشكل رقم (5/3/2) أن عينة الدراسة

تضمنت على (875) إجابةً وبنسبة (33.8%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و (550) إجابةً وبنسبة (21.2%) موافقة، و (441) إجابةً وبنسبة (17.0%) الموافقة الى حدما ، و (575) إجابةً وبنسبة (22.2%) غير موافقة على ذلك، و (149) إجابةً وبنسبة (5.8%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة و الموافقة الى حدما وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (528.595) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/3/8)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إتساع إقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الإستهلاكي" قد تحققت.

4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي: "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الحكومي".

هدف وضع هذه الفرضية بيان أن هنالك علاقة بين اقتصاد الظل والإنفاق الحكومي، وللتحقق من صحتها ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الرابعة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5/3/9)
الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	كثيرا ماتستفيد من خدمات الكهربـاء والميـاه العامـة فـي تقديم السلع.	5	أوافق بشدة

2	تواجـد العـاملين بالامـاكن العشـوائية يتسـبب فـي زيـادة الانفاق الحكومي.	5	أوافق بشدة
3	عدم وجود قوانين رادعة لمكافحـة القطـاع غيـر الرسـمي سببا في انتشاره وتوسعه.	3	أوافق الى حدما
4	أغلـب المشـروعات فـي القطـاع غيـر الرسـمي صـغيرة الحجم.	3	أوافق الى حدما
5	عدم دفع الرسوم والضرائب مـن قبـل المشـروعات غيـر الرسمية يعمل على زيادة الانفاق الحكومي.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/9) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفـراد العينـة مـوافقين بشـدة على أن كثيرا ماتستفيد من خدمات الكهرباء والمياه العامة فـي تقـديم السلع.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين بشـدة على أن تواجد العاملين بالاماكن العشوائية يتسـبب فـي زيـادة الانفـاق الحكومي.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين الى حدما على أن عدم وجود قوانين رادعة لمكافحة القطاع غيـر الرسـمي سـببا في انتشاره وتوسعه.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الرابعة (3)، وتعني هذه القيمـة أن غالبيـة أفـراد العينـة مـوافقين الـى حدما على أن أغلـب المشـروعات فـي القطـاع غيـر الرسـمي صـغيرة الحجم.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينـة الدراسـة علـى العبـارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشـدة علـى أن عـدم دفـع الرسـوم والضـرائب مـن قبـل المشـروعات غيـر الرسمية يعمل على زيادة الانفاق الحكومي.

6. بلغت قيمة الوسيط لإجابـات أفـراد عينـة الدراسـة علـى جميـع عبارات الفرضية الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبيـة أفـراد عينـة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الرابعة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (5/2/18) إلى رقم (5/2/23) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة، الجدول رقم (5/3/10) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/10)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	كثيرا ماتستفيد من خدمات الكهرباء والمياه العامـة فـي تقديم السلع.	4	201.00
2	تواجد العـاملين بالامـاكن العشـوائية يتسـبب فـي زيـادة الانفاق الحكومي.	4	64.43
3	عدم وجود قوانين رادعة لمكافحة القطاع غير الرسـمي سببا في انتشاره وتوسعه.	4	33.86
4	أغلب المشـروعات فـي القطـاع غيـر الرسـمي صـغيرة الحجم.	4	170.89
5	عدم دفع الرسوم والضرائب من قبل المشـروعات غيـر الرسمية يعمل على زيادة الانفاق الحكومي.	4	37.65

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفـراد عينـة الدراسـة المـوافقين والمحايـدين وغيـر المـوافقين علـى مـا جـاء بالعبـارة الأولـى (201.00) وهـذه القيمـة أكـبر مـن قيمـة مربـع كـاي الجدولية عند درجة حريـة (4) ومسـتوى دلالـة (1%) والبالغـة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/18)- فإن ذلـك يشـير إلـى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مسـتوى دلالـة (1%) بيـن إجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين بشـدة علـى أن كـثيراً ماتسـتفيد مـن خدمات الكهرباء والمياه العامة في تقديم السلع.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفـراد عينـة الدراسـة المـوافقين والمحايـدين وغيـر المـوافقين علـى مـا جـاء بالعبارة الثانية (64.43) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدوليـة عند درجة حرية (4) ومستوى دلالـة (1%) والبالغـة (13.28) -واعتمـاداً على ما ورد فـي الجـدول رقـم (5/2/19)- فـإن ذلـك يشـير إلـى وجـود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالـة (1%) بيـن إجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين بشـدة علـى أن تواجـد العـاملين بالامـاكن العشوائية يتسبب في زيادة الانفاق الحكومي.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفـراد عينـة الدراسـة المـوافقين والمحايـدين وغيـر المـوافقين علـى مـا جـاء بالعبارة الثالثة (33.86) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدوليـة عند درجة حرية (4) ومستوى دلالـة (1%) والبالغـة (13.28) -واعتمـاداً على ما ورد فـي الجـدول رقـم (5/2/20)- فـإن ذلـك يشـير إلـى وجـود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالـة (1%) بيـن إجابـات أفـراد العينة ولصالح الموافقين الى حدما علـى أن عـدم وجـود قـوانين رادعـة لمكافحة القطاع غير الرسمي سببا في انتشاره وتوسعه.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالـة الفـروق بيـن أعـداد أفـراد عينـة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير المـوافقين حـول مـا جـاء بالعبـارة الرابعة (170.89) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كـاي الجدوليـة عنـد

درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/21)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين الى حدما على أن أغلب المشروعات في القطاع غير الرسمي صغيرة الحجم.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (37.65) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/2/22)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم دفع الرسوم والضرائب من قبل المشروعات غير الرسمية يعمل على زيادة الانفاق الحكومي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الرابعة عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (370) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة ستكون (1850) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الرابعة بالجدول رقم (5/3/11) والشكل رقم (5/3/3) أدناه:

جدول رقم (5/3/11)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	519	28.1%
أوافق	546	29.5%
أوافق الى حد ما	394	21.3%
لا أوافق	270	14.6%
أوافق بشدة	121	6.5%
المجموع	1850	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة

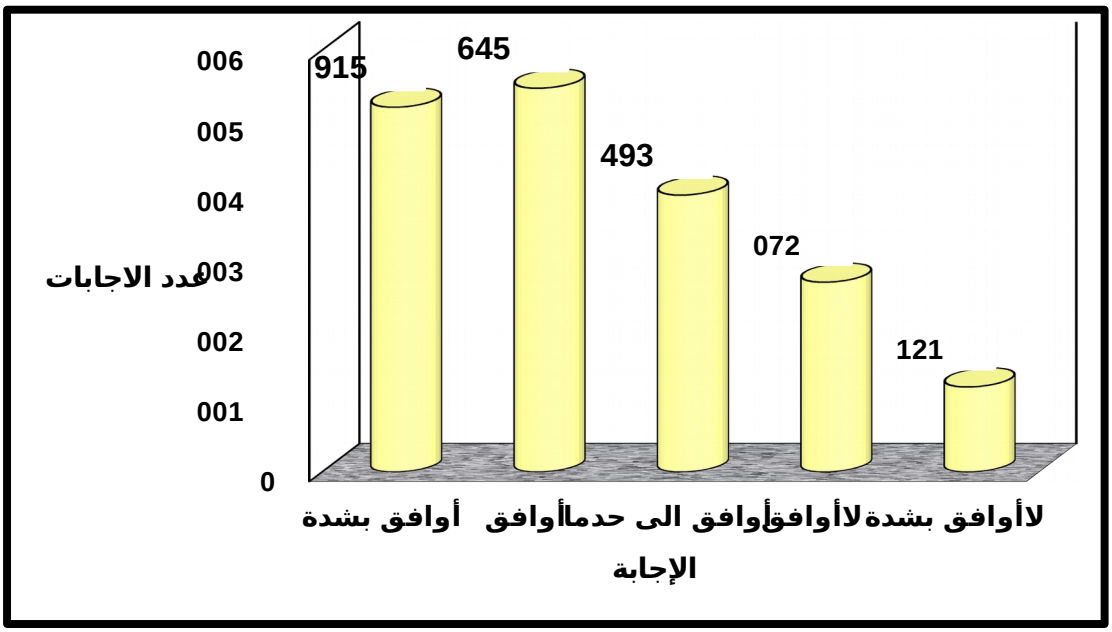

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/3/11) والشكل رقم (5/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (519) إجابةً وبنسبة (28.1%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة، و (546) إجابةً وبنسبة (29.5%) موافقة، و (394) إجابةً وبنسبة (21.3%) موافقة الى حدما، و (270) إجابةً وبنسبة (14.6%) غير موافقة على ذلك، و(121) إجابةً وبنسبة (6.5%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة (339.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5/3/11)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على: " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الحكومي " قد تحققت.

الخاتمة _النتائج _التوصيات

الخاتمة

في الفترات السابقة لم يكن هنالـك إهتمـام بالقطـاع غيـر الرسـمي، وعدم الإهتمام هذا نشأ من الإعتقاد بأن هذا القطاع سوف يختفـى بمجـرد إزدهار الإقتصاد وتحقـق التنميـة وبـذلك تصـبح إمكانيـة خلـق فـرص عمـل كبيرة. ولكن حدث العكس فقد نمـا القطـاع غيـر الرسـمي بصـورة كـبيرة وذلك بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة بأعداد كـبيرة، وفشـل القطـاع الرسمي فى خلق فرص عمل وتدهورت الأجور به. ويستوعب القطاع غير الرسمي حسب التقديرات الأولية 40%،55%،70% من إجمـالى العمالـة الحضرية في كل من أمريكا اللاتينية، آسيا، أفريقيا على الترتيب.

يخطى من يظن أن ضرر القطاع غير الرسمي أكثر من نفعـه، بـل أن الحقيقة التى يصعب إنكارها هى أن القطاع غير الرسمي قدم مسـاهمات كبيرة للإقتصاد والحياة الإجتماعيـة فـي السـودان. وهـو فـي حقيقـة الأمـر أصبح ملاذاً لفئـات المجتمـع الضـعيفة وذات القـدرات الهشـة والمهمشـة، حيث يوفر لهم فرص العمل بصورة سهلة وبالتـالى يكسـبهم الـدخل الـذي يعينهم على الإيفاء بمتطلبات الحياة. فكـل الإصـدارات حـول القطـاع غيـر الرسمي بدأت تركز على مؤشرات القطـاع فـى خلـق العمالـة والـدخول، ويبدو الحديث بأرقام حول حجم العمالة فى هذا القطاع بـه صـعوبة لنـدرة المعلومات المتصلة بالقطاع على مستوى السودان وعلـى مسـتوى ولايـة البحر الأحمر ومحلية بورتسودان على وجه الخصوص.

فى السودان عامة وفى محلية بورتسودان خاصة نجد أن القطاع غير الرسمى قد وفّر العديد من المهارات للعاملين فيـه، حيـث نجـده قـد وفّـر نسب عالية جداّ للمهارات المتصـلة بالتفصـيل والحياكـة وصـناعة الأغذيـة، صـناعة الفخـار، الأحذيـة، الحـدادة والسـمكرة، النسـيج اليـدوى، منتجـات الألبان، وصناعة الزيوت ... وغيرها. ونسـبة لقلـة مراكـز التـدريب المهنـي الرسمية وجمود برامجها نوصى بأن تستغل إمكانيـات التـدريب الموجـودة بقطاع الصناعات الصغيرة والصناعات الصغيرة جداً فى القطـاع الصـناعي والحرفى بواسطة مراكز التدريب للجـوانب العمليـة وأن تسـتغل المراكـز للدروس النظرية وبالتالي تسـتطيع أن تيّسـر فـرص التـدريب للعديـد مـن

طالبيه ويمكنها بالتالي الوصول إلى الفئات المكونة للقطاع غيـر الرسـمي من رجال ونساء.
ونظراً لما يتمتع به الجانب المنتج من القطاع غير الرسمى ألا وهـو قطـاع المشروعات الصـغيرة ومتناهيـة الصـغر مـن قـدرة علـى إمتصـاص أعـداد كبيرة من قـوة العمـل، وكـذلك تلبيـة إحتياجـات فئـات الـدخل المنخفضـة وزيادة القدرة الإستيعابية لهذا القطاع. لذلك ظهرت الحاجـة الماسـة إلـى حزمة من السياسات المحفّزة للتشغيل فى القطاع غيـر المنظـم كمـدخل إيجـابى للتشـغيل فيـه بـدلاً مـن المـدخل السـلبى الـذى يسـتهدف تعقبـه ومحاصرة نشاطه.

النتائج

(أ) نتائج عامة :

1/ يلعب القطاع الهامشي دوراً إيجابياً في الدخل الولائي ، وذلك من خلال خلق فرص العمل وإيجاد مصدر دخل لعدد كبير من أفراد المجتمع.
2/ يميل القطاع غير الرسمي لإجتذاب أفراد من الفئة منخفضة المسـتوى التعليمي والأميين.
3/ تزيد نسبة مشاركة المـرأة بشـكل كـبير فـي الأنشـطة غيـر الرسـمية، خاصة فـى الأعمـال المنزليـة والعمـل داخـل الوحـدات المعيشـية بصـورة عامة.

4/ أسفر معدل النمو السكاني المرتفع عن نسبة عالية مـن عـدد السـكان صغار السن ومن الشباب في سن العمـل فـى وقـت واحـد مقابـل فـرص توظيف أقل، مما أدى إلى زيادة أعداد العاملين في القطاع غير الرسمي.
5/ تميل مشروعات القطاع غير الرسمي إلى التنافس على نفــس العملاء وهو مايمثل إشكالية رئيسية لتلك المشروعات، كما أنها تميل إلـى إعتمـاد إستراتيجية التقليد في الأنشطة فتنتج منتجات وخدمات مماثلة وهو مايحـدّ من إمكانات نموءها وإستقرارها بـل هـو أحـد الأسـباب لفشـلها فـي نهايـة المطاف .
6/ صعوبة دراســة القطـاع غيـر الرسـمي ، ويرجـع ذلـك إلـى طبيعـة هـذا القطـاع وطريقــة عملــه، وتتمثـل هـذه الصـعوبات فـي إنعـدام الملامـح الأساسية لتحديده ومعرفة مكانه، قلة الإحصـاءات المتداولـة، عـدم قابليـة العاملين فيه للإدلاء بمعلومات.
7/ تضخم القطاع غير الرسمي قد فاقم من مشكلات الخدمات الأساســية من تعليم وصحه ومياه بشكل كبير، حيث أصبح الطلب على هذه الخدمات كبيراً جداً فى ظل ثبات العرض مما أدى إلى الإرتفاع الحاد فى أسعار تلك الخدمات.
8/ ضعف القدرة الإنتاجية للعاملين في القطاع غير المنظم بسـبب ضـعف التدريب وممارستهم أكثر من مهنة فى وقت واحد.
9/ هناك طاقات مهدرة للشباب الذين يشكّلون نسبة كـبيرة مـن العـاملين فى القطاع غير المنظم، حيث يعملون فى مهـن لا تتناسـب مـع مـؤهلاتهم العلمية بما يضعف إنتاجيتهم.

(ب) نتائج خاصة:

1/ أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصـائية بيـن إقتصـاد الظل والدخل الولائي.
2/ أوضحت نتائج الدراســة وجـود علاقــة ذات دلالــة إحصـائية بيـن إقتصـاد الظل وإنخفاض معدل البطالة.
3/ أكدت نتائج الدراسة أن هنالــك علاقــة ذات دلالــة إحصـائية بيـن إتسـاع إقتصاد الظل وزيادة الإنفاق الإستهلاكي.
4/ بيّنت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بيـن إقتصـاد الظـل وزيادة الإنفاق الحكومي.
5/ أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أنشطة القطـاع غيـر الرسـمي تعمـل على زيادة الناتج المحلي للولاية.

6/ أظهرت النتائج أن الدخل غير الرسمي في محلية بورتسودان يمثل 43% من جملة الدخل الولائي وهي نسبه مقّدرة تعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في إقتصاد الولاية والمحلية.
7/ أظهرت النتائج أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى ولاية البحر الأحمر، وهذا يدل على أن وجود القطاع الهامشى فى محلية بورتسودان لم يتولد بسبب الهجرة وإنما لأسباب أخرى .
8/ أوضحت النتائج أن أعداد العاملين فى القطاع غير الرسمي في تزايد كبير ومستمر، ويرجع ذلك لزيادة عرض العمل مقابل محدودية فرص التوظيف.وبذلك يكون القطاع غير الرسمي قد ساهم في إنخفاض معدل البطالة بالمحلية.
9/ غالبية المبحوثين يعملون في القطاع غير الرسمي بصورة دائمة ويعزى ذلك لعدم وجود بدائل في القطاع الرسمي.
10 / يقدم القطاع غير الرسمي سلع وخدمات إستهلاكية وضرورية للمجتمع ، ونظراً لأن القطاع يهتم بالفئات الدنيا فى المجتمع فكان لابد أن يوفر لهم السلع التى يحتاجونها.
11/ يوجد إقبال كبير على شراء السلع والخدمات المقدمة في السوق غير الرسمي ، ويرجع ذلك لإنخفاض الأسعار داخل هذا السوق وبالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي.
12/ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن تواجد العاملين بالأماكن العشوائية يتسبب فى زيادة الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال زيادة الصرف العام على خدمات الصحة والتعليم والأمن العام لمواجهة الجرائم التى تتولد في تلك الأماكن.
13/ أظهرت النتائج بأن عدم دفع الرسوم والضرائب من قبل المشروعات غير الرسمية يعمل على زيادة الإنفاق الحكومي، فإتساع مظلة القطاع غير الرسمي والإستفادة من الخدمات العامة دون دفع الرسوم والضرائب يعمل على زيادة الإنفاق العام ويفقد الولاية والمحلية مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة.
14/ تعددت أسباب ظهور وإنتشار القطاع غير الرسمي، فالبعض يعزي السبب إلى الإجراءات الحكومية، والبعض الآخر يعزيه إلى الضرائب المرتفعة التي تغري بالتهرب الضريبى والعمل في الخفاء، وآخرين يرجعون السبب إلى رسوم الترخيص المتعددة والمتكررة التي تفرض على الأعمال، بينما الغالبية العظمى من العاملين فى القطاع غير الرسمي أرجعوا السبب إلى الكسب السريع دون إلتزام، حيث أن العمل

فى هذا القطاع يوفر فرص عمل بدخول مرضية دون تحّمل تكاليف فى المقابل.

التوصيات

(أ) توصيات عامة:

1/ على الدولة محاولة دمج أكبر عدد ممكن من العاملين في القطاع غير المنظم بإنشاء المزيد من المؤسسات العامة والتوسع في المؤسسات الإنتاجية القائمة، كذلك تشجيع القطاع الخاص على النمو والتوسع حتى يستوعب أعداداً من العاملين فى القطاع غير المنظم.

2/ يجب إعادة تنظيم القطاع غير المنظم بتشجيع أصحاب الأعمال الصغيرة لتنظيمها في شكل مشاريع صغيرة بتقديم التسهيلات اللآزمة من دعم وإعفاءات قصيرة المدى ليدخل العاملون فى هذا القطاع داخل المظلة الضريبية.

3/ العمل على تفعيل دور الإتحادات المهنية للحرفيين وصغار المنتجين.

4/ تشجيع البحوث المتصلة بتطوير وترقية التقنيات الوسيطة والملائمة للقطاع غير الرسمى.

5/ إجراء دراسة متعمّقة للنشاطات الفرعية للقطاع غير الرسمي للتعرف على المشكلات الخاصة بكل نشاط فرعي على حده، كذلك لابد من دراسة ومراجعة آثار وإنعكاسات السياسات الكلية وطريقة إدارة الإقتصاد الكلي على هذا القطاع بصورة مستمرة.

(ب) توصيات خاصة:

1/ تعزيز الصلات بين التعليم والتوظيف، حتى تأتي مخرجات التعليم بما يتناسب مع القدرة الإستيعابية للإقتصاد الولائى في خلق فرص العمل.

2/ إجراء مسوحات ميدانية بصورة دورية لحصر أنشطة القطاع غير الرسمي، وتوفير الإحصاءات والمعلومات اللآزمة التي تساعد الولاية على تتّبع هذه الأنشطة، كما تساعد الباحثين في هذا المجال.

3/ تشييد مظلات في أماكن محددة لبائعات الكسرة والمأكولات الشعبية وماسحي الأحذية والحرفيين الآخرين مع التخفيف من مضايقات حملات النظام العام.

4/ تعزيز قدرات القطاع غير المنظم فى زيادة فرص العمل والكسب، مع النظر فى إمكان إدماجه فى التيار الأساسي للإقتصاد المحلي.

5/ تفعيل دور المنظمات الطوعية وتحديد أدوارها فى إطار البرنامج الوطنى الشامل لتعزيز فرص التشغيل.

6/ الإهتمـام بالجـانب الإيجـابي لأنشـطة الظـل (المشـروعة) وتنميتهـا وتنظيمها، وفى المقابل المكافحة والمحاربة الشديدة لأنشطة الظـل(غيـر المشروعة) وذلك لخطورتها الفادحة على أفراد المجتمع والولاية معاً.

(ج) توصيات بدراسات مستقبلية:

بما أن موضوع الإقتصاد الظلي لم يجـد نصـيبه الكـافي مـن الدراسـات علـى مسـتوى السـودان وعلـى مسـتوى الولايـة، علاوة علـى عـدم وجـود المعلومات والإحصائيات الخاصة به فى الولاية والمحلية، لذلك فقد إقـترح الباحث عدة موضوعات للبحث والدراسة فيها مستقبلاً وهي:

1- التوسع فى الإقتصاد الخفى وأثره على الإنفاق العام.
2- دور القطاع غير المنظم فى خلق فرص العمل.
3- أساليب تحسين إنتاجية القطاع غير المنظم وأثرها على الناتج المحلي.
4- دور الإقتصاد الخفي فى محاربة الفقر.
5- ضعف الدور الحكومي وتأثيره على توسع القطاع غير الرسمي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : المراجع:-

المراجع العربية:

- أحمد سفـر 2001م: المصارف وتبييض الأموال /تجارب عربيـة وأجنبيـة، إتحاد المصارف العربية، دار بلال .
- سـعد عبـدالرحمن 1998م: القيـاس النفسـى – النظريـة والتطـبيق، دار الفكر العربى، القاهرة، ط 3 .
- رمزى نجيب القسوس 2002م: غسيل الأمـوال/جريمـة العصـر(دراسـة مقارنة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- عاطف وليم أندراوس 2005م: الإقتصاد الظلى "المفـاهيم – المكونـات - الأسباب، والأثر على الموازنة "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.
- عبدالله عبدالدائم 1984م: التربية التجريبية والبحث الـتربوى، دار العلـم للملايين، بيروت، ط 2.
- عبد المطلب عبـد الحميـد 2001م: العولمـة وإقتصـاديات البنـوك، الـدار الجامعية، الإسكندرية.
- عمرعبد الحى صالح البيلى 1997م: الإقتصاد الخفى فى الـدول الناميـة – إتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط.
- نـادر عبـد العزيـز شـافى 2001م: تـبييض الأمـوال (دراسـة مقارنـة)، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت.

- نسـرين عبـد الحميـد نـبيه 2008م: الإقتصـاد الخفـى، دار الوفـاء لـدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

المراجع الأجنبية:

- Guide to prevention of money laundering , International chamber of commerce , United Kingdom.
- Christopher A .Pissardies and Guglilmes Weber : An Expenditure Based Estimate of Britain’s ,Black Economy , jone 1989.
- Robert Kerr : General History and collection of voyages and travels ,2010.

ثالثاً : الدوريات :

الدوريات العربية:

- المجلة الإجتماعية القومية، العدد الأول ، 1998م.
- جريدة الأهرام الإقتصادى، العدد (788)، فبراير 1984م.
- مجلة الإقتصاد والنقل، العدد السابع ،2006م.
- مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع ، ديسمبر 1982م.
- جريدة الصحافة، مايو 2010م.

الدوريات الأجنبية:

The Journal of Modern African Studies ,vol (11) ,No(1), 1973.

التقارير والدراسات والمنشورات:

- تقـارير المـؤتمر الـدولى الرابـع عشـر لخـبراء إحصـاءات العمـل ،جنيـف ، 1987م.
- تقارير المؤتمرالدولى الخامس عشـر لخـبراء إحصـاءات العمـل ، جنيـف ، 1993م.
- تقرير مكتب وزير الدولة ، وزارة القوى العاملة ،1998م.
- تقارير اللجنة العلمية بولاية البحر الأحمر،2014م.
- تقارير مكتب شئون العمل والعاملين ،ولاية البحر الاحمر ،2014م.

- الندوة الثلاثية لتعزيز فرص العمل المنتج فى القطاع غير الرسمى ،الخرطوم، 2014م.
- ورقة عمل : القطاع غير الرسمى فى السودان – الوضع الراهن وآفاق التطوير، سبتمبر 2013م.
- ورقة عمل : قياس مؤشر التنمية البشرية فى السودان ، 2012م.
- ورقة بحثية : القطاع غير الرسمى فى السودان ، 2007م.
- ورشة عمل : دور القطاع غير المنظم فى تشغيل القوى العاملة فى السودان ، الخرطوم ، 2005م.
- تقرير التوقعات الإقتصادية الإفريقية ، 2013م.
- تقارير الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.
- ورشة عمل : الديناميكية السكانية والتحدى للتخطيط التعليمى فى السودان، 2012م.
- ورشة عمل : الوضع الراهن للقوى العاملة والحراك السكانى بولاية البحرالأحمر ، 2013م.
- تقارير إدارة التخطيط الإقتصادى والتعاون الدولى ، وزارة الشئون الإقتصادية والإستثمار، ولاية البحر الأحمر، 2014م.
- تقارير شرطة مكافحة التهريب ،ولاية البحر الأحمر ،بورتسودان.

خامساً : الرسائل العلمية:-

- ❖ أسامة الجيلانى علي: الإقتصاد الخفى فى ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشوره، بنك ليبيا المركزي، 2006م.
- ❖ إعتماد علام : الخصائص الأيكولوجية والبنائية لمنشآت القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة ، بحث مقدم للمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1999م.
- ❖ أميرة مشهور وعالية المهدى: القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، دراسة إستطلاعية، القاهرة، 1989م.
- ❖ إيمان محمد أحمد القراى : القطاع التجارى غير المنظم وأثره على التنمية الإقتصادية – دراسة حالة محلية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة أمدرمان الإسلامية، 2006م.
- ❖ ثروت إسحق : القطاع غير الرسمى الحضرى ، دراسة إستطلاعية فى محافظة الجيزة ،جامعة عين شمس، 1994م.
- ❖ جيهان دياب : الإقتصاد الخفى فى مصر، القاهرة ،1983م.
- ❖ حسين طه الفقير : مكمن الإرتفاع فى أسعار الحذاء ، القاهرة ، 1984م.

❖ حيان أحمد سلمان : الإقتصاد الخفى مازال خارج الخطة والتغطية ، سوريا ، 2008م.
❖ ساميه عباس عبد المطلب : الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنشاط غير الرسمى للمرأة فى مدينة شندى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة الخرطوم، 2003م.
❖ سحر حافظ: الأبعاد القانونية لمنشآت القطاع غيرالرسمى فى مدينة القاهرة، المؤتمر السنوى الأول، القاهرة، 1999م.
❖ سهير أبو العينين : أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر، قراءة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية ، القاهرة 1998م.
❖ عايدة فؤاد : الرأسمالية الجديدة وآليات تكييف المرأة الفقيرة، القاهرة، 1998م.
❖ عبدالباسط عبد المعطى: المرأة فى القطاع غير الرسمى، القاهرة، 1988م.
❖ عمر حلبلب: دور المرأة فى القطاع الهامشى (دراسة ميدانية عن لبنان) ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 1989م.
❖ ليلى كامل البهنساوى: الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمى، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة ،2003م.
❖ محمد إبراهيم منصور: عمل المرأة فى مجتمع الإمارات التقليدى ، المنظورالمجتمعى الشمولى لمفهوم العمل ، جامعة الكويت ،1999م.
❖ محيا زيتون: أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر، القاهرة، 1998م.
❖ معهد الدراسات الإجتماعية – لاهاى : إمكانات التنمية بين ذوى المعيشة المنخفض، بالإشتراك مع المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1983م.
❖ نادر فرجانى : النساء الحضريات – العمل ومكافحة الفقر فى مصر- دراسة إستطلاعية مقدمة للحلقة البحثية بمركز المشكاة ، القاهرة ،1994م.
❖ نسري البغدادى وآمال هلال : الخصائص الديمغرافية والإجتماعية للعاملين فى منشآت القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة ، المؤتمر السنوى الأول ،1999م.
❖ نسرين محمد أحمد: الإقتصاد الخفى وآثاره على إقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة لجامعة البحر الأحمر، 2011م.

❖ هاجر الزبير عبد المجيد : القطاع غير المنظم وآثره على الإقتصاد السودانى – دراسة حالة محلية كررى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م.
❖ هناء الجوهرى : الأعمال الإضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1989م.
❖ وزارة القوى العاملة والهجرة : العاملين بالقطاع غير المنظم والبطالة فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2006م.
❖ وفاء مرقس: العمالة النسائية فى القطاع غير الرسمى، دراسة ميدانية مقدمة للمجلة الإجتماعية، القاهرة، 1998م.

الرسائل الأجنبية :

❖ Keith Hart : Informal income opportunities and urban employment in Ghana,1973.
❖ Pyong Gap : From white- caller occupation to the small business ,1984.
❖ Sethuraman ,S.V: The Urban informal sector in developing countries employment , Geneva, 1981.
❖ Helmut K .Anheier : Economic Environments and Differentiation , a comparative study of informal economic in Nigeria , 1992.
❖ Karen Tranberg Hansen : The urban informal sector as development issue, poor women and work in Lusaka , Zambia, 1980.
❖ Donald C . Mead : Small industries in Egypt , 1982.

سادساً : المقابلات الشخصية :

- محمد عبود الحاج: ديوان الضرائب /ولاية البحر الأحمر/ بورتسودان .

سابعاً : مواقع متفرقة من شبكة المعلومات (الإنترنت) :

- www .google.onislam.com.
- www. Mfti. Gov . eg/ SME/ studies 2-htm.
- www . gafilah .com.
- www . Red Sea State . gov . sd .
- www . Economic Growth Roles , Kuwait .

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

الأستاذ الدكتور/ .....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع / تحكيم الإستبانة

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان **دور إقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان – دراسة حالة محلية بورتسودان**، وعليه فقد تم تطوير مقياس(إستبانة)، للحصول على البيانات والمعلومات التي تجيب على أسئلة الدراسة، إضافة إلى إعتبارها جزء مكمّل للحصول على درجة الدكتوراه في الإقتصاد، حيث تنوى الباحثة تطبيقها على أصحاب الإختصاص من العاملين في مجال الإقتصاد الظلي)غير الرسمي(.

يحتوى المقياس على (32) فقرة، وللتحقق من صدق هذه الأداة، فقد تم إختياركم كأحد المحكمين لهذه الإستبانة، آملين من حضرتكم التكرم بقراءة فقراتها وبيان الرأي حول مايلي: -

- مدى صلاحية الفقرة وذلك بوضع إشارة (√) في الحقل الذي ترونه مناسباً.
- مدى وضوح صياغة الفقرة وذلك بوضع إشارة (√) في الحقل الذي ترونه مناسباً.
- التعديلات التي ترون إجراؤها على الفقرات.
- الفقرات التي ترون إضافتها إلى هذا المقياس .

كما أرجو تقديم أي ملاحظات ترونها مناسبة، تساعد على مقدرة الإستبانة في توضيح موضوع الدراسة.

ملحق رقم (2)
هيئة تحكيم الإستبانة

الرقم	الإســـــم	الدرجـــــــــة الوظيفية	الجامــعة
1	أ.د أحمــد عبــد العزيــز أحمد	أستــاذ	البحر الأحمر
2	د. محمد درار الخضر	أستاذ مشارك	البحر الأحمر
3	د. خالد يوسف إبراهيم	أستاذ مساعد	البحر الأحمر
4	د. آمال محمد عبدالله	أستاذ مساعد	البحر الأحمر
5	د. محمد الأمين عيسى	أستاذ مساعد	السودان للعلوم والتكنولوجيا

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الأخ الكريم / الأخت الكريمة:

الموضوع : إستمارة إستبيان

إشـارة للموضـوع أعلاه أرجـو منكـم ملـء محتويـات الاسـتمارة أدنـاه والخاصـة بموضـوع بحـث دكتـوراه بعنـوان: **دور إقتصـاد الظـل فـي الدخل الولائي في السودان ، دراسة حالـة محليـة بورتسـودان**. علماً بأن معلوماتكم سوف تكون لأغراض البحث **فقط** وتتسـم بالسـرية التامة.

الباحثة/ نسرين عثمان أحمد إسماعيل

ت: 0911279460 - 0112303033

أولاً: البيانات الشخصـية : يرجـي التكـرم بوضـع علامـة (√) أمام الخيار المناسب

1ـ العمـر: 1/ أقـل مـن 18 سـنة ( ) 2/ـ 18ـ 45 سـنة ( ) 3/ 46 سنة فما فوق ( )

2- النوع: 1/ ذكر ( ) 2/ أنثى ( )

3- المسـتوى التعليمـي: 1/ أسـاس ( ) 2/ثـانوي ( ) 3/ جـــامعي ( ) 4/ فـــوق الجـــامعي ( )

5/ أخرى أذكرها ( )

4- الحالة الاجتماعية: **1/** أعزب ( ) 2/ متزوج ( )

3 / مطلق ( ) 4/ أرمل ( )

5- المهنة: 1/ بائع متجول( ) 2/ بائع بمحل ثابت ( )

3/ عامل ( ) 4/ خدمة بالمنازل ( )

5 / أخرى. أذكرها ( )

6- سنوات العمل:

1 /أقل من 5 سنوات ( ) 2/ 5 -10 سنوات ( )

3/ أكثر من 10 سنوات ( )

7- متوسط الدخل الشهري:

1/أقـل مـن 500جنيـه ( ) 2/500-2000 جنيـه ( )

3/ 2001-3500 جنيه( ) 4/ اكثر من 3500 جنيه ( )

8- الموطن الأصلي:

1/ ولاية البحر الأحمر( ) 2/ ولايات شرق السودان الاخري ( ) 3/الولايات الوسطى( )

4/ ولايات كردفان الكبرى ( )5/ ولايات دارفور الكبرى ( ) 6/ الولايات الشمالية ( )

ثانياً: عبارات الإستبانة :

المحور الأول : يوضح العلاقة بين اقتصاد الظل والدخل الولائي						
رقم	**العبارة**	**أوافق بشدة**	**أوافق**	**أوافق لحد ما**	**لا أوافق**	**لا أوافق نهائياً**
1	أنشطة القطاع غير الرسمي تعمل على زيادة الناتج المحلى بالولاية.					
2	تتوافر لديك أسعار السلع والخدمات في السوق الرسمي.					
3	تحقق أرباح عالية في عملك.					
4	الدخل المتحصل عليه يكفي كل متطلبات المعيشة.					
5	توجد منافسة بين البائعين بالسوق الذي تعمل فيه.					

6/ رأس مال المشروع :

1-تعمل برأس المال الخاص بك ( ) 2-تعمل برأس مال صاحب العمل ( )

3-تعمل برأس مال مقترض (دين) ( ) 4-تعمل برأس مال مقدم من جهة تمويلية ( )

7/ ساعات العمل / تعمل في اليوم بمقدار:

1/أقل من 6 ساعات ( ) 2/6 ساعات- 9 ساعات ( )

3/أكثر من 9 ساعات ( ) 4/ أخرى اذكرها ( )

المحور الثاني : يوضـح العلاقـة بيـن اقتصـاد الظـل وانخفـاض معدل البطالة:-

8/ التحاقك للعمل في الاقتصاد غير الرسـمي (الخفـي) يرجـع إلي:

1-عدم وجود وظائف في السوق الرسمي ( )

2- الدخل عالي في السوق غير الرسمي ( )

3-السوق غير الرسمي لا يحتاج إلي مستوى تعليمي عالي ( )

4-السوق غير الرسمي لا يحتاج إلي مستوى مهارة عالية ( )

5- سبب آخــر ( )

9/ عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (الخفي):

1/ فـي تزايـد كـبير ومسـتمر ( ) 2/ مسـتقر ( ) 3 / فـي تناقص ( )

10/ ديمومة عملك في الاقتصاد غير الرسمي:

1- دائم ( ) 2- مؤقت ( )
3- موسمي ( ) 4- متقطع ( )

المحور الثالث : يوضح العلاقة بين اقتصاد الظل والإنفاق الاستهلاكي						
الرقم	العبـــــارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	لا أوافق	لا أوافق نهائياً
11	تتــوافر فــي الســوق غيــر الرســمي ســلع وخدمات إستهلاكية					
12	يقـدم السـوق غيـر الرسـمي سـلع وخـدمات ضرورية للمجتمع.					
13	يوجد إقبال كبير على شراء السلع والخدمات المقدمة في السوق غير الرسمي.					
14	أسـعار السـلع والخـدمات فـي السـوق غيـر الرسـمي منخفضـة مقارنـة بأسـعارها فـي السوق الرسمي.					
15	السلع والخدمات المصنعة داخل السوق غيـر الرسمي تعتمد على المواد الخام المحلية.					
16	يقــدم الســوق غيــر الرســمي ســلع منتهيــة الصلاحية					
17	يقدم السوق غير الرسمي سلع غيـر مطابقـة للمواصفات والمقاييس.					

المحور الرابع : يوضح العلاقة بين اقتصاد الظل والإنفاق الحكومي						
الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	لا أوافق	لا أوافق نهائياً
18	كثيرا ما تستفيد من خدمات الكهرباء والمياه العامة في تقديم السلع والخدمات.					
19	تواجد العاملين بالأماكن العشوائية يتسبب في زيادة الإنفاق الحكومي.					
20	عدم وجود قوانين رادعة لمكافحة القطاع غير الرسمي سبباً في إنتشاره وتوسعه.					
21	أغلب المشروعات في القطاع غير الرسمي صغيرة الحجم.					
22	عدم دفع الرسوم والضرائب من قبل المشروعات غير الرسمية يعمل علي زيادة الإنفاق الحكومي.					

23/ سبب ظهور وإنتشار القطاع غير الرسمي يرجع إلى:

1-الإجراءات الحكومية ( ) 2- الضرائب المرتفعة ( )

3-رسوم الترخيص المتعددة ( ) 4- الكسب السريع دون التزامات ( )

24/ أي ملاحظات أو مقترحات تود إضافتها ؟

.....

.....

نشكر حسن تعاونكم.

ملحق رقم (4)

نموذج أسئلة مقابلة شخصية/ ديوان الضرائب – بورتسودان

- كم يبلغ عدد المنشآت غير الرسمية في محلية بورتسودان؟
- كيف يؤثر القطاع غير الرسمي على الدخل الولائـي؟
- ماهي وجهة نظركم لمعالجة فقـدان الضـرائب الـذي يسـببه القطـاع غير الرسمي؟
- كيف يؤثر وجود القطاع غيـر الرسـمي علـى الإنفـاق الحكـومي فـي الولايـــة؟